

شرح منظومة الألفاظ النحوية

تأليف العلامة

عبد الملك بن جمال الدين العصامي الإسفراييني

المتوفى سنة ١٠٣٧ هـ

دراسة وتحقيق وتعليق

د/عبد الحافظ حسن مصطفى العسيلي

أستاذ اللغويات المساعد

في كلية اللغة العربية بالمنوفية جامعة الأزهر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

اللهم لك الحمد حمداً يوافي نعمك، ويكافئ مزيدك، وصلِّ اللهم وسلِّم على سيدنا ورائدنا محمد الأمين ﷺ وعلى آله وأصحابه، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد

فما لا شك فيه أن لفظ الألفاظ والأحاجي النحوية دوراً مثمراً في خدمة لغتنا الغراء.

هذا الدور يبرهن - بحق - على أن قواعد تلك اللغة وأحكامها ليست أنماطاً جامدة يتناقلها الخلف عن السلف فحسب، وإنما هي تطبيق وتدريب؛ إذ كان الغرض عن الصانعين لها، لغويين كانوا أو فقهاء أو أدباء لا يبعد عن هذا الهدف المنشود.

فهؤلاء المتقدمون وعلى نهجهم يتساءل المتأخرون عن الألفاظ والأحاجي، ويتماحنون بها؛ لغموضها وإجمالها فتتقد الأذهان وصولاً إلى البيان.

وحيث كان نظم "العصامي" وشرحه المذكور في هذا الفن، وذاك العلم، أردت أن أدلو بدلوي في هذا النحو الملغز بتحقيق هذا التراث الذي خلفه لنا آباؤنا الأجداد - رضوان الله عليهم أجمعين -؛ إسهماً مني في خدمة العربية، لغة القرآن الكريم.

وإضافة إلى ما للكتاب من قيمة علمية تكمن في مسأله وقضاياها القيّمة؛ إذ أغلبها يتعلق بالنادر والشاذ وغير المؤلف وغير المتفق عليه من النحاة، فضلاً عما لمؤلفه العصامي من مكانة مرموقة، وإطلاع واسع في هذا الفن العلمي.

لكن في أثناء عملي فيه وقبيل إتمامه وقفت على نشرة سابقة للأستاذ الدكتور/ علي حسين البواب، تم طبعها سنة ١٤١٩ هـ بالرياض، وبعد الإطلاع عليها ازدادت إصراراً في إعادة تحقيق الكتاب، وهذا مما يقع كثيراً في حقل التحقيق، كما نرى في تعدد الشروح لمؤلف واحد؛ إذ أنه لا يغير من قيمة العمل العلمي، فلكل أدواته الخاصة، وتناولاته في المعالجة، ومما دفعني إلى نشره مرة ثانية ذكر إضافات كثيرة ألزمت إعادة نشره ويمكن إجمالها فيما يأتي:

١- أن عملي فيه لم يكن مقصوداً على التحقيق - كصنيع أستاذنا - فحسب، بل تعداه إلى تعليقات وتعقيبات على النص - أحياناً - وما أكثر عبارات الشارح المغلقة والغامضة التي كانت تستوجب شرحاً وتوضيحاً وتعقيباً حيث إنه في فن الألفاظ.

٢- العثور على نسخ أخرى من مخطوطات الكتاب لم يقف عليها الأستاذ المحقق حيث اعتمد نسخة واحدة، تلك النسخة المرموز لها عندي بـ (ب)، ولم يقف على النسختين الأخيرتين (أ) و(ج)، وفيهما وقفت على تصويبات للمتن كثيرة، كما سيتضح في المتن المحقق. (١)

٣- تركه ترجمة الأعلام، ووقوعه في بعض تجاوزات أشير إليها في النص المحقق. (٢)

(١) انظر ص ، وص على سبيل التمثيل لا الحصر.

(٢) انظر ص ، وص على سبيل التمثيل لا الحصر.

٤ - أن دراسته للكتاب، والتعريف به كانت مقتضبة إلى حد كبير، فلم يتناول منهج الشارح وطريقته لحل اللغز فيه، ومصادر مادته العلمية. . . إلى غير ذلك مما سيتضح في عملنا إن شاء الله تعالى.

وليس المقام - هنا - بقصد مقارنة في تحقيق أو توثيق، فهذا جهد كل منّا، والله الموفق والمستعان.

وقد التزمت في تحقيق هذا الكتاب المنهج المتعارف عليه في تحقيق التراث وإخراجه على الصورة اللاحقة به، ومن ثم انتظم عقد هذا العمل في فصلين مسبوقين بمقدمة وتمهيد ومتبوعين بخاتمة وثبت للمصادر والمراجع والفهارس الفنية.

فجاءت المقدمة مرآة كاشفة لأهمية الموضوع، وطرق معالجته وتقسيمه.

وأما التمهيد فهو دراسة تاريخية موجزة للألفاظ والأحاجي النحوية.

وقد انعقد الفصل الأول للدراسة، واشتمل على مبحثين.

المبحث الأول: فيه التعريف بالمؤلف.

والمبحث الثاني، أبدت فيه:

١ - إطلالة على الكتاب، وتتضمن:

المنهج - الموقف من بعض أدلة الصناعة - الروافد - الطريقة - التقويم.

٢ - مقدمة التحقيق، واشتملت على ما يأتي:

أ - توثيق نسبة المخطوط.

ب - منهج التحقيق.

ج - وصف النسخ المعتمدة.

أما الفصل الثاني فهو قسم التحقيق والتعليق على المنظومة وشرحها

للعصامي .

وأخيراً جاءت الخاتمة لتبرز أهم النتائج المستفادة من الدراسة والتحقيق
ولعل في دراسة هذا الكتاب وتحقيقه والتعليق عليه ؛ إسهاماً منّي في خدمة
لغتنا العربية وإفادة للباحثين والدارسين .
والله أسأل أن يوفقنا لما يحبه ويرضاه .
إنه نعم المولي ونعم النصير

الباحث

التمهيد

الألفاظ والأحاجي النحوية *

دراسة تاريخية موجزة

يحسن بي أن أذكر الضابط الاصطلاحي للغز فقد عرفه الشارح: "عبد الملك العصامي" المتوفى سنة ١٠٣٧ هـ في خاتمة رسالته نقلا عن أصحاب المعاجم بقوله:

"الألفاظ جمع لغز - بضم اللام وفتح الغين - وهو ما يعمي به المقصود بحيث يخفى على الناظر فلا يدركه إلا بفضل تأمل ومزيد نظر". (١)

* تدور مادة: ل غ ز - في اللغة - حول تلك المعاني الآتية:

إما التعمية والإضمار على خلاف الظاهر، كما في المخصص لابن سيده ٢٧/٤، ولسان العرب لابن منظور مادة: "ل غ ز".

وإما الإلباس في الكلام، كما في تهذيب اللغة للأزهري ٥١/٨.

وإما الميل والانحراف، كما في القاموس المحيط للفيروز أبادي ١٩٧/٢، وتاج العروس للزبيدي ٣١٧/١٥.

وأصل اللغز: الحفر الملتوي، وقد أطلق على جحر الضب، والفأر، واليربوع، كما جاء عن ابن الأعرابي في تهذيب اللغة ٥١/٨.

فكأن حيرة القارئ أمام الأوجه المختلفة لمعنى الكلام تشبه حيرة البدوي ليقبض على صيده. انظر: ألفاظ ابن هشام المسمى بـ "موقف الأذهان وموقد الوسنان" ص ٥ تحقيق د/ أسعد خضير.

وتدور كلمة "أحجية" حول مخالفة المعنى للفظ، كما يفهم من كلام الأزهري انظر: تهذيب

وعرفه حاجي خليفة - وغيره - ب " دلالة اللفظ على المراد دلالة خفية في الغاية، لكن بحيث لا تنبو عنها الأذهان السليمة، بل تكون بحيث تستحسنها وتنشرح إليها، بشرط أن يكون من الذوات الموجودة في الخارج". (١)

أما المفهوم الاصطلاحي لـ "الأحاجي" فأن يؤتى بكلام مركب يماثله لفظ بسيط مستقل بمعنى آخر هو المراد. (٢)

وحيث كان اللغز النحوي يطلق عليه قديماً اسم علم "الأحاجي" و"الأغلوطات" (٣) قيل في تعريفه: هو علم يبحث فيه عن الألفاظ المخالفة لقواعد العربية بحسب الظاهر، وتطبيقها عليها؛ إذ لا يتيسر إدراجها فيها بمجرد القواعد المشهورة. (٤)

اللغة ١٣٠/٥ .

ومن ثم أطلقت على الألاعيب والأغاليط من الكلام، وبها كانت تسمى عندهم .
(١) ص، وانظر: التكملة والذيل والصلة للصاغاني ٣/٣٠١، وتاج العروس ١٥/٣١٦.
واللغز - بضم ففتح - فيه لغات أخر أوردتها الشارح في شرحه على البيت الأخير نقلاً عن القاموس المحيط ٢/١٩٧ .

(١) كشف الظنون ١/١٤٩، وانظر: مفتاح السعادة ١/٢٧٣ .

(٢) انظر: جلاء الدياجي في المعميات والألغاز والأحاجي للهوراني ص ٣ .

(٣) الأغلوطات، ويقال لها: "الغلوطات" - والأول جمع "أغلوطة"، والثاني جمع "غلوطة" - وهي: الكلام الذي يغالط به . انظر: الكليات لأبي البقاء الكفوي ١/٢١٩، ولسان العرب مادة "غل ط".

(٤) انظر: مفتاح السعادة ١/٢٧٢ .

وهذا التعريف أضبط التعريفات وأحكمها؛ إذ هو التعريف الملائم لمصطلح هذا الفن؛ لكونه فرعاً من فروع اللغة والنحو والصرف.

فالأحاجي من مسميات اللغز كـ "المعمى"، و"الرمز"، و"الإشارة"، و"التوجيه" . . . الخ؛ لاحتمال أكثر من معنى، كما في قولهم: كلام موجه.

فتلك المصطلحات كلها - وإن اختلفت أسماؤها - بمعنى واحد فيما تؤول إليه من: التعمية والخفاء، وإن اختلفت تبعاً لاختلاف وجوه اعتبارات كلٍّ منها.

(١)

ومما يدل على توحد مفهوم مصطلحي: "اللغز" و"الأحجية" أنه يقال للغز: ألقىة مثل الأحجية.

قال الجوهري: "ألقيت عليه ألقىة، كقولك: ألقيت عليه أحجية". (٢)

فالأحجية تُلقى على السامع بقصد الاختبار، وطلب التعجيز والمعاناة. (٣)
واللغز النحوي يطلق على كل ما فيه إغراب يعسر بسببه على غير اللبيب الإفصاح عنه والإعراب. (٤)

(١) انظر: نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري ٣/١٦٢، ١٦٣، وخزانة الأدب للبغدادي ٤٥٩/٦، ٤٦٠.

(٢) الصّحاح ٦/٢٤٨٤ (ل ق ي)، ولعدم الفرق بينها سمّي الشارح "العصامي" منظومته بهذين المصطلحين: "الألفاظ النحوية" كما جاء في مقدمة شرحه لها، و"الأحجية" مفرد "الأحاجي" كما يفهم من قوله في البيت رقم ٢٨:

وَأَبْنُ أَضْحَى (الْفَتْحُ) فِي الْمَحْكِيَّةِ بِالْقَوْلِ حَتَّى يَأْتِيَ مَا أُحْجِيَّةُ!

(٣) انظر: الأحاجي والألفاظ الأدبية تأليف عبد الحي كمال ص ١١.

(٤) انظر: تسهيل المجار إلى فن المعنى والألفاظ ص ٥٧.

ولهذا الغرض يمكن القول بأن كليهما ما هو إلا ضرب في التعبير، عماده اللقائنة والفهم، وحسن التآني والفتنة من القائل والمتلقي معا، مما يبرهن على أنها نفحات ذهنية كان للعقل العربي فيها منذ نشأته حظ وافر؛ امتحانا للعقول، وتوسعا في العربية، وإثارة لليقظة والانتباه.

ولقد قدم هذه النشأة ارتبط ظهور اللغز النحوي بظهور علم النحو ذاته، أي في مرحلة نشوئه ونموه، وما أكثر الروايات الداعمة لذلك!

فها هو ذا الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ) يروى عنه أنه قال: رأيت أعرابيا يسأل أعرابيا عن البلصوص، فما هو؟ فقال (الأعرابي): طائر، قال: كيف تجمعه؟ قال: البلنصي، قال الخليل: فلو ألغز الرجل فقال: ما البلصوص يتبع البلنصي؟ كان لغزا (١).

وقد تطرق تلميذه سيويوه إلى هذا الفن - أيضا - في كتابه "الكتاب" تلميحاً، لا تصريحاً، وذلك عند حديثه لما يكون الاسم فيه بمنزلة "الذي" في المعرفة.

قال: ". فقالوا: هل رأيت شيئاً يكون موصوفا لا يسكت عليه؟ فقيل لهم: نعم، يا أيها الرجل، "الرجل" وصف لقوله: "يا أيها"، ولا يجوز أن يسكت على "يا أيها". (٢)

ثم تتابع هذا الفن وتوارد بعدهما بكثرة حتى خصّ التأليف فيه بمؤلفات مستقلة، ولا سيما لدى المتأخرين من النحاة كما سيتضح في مصنفاتهم فيما بعد.

(١) انظر: مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص ٦٤، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ١/١٩٥.

(٢) الكتاب ٢/١٠٦، يقصد كون الصفة "الرجل" واجبة الذكر بعد موصوفها "أي".
ومن الروايات محاجة اليزيدي (٢٠٢هـ) للكسائي (١٨٩هـ) فيما ورد من قول الشاعر:
(مجزوء الرمل)

لا يـكـونُ العـيـرُ مـهـرًا لا يـكـونُ المـهـرُ مـهـرًا

وحل اللغز: لا يكون العير مهرا لا يكون، ثم الابتداء بقوله: المهر مهر، مبتدأ وخبر للمبالغة.

انظر: مجالس العلماء للزجاجي ص ١٩٥، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي ١٣/١٧٨.

وأما عن طبيعة اللغز النحوي فهو قسمان:

الأول: ما يتعلق ببيان الإعراب وتوجيهه؛ ليتضح المعنى، وهو لا يكون إلا في الأشعار خاصة، وهذا يقال له: اللغز الفني (١) اللاحق بالألفاظ المعنوية.

والثاني: ما يطلب به تعيين لفظ أشير إليه في العبارة بذكر أوصافه، أو يطلب به بيان تفسير الإعراب وتوجيهه، لا بيان المعنى.

وهذا النوع الذي يطلق عليه الألفاظ اللفظية، وهي في النثر والشعر على حد سواء، ومنها منظومة الشارح العصامي التي أقوم بتحقيقها ودراستها، وأحاجي الزمخشري وغيرهما.

قال طاهر الجزائري (١٣٤١هـ): واعلم أن الألفاظ اللفظية أكثر استعمالاً، وأقرب مثلاً، وأسهل صنعة على الصّناع، وهي وإن كانت أقلّ درجة من الألفاظ المعنوية إلا أن البارعين فيها والحذاق جعلوها بسبب التورية وغيرها عالية الطباق... (٢).

فالتورية طليعة الألفاظ حيث إنها تنبه السامع إلى أن المقصود هو غير المراد

(١) ومنه قول الفرزدق: (الطويل)

نُقِّلْتُ هَامًا لَمْ تَنْلُهُ سُوْفُنَا بِأَسْيَافِنَا هَامَ الْمُلُوكِ الْخَضَارِمِ

فظاهر هذا البيت متناقض كما ترى، وينحل الإشكال بأن تجعل "ها" للتنبية و"مأ" للاستفهام الإنكاري، وحقها أن ترسم بالنون، وإنما رسمت بالتنوين تقوية للإلغاز.

انظر: تسهيل المجاز إلى فن المعنى والألفاظ ص ٧٣، ٧٤.

(٢) انظر: تسهيل المجاز إلى فن المعنى والألفاظ ص ٨٣.

من اللفظ.

أشهر ما ألف في فن الألفاظ والأحاجي النحوية:

أصحاب النحو والإعراب حَصُّوا هذا الفن بمؤلفات عدَّة بلغت حدَّ الإفراط فيه دون مبالغة، فمن منطلق اعتنائهم بها فكرا ازداد اهتمامهم بها تأليفاً وتصنيفاً.

من المصنفات ما هو مدوَّن بفهارس المكتبات العربية، ومنها ما هو مشار إليه في بعض المراجع التي تناولت هذا الفن، كما أن منها المطبوع، ومنها المخطوط، وهالك أهمها حسب الترتيب الزمني:

- ١- شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي (٣٧٧ هـ) طبع في مطبعة المدني بتحقيق د/ محمود محمد الطناحي. ط/ الأولى سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
وهناك طبعة أخرى بتحقيق د/ حسن هندراوي سنة ١٩٨٧ م.
- ٢- توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب للرماني (٣٨٤ هـ) طبع في مطبعة الجامعة السُّورية بتحقيق أ/ سعيد الأفغاني سنة ١٩٥٨ م.
- ٣- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي (٤٨٧ هـ) نشر في مؤسسة الرسالة - بيروت بتحقيق أ/ سعيد الأفغاني ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

وقد اختصره علي بن عدلان الموصلي النحوي (٦٦٦ هـ) مع إضافات يسيرة إليه، وهو مطبوع بمطبعة مؤسسة الرسالة - أيضاً - بتحقيق د/ حاتم صالح الضامن. ط/ الأولى سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م تحت اسم: "الانتخاب

لكشف الأبيات المشكلة الإعراب".

٤- الأحاجي أو المحاجة النحوية للزنجشري (٥٣٨ هـ) طبع في دمشق

بتحقيق/ مصطفى الحدري.

وشرحه المسمى بـ "منير الدياتي" أو "تنوير الدياتي" في تفسير

الأحاجي "لعلم الدين السخاوي (٦٤٣ هـ).

وهو كتاب شرح فيه متن الزنجشري، وأضاف إلى مادته ألفاظاً أخرى لم

يذكرها الزنجشري - رحمه الله -.

وهو مخطوط بجامعة الدول العربية تحت رقم ١١٦٠ (أدب)، وقد حقق

لنيل درجة الدكتوراه في جامعة أم القرى للباحث/ سلامة عبد القادر المراقي

سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.

٥- الفريدة في شرح (القصيد في عويص الإعراب) لابن الدهان (٥٦٩ هـ)

وشرحها لابن الخباز (٦٣٧ هـ) طبعت في مطبعة الخانجي بالقاهرة

بتحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين ط/ الأولى سنة ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

٦- القصيدة الحرباوية للبلطي أو البلطي النحوي الموصل (٥٩٩ هـ)، وهي

ألفاظ نحوية مشكلة الإعراب في ٣٣ بيتاً مختلفة الروي. نشرت في مجلة

المورد العراقي مج (١٢) العدد الثالث سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

بتحقيق/ حنا جميل حداد - جامعة اليرموك من ص ٢٧٩-٢٩١.

٧- ألفاظ ابن هشام (٧٦١ هـ) وهما كتابان:

(١) موقد الأذهان وموقف الوسنان، وهو ضمن رسائل ابن هشام

النحوية، وقد حققه أ/ حسن إسماعيل مروة. طبعة دمشق سنة

١٩٨٨ م.

وهناك طبعتان أخريان:

الأولى: بتحقيق وتعليق أ/ موفق فوزي الجبر، مطبعة دار الكتاب العربي

- دمشق ط الأولى سنة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

والثانية: بتحقيق د/ أسعد خضير.

(٢) شرح القصيدة اللغوية في المسائل النحوية، أو "حل ألفاظ ابن هشام"

هكذا اسمه، وقد طبع مرتين: أولها سنة ١٣٠٤ هـ، وثانيها سنة

١٣٢٢ هـ، وعليه حاشية للشيخ/ أحمد سيف الغزي، وتوجد منه

نسخة خطية محفوظة بمكتبة جامعة القاهرة برقم: (١٩٧٥٢).

٨- منظومة الألفاظ النحوية وشرحها لفرج بن قاسم بن أحمد بن لب

الغرناطي (٧٨٣ هـ). وهو مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٦

نحو ش، وقد نشرها د/ عياد الثبتي في مجلة مركز البحث العلمي

بجامعة أم القرى العدد السادس سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٤ م من ص-

٣٦٩ - ٤٠٥.

والمنظومة وشرحها ذكرها السيوطي في كتابه: "الأشباه والنظائر".

٩- ضوء الذبالة المضئية، وهو شرح على القصيدة الكبرى المسماة بـ "الدرة

الحنفية في الألفاظ العربية" لابن الركن: محمد بن أحمد بن سليمان المصري

الشافعي المتوفى سنة (٧٨٦ هـ) مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٤ نحو. ش.

١٠- الألفاظ النحوية في علم العربية للشيخ خالد الأزهرى (٩٠٥ هـ) طبعة حجر سنة ١٨٦٤ م، كما طبع بتحقيق الزميل د/ مصطفى شحاتة أبو سمرة في مطبعة التركي طنطا سنة ١٩٩٤ م، وحققه - أيضاً - د/ خالد عمر الدسوقي في مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة، العدد (٢٤) لسنة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م من ص ٤٢ - ١٢٩.

١١- الطراز في الألفاظ للسيوطي (٩١١ هـ) ضمن كتابه: "الأشباه والنظائر" الفن الخامس، وحقق كتاباً مستقلاً للأستاذ / طه عبد الرؤوف سعد بالمكتبة الأزهرية سنة ٢٠٠٣ م.

وأخيراً منظومة الألفاظ النحوية وشرحها للعصامي (١٠٣٧ هـ)، وهو موضوع التحقيق والتعليق، وقد شرحها تلميذه ابن علان الدمشقي (١٠٥٧ هـ)، والشرح ما يزال مخطوطاً بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية رقم الحفظ ١٦٦٢. نحو.

هذا ولم يكن التأليف في الألفاظ عند النحاة فحسب، بل إن هناك مؤلفات في الأدب، والفقه، والفرائض، والحساب، والقراءات. . . . الخ. ومن يستقري ما جاء في ألفاظ هذه العلوم يستوقفه أمران: أحدهما: أن ورود هذا الفن نظماً عند المتأخرين كان في منزلة الأشعار لدى المتقدمين؛ اهتماماً ورواية.

والآخر: ما لهذا الفن من تأثير واضح في حياتهم الذاتية بما يزيد من قدراتهم العقلية والعلمية، فطنة وحكمة، ونفعا، ودهاء، واسترواحا. (١)

ومن هنا ندرك ما للألفاظ والأحاجي من قيمة علمية تكمن في تقويم الأذهان ورياضتها واعتيادها فهم الدقائق. (٢)

ففي الألفاظ ولا سيما النحوية منها: تحصيل ملكة تطبيق الألفاظ المخالفة بحسب الظاهر لقواعد اللغة (٣)، مما يضيف مزيد معرفة لحقائق نحوية غامضة، وأحكام إعرابية مشككة، كانت تدور حول فكرة كشف اللغز.

ولا شك أن في معرفة ذلك عوداً على القارئ أو المتلقي بالنتفع العميم؛ تعليماً وتدريباً على كشف هذا المشكل من كلام النحاة وأحكامهم!

غير أن هذه الميزات التي عدناها لا تمنع من أن بعض العلماء عدّ الألفاظ وصمة وعيباً؛ استناداً إلى قول القائل:

إنما الألفاظ عيب يجنب فأتركتها والتزم حسن الأدب

وليس الأمر على هذا الزعم، فلما فيها من فوائد جمّة، قال العصامي محترساً عن هذا: "ثم ختمت هذه الأرجوزة بقولي:

عَطْفًا بِشْرَحِ هَذِهِ الْأَلْفَازِ مُجَانِبًا لَوْصَمَةِ الْإِعْوَازِ" (٤)

(١) انظر: المثل السائر لابن الأثير ٢/ ٢٠٠، ٢٠٤، ومقدمة كتب الألفاظ والأحاجي اللغوية

تأليف أ/ أحمد محمد الشيخ ص ٨.

(٢) انظر: مفتاح السعادة ١/ ٢٧٤.

(٣) انظر: السابق ذاته ١/ ٢٧٢.

(٤) ص

فالألفاظ إنما وضعت واستعملت؛ لشحذ القريحة، وحادّة الخاطر؛ لأنها
مشملة على معانٍ دقيقة تحتاج في استخراجها إلى توقد الذهن، والسُّلوك في
معاريج خفية من الفكر (١).

الفصل الأول

(١) انظر: المثل السائر ٢/٢٠٠.

الدراسة

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف.
المبحث الثاني: دراسة الكتاب، وفيه:

- ١- إطلالة على الكتاب.
- ٢- مقدمة التحقيق.

المبحث الأول

التعريف بالمؤلف

"العصامي* الإسفراييني*"

٩٧٨ هـ - ١٠٣٧ هـ

(١) اسمه ولقبه وشهرته:

هو العلامة الشيخ عبد الملك بن جمال الدين بن إسماعيل (صدر الدين) ابن العلامة المحقق إبراهيم (عصام الدين) الإسفراييني الشافعي المكي. وقد لقب بعدة ألقاب منها خاتمة المحققين كما في: "سمط النجوم العوالي" و"خلاصة الأثر" (١).

* انظر ترجمته في:

- ١- سلافة العصر في محاسن أهل العصر تأليف / علي بن أحمد بن معصوم المدني الحسيني ج ١ / ٢٢٤ - ٢٢٧.
- ٢- الذريعة إلى تصانيف الشيعة للأغا بزرك الطهراني ج ٩ / ٧٢٥.
- ٣- سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي تأليف حفيده عبد الملك العصامي ج ٤ / ٤٢٠ - ٤٢١.
- ٤- ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا لشهاب الدين الخفاجي ج ١ / ٤١٧ - ٤٢٤.
- ٥- ديوان الإسلام تأليف الشيخ أبي المعالي شمس الدين الغزي ج ٣ / ٣٠٨.
- ٦- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر لمحمد أمين بن فضل الله المحجي مجلد ٣ / ٨٧ - ٨٨.
- ٧- نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة للمحجي ج ٤ / ١١٤ - ١١٦.
- ٨- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع لمحمد بن علي الشوكاني ج ١ / ٤٠٣.

وبأنه إمام العلوم العقلية والنقلية، واشتهر باسم: العصامي، أو الملاً
عصام^(١)، وبهما ذاع صيته، واشتهر بين الأنام.

(٢) زمان ولادته ومكانها:

ولد العلامة عبد الملك العصامي بمكة المكرمة (ما بين تهامة ونجد)،
وكانت ولادته (٩٧٨هـ) سنة ثمان وسبعين وتسعمائة من الهجرة، وجاء تاريخه
(نعم المولد إذا)^(٢).

(٣) نشأته وثقافته:

بدأ العصامي حياته بالمكان الذي وُلِد فيه مكة المكرمة (مهبط الوحي)،
فنشأ بها نشأة صالحة؛ إذ كان منذ طفولته محباً للعلم وأهله، مشغوفاً بالإقبال على
طلبه، مجدداً في السعي والوصول إليه، آخذاً إياه عن أهل بيته والده، وكذا عمه

٩- معجم المؤلفين لرضا كحالة ١/ ٤١٠٣.

١٠- الأعلام للزركلي ٤/ ١٥٧.

* نسبة إلى مدينة أسفرايين - بفتح الهمزة وكسر ها - : بليدة بخراسان من نواحي نيسابور ،
سميت بـ "مَهْرَجَان" قديماً ؛ لحضرتها ونضرتها . انظر: معجم البلدان ١/ ٢١١ ،
والأنساب للسمعاني ١/ ١٤٣ .

(١) انظر: سمط النجوم العوالي لحفيده ٤/ ٤٢٠، و خلاصة الأثر للمحبي ٣/ ٨٧.

(١) انظر: المرجعين السابقين والأعلام ٤/ ١٥٧.

(٢) انظر: سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢٠، و خلاصة الأثر ٣/ ٨٧، والبدر الطالع ١/ ٤٠٣.

(القاضي علي بن صدر الدين) قاضي الشافعية، آنذاك، والمعروف بـ "الحفيد"،
والمتوفى سنة ١٠٠٧ هـ، وغيرهما جمع كثير^(١).

ومما ساعده على ذلك ما وهبه الله من ذكاء نادر، وحسّ مرهف، وزيادة
ورع وتواضع حتى غدا كما قال عنه المحبّي (١١١١ هـ) وغيره: هو إمام العربية
وعلاّمها، والمنشورة به في الخافقين أعلامها، والسالك أوضّح مسالكها والمالك
لأزمته، وابن مالكمها^(٢).

ولا غرو في ذلك فقد تربى في حجر المعالي والمجد، ففاق طبعه نسيم النرجس

(١) اذكر منهم على سبيل التمثيل لا الحصر :

أ- العلامة محمد أمين بن محمود البخاري الحسيني الشهير بـ "أمير بادشاه" كان حيّاً سنة
(٩٨٧) هـ تقريباً .

ب - خاتمة المحققين الشهاب أحمد بن قاسم العبادي ، والمتوفى سنة ٩٩٤ هـ

ج - الشيخ عبد الكريم بن محب الدين القطبي ، والمتوفى سنة ١٠١٤ هـ .

د - الخطيب عبد الرحمن بن محمد زين الدين بن شمس الدين المعروف بـ "الخطيب الشربيني" ،

والمتوفى سنة (١٠١٤ هـ) وقد أجاز الشارح العصامي برواياته إجازة بخطه سنة ١٠٠٩

هـ .

كما أخذ - أيضًا - عن :

- العلامة أحمد بن عواد المصري ، والعلامة عبد الرؤوف المكي ، ولم أقف على تاريخ وفاتها

رحم الله الجميع وأسكنهم فسيح جناته . انظر: سمط النجوم العوالي ٤ / ٤٢٠ ، وخلاصة

الأثر ٣ / ٨٧ .

(٢) السابق ٣ / ٧٨ . وسلافة العصر ١ / ٢٢٤ .

رقةً وطيباً، وخلعت عليه الأيام جهالها، وأفاض الله عليه من فضلها وإفضالها، فهو في الفضل عصامي عريق، وله عذب شرب نشأ بين العذيب والعقيق (١).
قال عنه الشهاب الخفاجي: "وأنا وإن لم أره فقد صاحبت أخاه علياً ورأيتَه وقد رفعه الله مكاناً علياً، ففزت بصحبته، وقد طافت وفود الآمال حول كعبته" (٢).

وقال عن أسرته ناعته إياها: "والبيت العصامي بأُم القرى سامي الأساس شامخ الذرى" (٣).

تلك الصفات التي تحلى بها أفراد أسرته انطبع بها، فأتصف بصفات أسرته الطيبة العريقة^(٤)، فكلُّ فرد من أفرادها كان علماً من أعلام اللغة والأدب، السابقين منهم واللاحقين له، ولكلُّ منهم مؤلفاته الخاصة في شتى العلوم والفنون. وهذا جدُّه العلامة المحقق / إبراهيم بن محمد بن عربشاه الإسفراييني

(١) انظر: ریحانة الألبا ١/٤١٧. والعذيب والعقيق كلاهما واد، أولهما لبني تميم، والثاني لبني كلاب. انظر: معجم البلدان ٤/٩٢، ١٣٩.

(٢) ریحانة الألبا ١/٤١٧.

(٣) خبايا الزوايا فيما في الرجال من البقايا ورقة ٨٨ مخطوط بدار الكتب

(٤) هذه الأسرة تنحدر من سلالة الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الإسفراييني، الأصولي، المتكلم الشافعي الذي تلمذ على يد (دعلاج بن أحمد الشجري) تلميذ ابن خزيمة شيخ خراسان في زمانه، وقد بلغ رتبة الاجتهاد، وله تصانيف كثيرة. انظر: شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٣/٢٠٩، ٢١٠.

المتوفي سنة (٩٤٣هـ) تقريباً، له في فن النحو مؤلفان جليلان هما: - شرح الفريد (١).

- شرح الكافية (٢).

وله في التصريف: شرح علي شافية ابن الحاجب (٣).

فالحفيد (عبد الملك) الشارح بعد أن أفاد من كل العلوم التي تمتع وامتاز بها أفراد أسرته تأليفاً في النحو وغيره لازم التدريس في كل علم نفيس، فجدد معنى العلم التدريس، واشتغل بالتصنيف والتأليف حتى بلغت مؤلفاته ستين مؤلفاً كما سيتضح فيما بعد.

والموقوف عليه من تراثه ونشاطه العلمي معظمه في علم النحو، إما تأليفاً فيه - فهو نحوي من سلالة نحوية؛ إذ توارث هذا العلم من جهتي أبيه وأمه - أو شرحاً لما قاله غيره من النحاة، أو تعليقاً عليه. ليس هذا فحسب بل تعداه إلى النظم فيه ألباناً، كتلك المنظومة التي بين أيدينا، وكذا أجوبته على القضايا تاج الدين المالكي (١٠٧٢هـ) لما سأله عن:

(١) حققه أ/ نور ياسين حسين، ونال به درجة "الماجستير" في كلية اللغة العربية بالقاهرة جامعة الأزهر سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١ م وقد ذكره البغدادي في كتابه باسم (شرح المختصر في النحو). انظر: هدية العارفين ١/٢٦، ٢٧.

(٢) حققه الزميل الدكتور/ محمد عبد الغني شعلان، ونال به درجة العالمية في كلية اللغة العربية بالقاهرة سنة ١٩٨٥ م.

(٣) انظر: كشف الظنون ٢/١٠٢١.

أ- حكم تأنيث الدار.

ب- وحكم همزة ابن.

(البسيط)

فقال القاضي مسائلا:

مَاذَا يَقُولُ إِمَامُ الْعَصْرِ - سَيِّدُنَا
فِي الدَّارِ، هَلْ جَازَ تَذْكِيرَ عَائِدِهَا
وَفِي إِبَانَةِ هَمْزَةِ ابْنِ، أَرَادَ: هَلْ
أَمْ كَوْنُهُ عَلَمًا كَافٍ وَلَوْ لَقَبًا
أَفَدَمَا إِنْ رَأَيْنَا الْحَقَّ مُنْخَفِضًا
فَأَجَابَهُ الْعَصَامِيُّ بِقَوْلِهِ:

يَا فَاضِلًا لَمْ يَزَلْ يَهْدِي الْفَرَائِدَ مِنْ
تَأْنِيثِكَ الدَّارَ حَتَّمْ لَا سَبِيلَ إِلَى
وَالابْنِ مَوْصُوفُهُ عَمَّمْ فَإِنْ لَقَبًا
هَذَا جَوَابِي فَأَعْذُرْ إِنْ تَجِدَ خَلَا
لَا زِلْتَ تَاجًا لِهَامَاتِ الْعُلَى عَلَمَا
وَمِنْ ذَلِكَ - أَيْضًا - : إِيغَاظُهُ فِيهَا حُكْمِي عَنِ الْفَرَاءِ "بِالْفَضْلِ ذُو فَضْلِكُمُ اللَّهُ
عُلُومِهِ وَتَرَوِينَا سَحَابِيئَهُ
تَذْكِيرٍ فَمَا مَنَعَ إِذَا فِي الدَّارِ صَاحِبُهُ
أَوْ كُنْيَةً فَارْتَكَبَ الْحَذْفَ وَاجِبُهُ
فَمَصْدَرُ الْعَجْزِ وَالتَّقْصِيرِ كَاتِبُهُ
فِي الْعِلْمِ يَحْوِي بِكَ التَّحْقِيقَ

(١) انظر: نفحة الريحانة للمحبي ٤/ ١١٥، ١١٦، وانظر: أيضا ما نظمه من بيت ملغز كان

كتبه إلى حضرة المولى الأديب (جمال الدين محمد بن علي السكري) عند قوله في المنظومة (

البيت رقم ١١)

وأي فعل رفعه للنقل مقدر فجاء بقول فصل ؟

به، والكرامة ذات أكرمكم الله به".

يريد: بها، نقلت حركة الهاء إلى الباء بعد سلب حركتها، وحذفت الألف

لالتقاء الساكنين.

قال العصامي:

نحاة هذا العصر، هل مُسْعِدٌ يفيدنا إظهارَ ذا المضمرِ

حرف به الكسرُ - غدا مُضْمِراً لفتح نقلٍ جاء عن مضمرٍ (١)؟

وقوله:

أين غدا التأنيث للفعال لديهم حتما مع الفصل

في وجوب تأنيث الفعل مع كون فاعله [الحقيقي التأنيث] مفصلاً به (٢).

وفي بسطه لبعض مسائل هذا العلم على طريق الإلغاز أمانة على عمق

فهمه لقضايا النحو، وإطلاعه الواسع بخباياه ومسائله الدقيقة.

ونظراً لاشتغاله بالتدريس والتأليف، فقد تخلى عن كل أنيس وأليف،

فقليلاً ما أعار ذهنه وفكره في غير مسائل العلم التي خلدت في صحائف الأيام

ذكره.

قال المحبي: "ولازم الإقراء والتدريس حتى فاق واشتهر، وبلغ في

التحقيق مبلغاً عالياً، وانعقد عليه الإجماع، وتفرد بصنوف الفضل، فبهر النواظر

والأسماع، فما من قول إلا وله فيه القدح المعلى، والمورد العذب المحلى. إن قال لم

(١) انظر: شفاء الصدور بشرح زوائد الشذور ص ١٨٧، ١٨٨.

(٢) انظر: السابق ص ٢٩٣.

يدع قولاً لقاتل، أو طال لم يأت غيره بطائل، حتى قال فيه بعض علماء عصره:
لم تر عيني عالمًا تحت أديم الفلك
مثلَ إمام الحرميِّ من الشيخ عبد الملك^(١)"
وبهذا التفوق الملموس فاق أقرانه، وصار علامة عصره في القرن الحادي عشر بلا منازع، فكان الرحلة التي ضربت إليه أكباد الإبل، والقبلة التي فطر كل قلب على حبها وجبل، وقد كان هذا بالمدينة المنورة التي طاب له المقام بها بعد ارتحاله إليها إلى أن وافته المنية.
ولمكأنته التي تسنمها في مختلف العلوم رحل إليه طلاب العلم^(٢) من كل

(١) انظر: خلاصة الأثر ٣/ ٨٧.

(٢) أشهر الذين تلمذوا عليه:

- أ- الخطيب أحمد بن عبد الله المدني كان حياً سنة ١٠٥٤ هـ .
ب- الإمام محمد بن علي بن علان الصديقي ت ١٠٥٧ هـ .
ج- ابنه حسين بن عبد الملك العصامي ، وكذا ابنه يحيى ، وكلاهما أديب شاعر .
د- السيد محمد كبريت (محمد كبريت بن عبد الله بن محمد بن شمس الدين بن محمد بن قاسم) ، وينتهي نسبه إلى مولانا سيدنا الحسين بن علي - رضي الله عنهما - وتوفي سنة ١٠٧٠ هـ .
هـ - الشيخ عبد الله بن سعيد باقشير الحضرمي ، ولم أقف على تاريخ وفاته .
و- القاضي تاج الدين بن أحمد بن إبراهيم المالكي المتوفى بمكة سنة ١٠٧٢ هـ .
ز- العلامة علي بن أبي بكر بن علي نور الدين المعروف بابن الجمال الأنصاري وتوفي سنة ١٠٧٢ هـ .
ح- السيد صادق بادشاه حفيد أمير شاه شيخ العصامي ، وتوفي سنة ١٠٩٩ هـ .

صوبٍ وحذب، وما ذلك إلا لكثرة علمه وسعة صدره.

صفاته وزهده:

أجمع العلماء الذين ترجموا له أنه كان ذا خلق طيب، وأنه كان زاهدا ورعا، كما حسنت سيرته طابت محاسنه، فجمع من الصفات السَّامية الكثير مما لا نراه في غيره، ومن ثمَّ استحق ثناء العلماء له، فهذا الشيرازي ينعته بقوله: وعدَّ من أرباب الفضل واليقين إلى زهد وصلاح، وتقوى أشرف نورها في وجهه ولاح. (١)
وقال عنه المحبي: "وهو والفضل روح وشخص، وكلُّ وصف من أوصافه الكمال به مختص، عَفُّ السَّريرة، طاهر الأثواب، مُقسَّم الآنات بين الطاعة ونيل الثواب. (٢)

ويبدو في نظري أن ما تحلى به من تلك الصفات يمكن رُدُّه إلى أمرين:
أولهما: بيئته التي بها تربي ونشأ، وقد سبق بيان ذلك ممَّا يدل على أصالة عرقه ونسبه.

ثانيهما: انشغاله بتحصيل العلم وعزوفه عن الخلق، فكثيرًا ما كان ينأى عن الصغائر، وما لا يفيد في حياته العلمية.
فالعصامي رسا أصله في الثرى، ورافق عزمه النجم في السرى، فلا مجد

ط- الشيخ محمد بن عبد المنعم الطائفي، ولم أقف على تاريخ وفاته، وغيرهم الكثير والكثير.

انظر: سمط النجوم العوالي ٤ / ٤٢٠، و خلاصة الأثر ٣ / ٨٧.

(١) سلافة العصر ١ / ١٢٢، وانظر: خلاصة الأثر للمحبي ٣ / ٨٧.

(٢) نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة ٤ / ١١٤.

إلا إليه انتسابه، ولا وجود إلا إليه إنسيابه. (١)

آثاره:

أكثر العصامي (عبد الملك) من التأليف في عدّة علوم ما بين علم مفيد ومتن سديد كما هي طبيعة عصره، وله من الآثار ما لا تزال الرواة تدرسه، والتواريخ على مدى الأيام تحرسه.

ذكرت مصادر ترجمته أن مؤلفاته بلغت الستين مؤلفاً في النحو والصرف والعروض والحديث والمنطق وغيرهما، وأكثرها شروح وحواشٍ (٢).

ومن مؤلفاته التي وقفت على أسماؤها (٣):

في النحو:

- بغية الأمل في تحقيق العوامل فرغ من تأليفه سنة (١٠١٤هـ).
- بلوغ الأرب من كلام العرب (٤).
- التحفة السنوية في علم العربية (١).

(١) انظر: نفحة الريحانة ٤/ ١١٤.

(٢) انظر: الأعلام ٤/ ١٥٧.

(٣) انظرها وبعضها في: سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢١، وخلاصة الأثر ٣/ ٨٧، والبدر الطالع ١/ ٤٠٣، وديوان الإسلام ٣/ ٣٠٨، والأعلام ٤/ ١٥٧، ومكتبة مكة المكرمة ٤٠١، ٣٨٠، ٣٧٩، ٣٥٣، ٣٤٧، ٣٤٥.

(٤) توجد منه نسخة خطية بدار الكتب القطرية (الدوحة) تحت رقم ١٧٤٧ نحو، وفي كتاب "هدية العارفين" لإسماعيل باشا البغدادي ١/ ٦٢٨ باسم: "شرح بلوغ الأرب"، وكلمة "شرح" زيادة لا معنى لها.

- حاشية على الشرح الجديد على (كافية ابن الحاجب) (٢).
- حاشية على شرح قواعد الشيخ خالد الأزهري (٣).
- شرح الأبيات التي في الكلمات الواردة اسما، وفعلا، وحرفا (٤).
- شرح الأجرومية التي هي مقدمة في النحو لابن آجروم الصنهاجي (٥٧٢٣هـ) (٥).
- شرح الإرشاد، والمراد (إرشاد الهادي) لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازني (٧٩١هـ) (٦).
- شرح الإعراب عن عوامل الإعراب (٧).
- شرح الألفية (ألفية ابن مالك)، قال عنه حفيده: لم يتمه. (٨).
- شرح شذور الذهب لابن هشام ت سنة ٧٦١ هـ سماه: (شفاء الصدور). (٩).

-
- (١) توجد منه نسخة خطية بمكتبة مكة المكرمة تحت رقم ٢٢ مجاميع .
 - (٢) انظر: سلافة العصر ١/ ٢٢٤، والذي يبدو لي أنها تعليقه على شرح جده العصامي؛ لما ذكرت سابقاً أن الحفيد (عبد الملك) قرأ آثار جده، وعُني بها عناية فائقة .
 - (٣) انظر: خلاصة الأثر ٣/ ٨٧.
 - (٤) توجد منه نسخة خطية بمركز الملك فيصل بالرياض تحت رقم ١٦٦٢/١ .
 - (٥) توجد منه نسختان مخطوطتان: أولهما بمكة المكرمة تحت رقم ٢٢ مجامي، والثانية بالمكتبة الأزهرية ٢٦٥٢ حليم ٣٣٦٧٣ وقد حقق هذا الشرح د/ أسامة الحازمي، وطبعه طبعة أولى في دار ابن حزم بيروت ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣ م
 - (٦) انظر: خلاصة الأثر ٣/ ٨٧ .
 - (٧) هو ضمن مجموعة في مجلد مطبوع بمطبعة الترقى الماجدية بمكة المكرمة سنة ١٣٢٩ هـ، وتوجد منه نسخة خطية بالمكتبة الأزهرية تحت رقم عام ٣٤٧١ بخيت خاص ٤٥١٠٥ .
 - (٨) انظر: سمط النجوم العوالي ٤/ ٤٢١ .
 - (٩) محقق رسالة دكتوراة في كلية اللغة العربية بالقاهرة للباحث محمد سعيد أحمد قروصة عام ١٩٨٥ م .

- شرح قطر الندى، ويعرف بـ "بلوغ المرام من حل قطر ابن هشام". (١)
- شرح منظومة الألفاظ النحوية وهو موضوع التحقيق والتعليق،

وسيفرد بمبحث خاص.

وفي التصريف:

شرح علي تصريف الزنجاني ت (٦٥٥) هـ (٢).

وفي العروض والقوافي:

- الكافي الوافي بعلم القوافي (٣).
- التسهيل (٤) (تسهيل العرض إلى علم العروض)، ألفه سنة ١٠١٧ هـ،
واختصره في رسالة سماها بـ (إسعاف الخليل بزبدة التسهيل).

(١) مخطوط بدار المخطوطات اللغوية في مكتبة المتحف العراقي ص ٢٧، وهو يقع في ٢٩١ ورقة تحت رقم ٣٣٤٢ وقد أشارت بعض مصادر ترجمته إلى أن له حاشية على الشرح المذكور، ولكنني أرى أن الواقع خلاف ذلك، فالشرح له، كما في البدر الطالع ١/٤٠٣، والأعلام ٤/١٧٥، وأما الحاشية فلاي الخيز زين الدين السويدي ت ١٢٠٠ هـ كما يتضح من فهرس دار المخطوطات المذكورة.

(٢) انظر: سمط النجوم العوالي ٤/٤٢١.

(٣) طبع بمطبعة التقوى بدمشق سنة ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م، وحققه أ. عدنان عمر الخطيب، وقد ذكرته مصادر التراجم باسم: "الكافي في العروض والقوافي"، والراجح ما أثبتته بناءً على ما ذكره محقق الكتاب، وهكذا جاء في مقدمته.

(٤) انظر: خلاصة الأثر ٣/٨٧، والأعلام ٤/١٥٧.

- شرح الخرزجية^(١)، وهي قصيدة في العروض والقوافي، نظمها ضياء الدين علي بن محمد الخزرجي وتسمى بـ (الرامزة).

وفي البلاغة:

له شرحان علي استعارات السمرقندي أبي القاسم الليثي المتوفى بعد سنة (٨٨٨ هـ) موجز، وكبير، وقد عرف أولهما باسم "بلوغ الأرب في تحقيق استعارات العرب"^(٢) وهو شرح موجز للرسالة السمرقندية. ونسبت مصادر الترجمة له كتابا آخر هو: "الأطول" الذي عارض به المطول.

(٣)

وهو في الحقيقة جده وليس له^(٤).

وفي علم الحديث:

له شرح علي منظومة الشمني (٨٧٢ هـ) في (أصول الحديث).^(٥)

وفي المنطق:

(١) انظر: سمط النجوم العوالي ٤ / ٤٢١، وخلاصة الأثر ٣ / ٨٧.

(٢) انظر: معجم المؤلفين ٨ / ١٠٣.

(٣) انظر: سلافة العصر ١ / ٢٢٤.

(٤) الكتاب حققه د/ عبد الحميد هنداوي، وطبع في دار الكتب العلمية بيروت سنة ١٤٤٢

هـ ٢٠٠١ م.

(٥) انظر: خلاصة الأثر ٣ / ٨٧.

له شرح على إيساغوجي (١). وهو لفظ يوناني، معناه: الكليات الخمس (٢).
وهناك مصنفات له غير ما ذكرته كـ "شرح على الشرائع" (٣)، و "رسالة في
تحريم الدخان" (٤) و "حاشية على شرح التحرير" (٥) وغير ذلك من مصنفاته
المشهورة التي تبلغ العدة المذكورة.

شعره:

كان العصامي - رحمه الله تعالى - إلى جانب علمه الغزير في صنوف العلم
السابقة أديبا شاعرا، عدّه صاحب كتاب: "سلافة العصر في محاسن أهل العصر-"
أنه من علماء عصره. (٦)
ومن شعره قوله:
(الكامل)

-
- (١) انظر: السابق ٨٧/٣، وسمط النجوم العوالي ٤/٤٢١، والأعلام ٤/١٥٧، وهو مخطوط
في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء تحت رقم ١٢٩٠، ١٢٩٦.
- (٢) انظر: كشف الظنون ١/٢٠٦.
- (٣) هكذا ورد في سمط النجوم العوالي ٤/٤٢١، والبدر الطالع ١/٤٠٣، والراجح أنه لجده
كما في كشف الظنون لحاجي خليفة ٢/١٠٦ والمراد به هنا: "الشرائع النبوية والخصائل
المصطفوية" للإمام الحافظ الترمذى (٢٧٩ هـ)
- (٤) انظر: الأعلام ٤/١٥٧ وهي رسالة مخطوطة.
- (٥) انظر: سمط النجوم العوالي ٤/٤٢١.
- (٦) انظر:

فنجان قهوة ذا المليح وعينه الـ كحلاء حارت فيها الألبابُ
فسوادها كسوادها وبياضها كبياضها ودخانها الأهدابُ (١)
وقوله أيضاً: (مجزوء الكامل)

أهدي لمجلسه الكريـم فرائدا تُهدى إليه
كالبحر يمطره السَّحَا ب وماله فضل عليه (٢)

وقد دارت بينه وبين علماء عصره مكاتبات ومُساءلات كثيرة، كما قال
الحفيد، وقد سطر عليها أجوبته المبهرة نظماً (٣) وها أنا ذا أذكر منها ما يأتي:

* جوابه على سؤال الملغز القاضي تاج الدين المالكي، وقد سبق تسطير
الأبيات سابقاً (٤).

* البيت المفرد الذي كتبه إلى القاضي المذكور؛ طالباً منه شرح
الاستعارات للحلـوائـي، يقول فيـه:
(الحفيف)

منك حلـو الآداب يعرف لا شك ك فـجـد لي بالشرح للحلـوائـي (٥)

(١) انظر: ریحانة الألبا ١ / ٤١٧ .

(٢) انظر: نفحة الريحانة ٤ / ١١٥ .

(٣) انظر: سمط النجوم العوالي ٤ / ٤٢١ .

(٤) صـ

(٥) انظر: سلافة العصر ١ / ٢٢٦ .

* البيتين اللذين كتبهما إلى الأديب اللوذعي (جمال الدين بن محمد السكري)
يسأله فيهما عن الفعل المرفوع بعلامة مقدرة لأجل النقل:
(مجزوء الرمل)

أي هذا العلم المضموم ——— ررد تحقيقاً وفضلاً
أي من أضحى الرفع تقديداً ——— رالفتح اللام نقلاً؟ (١)

ومما يدل على تمكنه في الشعر: ما نلاحظه في شروحه المختلفة من مجيء
التضمين والحصر والعد في نظمه.

فمن الأول قوله (٢):

ازهد فزهد المرء يرفعه واعلم فعلم المرء ينفعه
في بيت الشاعر:

واعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كلاً قدرا
ومن الأخيرين قوله في حصر اللغات الواردة في الاسم:

ثَلَّثَ العُرْبُ سَمًا واسمًا سَمًا وسَمًا وسَمًا وسَمًا وسَمًا
وقوله - أيضاً - في ذكر العلل المانعة للاسم من الصرف:

زيادة، وزن، وصف، تأنيث، عجمة وعدل، وتعريف، وجمع، وتركيب (٣)

(١) ص

(٢) انظر: شفاء الصدور بشرح الشذور للعصامي ص ٤٨١.

(٣) انظر: السابق ص ١١، ٨٦١.

وفاته:

توفي - رحمه الله - سنة (١٠٣٧ هـ) سبع وثلاثين بعد الألف من الهجرة،
أي: عن عُمر يناهز الستين عاماً، وكانت وفاته بالمدينة المنورة - على ساكنها
أفضل الصلاة وأتم التسليم - ودفن ببقيع الفرقد. (١) رحمه الله - تعالى - رحمة
واسعة.



(١) انظر: خلاصة الأثر ٣/٨٨، وسمط النجوم العوالي ٤/٤٢١، والبدر الطالع ١/٤٠٣.

المبحث الثاني

كتاب "منظومة الألفاظ النحوية وشرحها"

داسة وتحليل

أولاً: إطلالة على الكتاب:

توطئة: هذا الكتاب كما هو ظاهر من عنوانه يدور في فلك فن "الألفاظ والأحاجي" الذي عرفه النحاة قديماً، أي: منذ عصر الخليل بن أحمد (١٧٠ هـ)، ثم تتابع التأليف فيه بكثرة بعد استقلالاً كما سبق. وهذا الفن المملغز - في نظري - يبرهن على شيئين:

الأول:

أن فيه إظهاراً للملكات، فيتبارى فيه الأذكياء، ويتحاور فيه الفصحاء والبلغاء، مما يضيف على النحو إفادة وتجديداً، وذلك بتأسيس استيعاب شوارده وأحكامه، ولا سيما ما كان نادراً منها.

الثاني:

الوقوف على أن قواعد لغتنا الغراء ليست أنها طاً تتسم بالجمود، وإنما هي تدريب وإعمال للفكر لشحذ الهمم، وإيثار الانتباه؛ وصولاً إلى الحقائق النحوية ومعرفتها، فالتأليف في هذا الفن لم يكن إلا لهذا الهدف المنشود؛ ليكون ذلك بمثابة التدريب من أجل معرفة ما أشكل من قوانين هذا العلم، أو ما أوهم من أحكامه وعوارضه متمثلاً في طريقتي السؤال والجواب بأسلوب تتوخى فيه الوسطية بين الإيجاز المخل والإطناب الممل، كما نلاحظ ذلك في مقدمات من ألف في هذا الفن،

ويتجلى هذا فيما طرحوه من أَلغاز في تصانيفهم الملتغزة، وتناولهم لها بالشرح والتفسير، سواء أكان ذلك مطروحا بأسلوب نثري كما تراه في أحاجي الزمخشري، وألغاز الحريري، والسُّيوطي، ومَن كان على شاكلتهم أم كان ذلك بطريق النظم الشعري، كصنيع علم الدين السَّخاوي، وابن لبَّ الغرناطي والشارح العصامي وغيرهم.

كلمة عن النظم النحوي:

لقد فطن مصنفو العلوم العربية قديما، وبخاصة النحاة منهم إلى أنه بإمكانهم توظيف نغم الشعر وإيقاعاته في صياغة النظم النحوي. والذي يظهر لي أن البدايات الأولى كانت في منتصف القرن الثاني الهجري، فقد رُوي عن أبي عثمان المازني (٢٤٧ هـ) أنه نظم بيتا في حروف الزيادة وهو قوله:

هَوَيْتُ السَّهْمَانَ فَشَيَّيْنِي وَمَا كُنْتُ قَدَمًا هَوَيْتُ السَّهْمَانَ (١)

ثم تتابع التأليف بعد ذلك، فانتشرت المنظومات، وكثرت في القرن السادس الهجري، وما بعده حتى وجدنا أكثر من منظومة في النحو أو الصرف من صنع مؤلف واحد، كابن معطٍ (٦٢٨ هـ) وابن مالك (٦٧٢ هـ)، وابن الوردي (٧٤٩ هـ)، والآثاري (٨٢٨ هـ)، وابن عربشاه (٨٥٤ هـ) والسُّيوطي (٩١١ هـ) وغيرهم.

ومن الملاحظ على النظم النحوي ما يأتي:

(١) انظر: المنصف لابن جني (شرح تصريف المازني) ٩٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش

١- تنوع هذا النظم ما بين مجيئه قصيدة ذات قافية واحدة، أو أرجوزة متعددة القوافي.

وأيضاً ما بين نظم في مسألة واحدة، أو نظم يستغرق كل أبوابه ومسائله. (١)
وللإحاطة والشمولية وجدنا بعض المنظومات تجاوزت الألف بيت.
٢- أن المنظومات النحوية - ولا سيما اللغزية منها - غالباً ما تجيء على الوزن التام من البحور، وبخاصة الرجز؛ لكونه أسهل بحور الشعر استعمالاً، وأكثرها مطاوعة في تفعيلاته للزحاف والعلل بالإضافة إلى أن المشطور منه يسقط فيه الالتزام بقيد القافية. (٢)

ومن ثم ينبغي على الناظمين الإمام بقواعد علمي العروض والقوافي مع القدرة الفائقة على اختصار شواهد وأمثلة فن النحو، وضمها إلى القاعدة أو الحكم المتعلق بها.

٣- أن النظم النحوي نوع من الشعر التعليمي، الهدف من ورائه قصد تيسير هذا العلم، وحفظه وسرعة استحضاره وقت الحاجة إليه، إضافة إلى ضبط قواعده، وتقييد أحكامه.

مقدمة الكتاب

المقدمة علامة واضحة في معظم المنظومات التي ألفت في هذا الفن يغلب عليها الاهتمام بحلّ المشكلات، أي المعضلات مع البعد عن الإطالة والاستطراد، كما أبان صاحبها بقوله: "فهذه فوائد وُفِيَّة، تحلُّ ما تضمنته منظومتي في الألفاظ

(١) انظر: مقدمة الفصول الخمسون لابن معط ص ٢٩ .

(٢) انظر: المنظومات النحوية وأثرها في تعليم النحو د/ حسان الغنيان ص ٦٦، ٦٧ .

النحوية، طاوياً كشف المقال، مقتصرًا على ما لا بد منه في كل حال". (١)

أبيات النظم:

هي عبارة عن أرجوزة مشتملة على أربعين بيتًا، كلها ملغزة في النحو ما عدا البيتين: الأول والأخير منها؛ إذ الأول كان توطئة، وهو قوله:

يَا عَلَّمًا فِي النَّحْوِ أَصْحَى هَاتِ افْتِنَا، فَمَا بَرِحْتَ مُرْشِدًا
والأخير كان خاتمة، وهو قوله:

عَطْفًا بِشَرِّحِ هَذِهِ الْأَلْفَازِ مُجَانِبًا لِوَصْمَةِ الْإِعْوَازِ

ومن الملاحظ عليها ما يأتي:

الأولى: أن مادتها العلمية طرحت بطريق السؤال المباشر، أي بذكر حرف الاستفهام تارة، كما هو واضح في غالب أبياتها، وغير المباشر، أي بقوله: "افتننا" في أول أبياتها وما يتعلق به مما عطف على معموله في أبيات تالية تارة أخرى، ويبدو أن أحرف الاستفهام: أين، أي، هل، هي الأحرف التي كانت أدوات السؤال عنده وكثر تصدر أبياته بها غالبًا.

الثانية: أنها اشتملت على ثمانية وأربعين لغزا نحويًا وصرفيًا، ليست كلها على وتيرة واحدة، فمن الأبيات ما اشتمل على ثلاثة ألفاظ (٢)، ومنها ما اشتمل على لغزين (٣).

(١) صـ

(٢) كالبيتين رقم ١٦، ٢٤. صـ، وصـ

(٣) كالأبيات رقم ٣، ٤، ١٢، ١٤، ١٧، ١٨، ١٩، ٣١.

ومنها ما اشتمل على لغز واحد. (١)

الثالثة: أنها جاءت على غرار صنيع سابقه ك (ابن لب) وغيره في

ألغازهم.

ومن الواضح عليها أن الشارح العصامي لم يحط بجميع أبواب النحو المعروفة، بل اقتصر فيها على بعض أبوابه.

الرابعة: أنها لم تلتزم بترتيب محدد، أعني على وفق ألفية ابن مالك - مثلاً -

فكثيراً ما كان يقع التقديم والتأخير بين الأبواب النحوية فيها فضلاً عن امتزاج علم النحو بعلم الصرف.

الخامسة: أن أكثر ما تطرقت إليه الأبيات هو حروف المعاني، وتلك السمة

الغالبة في ألغازه.

السادسة: أن فحوى هذه الألغاز يدور حول الاستفسار عما هو غير

مشهور أو غير متعارف عليه عند النحاة، ومن ثمَّ كان الجواب عنها محصوراً في الأحكام الآتية: الشاذ، النادر، الضرورة، بالإضافة إلى كونه لغة من لغات بعض

العرب القليلة استعمالاً.

منهج الشارح العصامي في كتابه

يسلك المؤلف العصامي في شرح منظومته الشرح الموجز الوافي، مع

الالتزام فيه بالإيضاح لما أغلق، والاكتفاء بما لا بد منه في كل حال، كما صرح

(١) بقية أبيات المنظومة .

بذلك في مقدمته، فكان الإيجاز هدفه والتركيز وعدم الاستطراد غايته، يتجلى هذا في شرح أبياتها؛ إذ كان يقوم في الشرح ببيان فحوى ما يحويه النظم من لغز بطريق سؤال موجز فحسب، ثم يعقبه بعد ذلك بالإجابة عنه بما هو مراد لا غير.

ومن خلال النظرة العامة في الكتاب يمكن القول بأن المنهج الذي اصطنعه صاحبه لنفسه يرتكز على أسس ثلاثة أراها هي القوام العام للكتاب وتتلخص فيما يلي:

أولها: ذكر بيت النظم الملغز:

ثانيها: فحوى ما حواه بيت النظم من لغز نحوي، وذلك بنثره بأسلوب سهل وواضح موجز بطريق سؤال وجواب كما سبق.

ثم إن كان في البيت الواحد أكثر من سؤال نصّ الشارح على ذلك واحداً تلو الآخر، يبدأ في عرض السؤال الأول والإجابة عنه، ثم السؤال الثاني والإجابة عنه، وهكذا.

وطريقة عرضه لها جاءت متوالية لا فاصل بينها، ولا عنوان يحدّ كلا منها، وكأنه جعل البيت المقصود هو العنوان نفسه في كل أبيات المنظومة بلا استثناء، وإن اختلفت الأبواب الجامعة لها أحياناً كما في البيت الآتي:

وَأَيَّنَ نَدَّ فَعَلُّهَا، وَالْغَيْتُ "إِذْنٌ" وَمَجْمُوعُ الشُّرُوطِ قَدْ حَوَتْ؟

إذ صدره سؤال يتعلق بالجوازم، وعجزه سؤال يتعلق بالنواصب.

هذا هو المنهج الغالب في طريقة أسئلته لكن إن كان فيما يُلغز به نظماً ما يوقع القارئ في إيهام يبعده عن المراد، أم تداخل يوقعه في اشتراك، تراه يقيد

ألفاظ النظم بذكر ما يحترز عنه، أو ببيان ما يدفع هذا التداخل والاشتراك بقصد الإيضاح والبيان، وذلك بوضع الحل المراد أمام القاريء مباشرة دون غموض أو إلباس.

ثالثها: الجواب عن اللغز في إطار ما لا يبعده عمّا حواه مع الإيفاء بالمقصود والبعد عن الاستطراد كما وعد في مقدمته أيضاً.

والشارح يهدف من وراء ذلك بُعْدُ أجوبته عن العوارض، وما يشغل القاريء عن الجواب، فكان جوابه فيها على قدر السؤال.

ولنا أن نتساءل فنقول: هل أوفى الشارح بما ألزم به نفسه في مقدمته؟

والجواب: أن معظم أبيات النظم جاءت أجوبته عليها على المنهج الذي سبق آنفاً، إلا في أبيات قليلة استطرد فيها - أحياناً - بذكر شيء ليس له علاقة بجواب اللغز، فحينما ذكر بيت النظم:

وَأَيُّ فِعْلٍ رَفَعَهُ لِلنَّقْلِ مُقَدَّرٌ فَجُدَّ بِقَوْلٍ فَصَلِّ؟

رأيناه قد استطرد في شرحه بذكر شيئين خارجين عن الجواب، وهما:

الأول: إقحامه لبيتين ملغزين كان قد كتبهما إلى حضرة القاضي (جمال الدين

محمد بن علي) وما أجابه به القاضي عليها من جملة أبيات بلغت اثنتي عشرة بيتاً.

الثاني: التنبيه المتضمن لطريقة كتابته للألف ورسومها في بعض كلمات قافية

الأبيات المذكورة كتجلى، والمعلى... إلخ (١)

كما رأينا يعقب أجوبته في ثلاثة أبيات بقوله: تنبيه (١) وبيت بذكر فائدة (٢) وآخر بذكر غريبة (٣)، وأرى أن هذا الجنوح منه لا يخل بالمنهج الذي رسمه في مقدمته، فذاك مسلك غير مستنكر في مصنفات السابقين له (متقدمين ومتأخرين)، فالسواد منهم كان على هذا النهج لما يتداعى عنده من فكر أو أفكار متواصلة نراه يعمد إلى الحديث عنها بقصد جمع المشابه لها أو المفيد منها، ولعل صنيع الشارح "العصامي" كان على هذا النحو، ولهذا الغرض؛ إذ كان استطراده بما لا يبعد من ذكر "تنبيه" أو "فائدة" . . . الخ له أو لها تعلقًا بالجواب.

كما أن ما استطرد به علي البيت المذكور فيه إيجاء بإظهار مقدرته الفائقة في فن الألفاظ وقدرته على نظم المشابه.

موقفه من بعض أدلة الصناعة النحوية:

١ - عنايته بالمسموع

اهتم الشارح بالمسموع، وأولاه عناية فائقة، ومن مظاهر تلك العناية أنه لم يحفل بما استدركه بعض العلماء من أن "أَفْعَل" لم يرد مصغرا في كلامهم إلا في لفظين هما: "أحسن" و"أملح" بذكر تصغير "أحلى" الوارد في قول ابن الفارض (٦٣٢ هـ):

يا ما أَمْلِحَ كُلَّ ما يَرْضَى بِهِ ورُضابُهُ يا ما أَحْيَلَهُ بِنَفِي!

(١) ص ، ، وص ، وص

(٢) ص

(٣) ص

إذ القائل ممن لا يحتج بشعره. (١)

والشارح يدعم كلامه بالاستشهادات التي تقتضيها ضرورة المقام، ويستلزمها حلُّ اللغز، وما من جواب لسؤال ملغز في الكتاب إلا وهو مدعوم بسمع.

ومصادر السماع فيه متنوعة على هذا النحو:

(أ) القرآن الكريم وقراءاته:

العصامي استشهد بما هو متواتر منه أو شاذ، ومن استشهاده بالقراءات الشاذة، وعددها أربعة:

- الآية ﴿كَلَّا سَيَعْمُونَ﴾ (النبأ - ٤) على تنوين الحرف (كَلَّا) تنوين ترنم. (٢)

- الآية: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسَّرَ﴾ الفجر / ٤، على تنوين الفعل (يَسَّرَ) تنوين ترنم. (٣)

- الآية: ﴿فَأَمَّا تَرِينَ﴾ مريم / ٢٦، بياء ساكنة بعدها نون الرفع، على إهمال

(إن) الشرطية اختياراً (٤).

- الآية: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ البقرة / ٢٣٣، برفع (يُتِمَّ) على إهمال

(أن) المصدرية الناصبة (٥)

كما تعدد الاستشهاد عنده بما متواتر من كتاب الله - تعالى - وقد أكثر منه في

(١) ص

(٢) ص

(٣) ص

(٤) ص

(٥) ص

موضوعين:

أولهما: ما استشهد به على حذف الجواب مع كون فعل الشرط مضارعاً وهو
ثلاث آيات:

- قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَجْهَر بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ طه / ٧، وتقدير
الجواب: فأعلم أنه غني عن الجهر. (١)

- وقوله: ﴿وَإِنْ يَكْذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾ فاطر / ٤، وتقدير الجواب:
فتصبر. (٢)

- وقوله: ﴿إِنْ يَمَسَّكُمْ فَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ فَرْحٌ مِثْلُهُ﴾ آل عمران
/ ١٤٠. وتقدير الجواب فاصبروا. (٣)

وثانيتها: ما استشهد به على الجملة المنصوبة المحل بنزع الخافض، وهو - أيضاً
- ثلاث آيات:

- قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنْفَكُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جَنَّةٍ﴾ الأعراف / ١٨٤.

- وقوله: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيْهَا أَرْكَى طَعَامًا﴾ الكهف / ١٩.

- وقوله: ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾ الذاريات / ١٢.

فتلك الجمل الواردة في الآيات علق عنها عامل يتقاضى الوصول إليه

(١) ص

(٢) ص

(٣) ص

بحرف الجر ؛ لأنه يقال : تفكرت في كذا، ونظرت فيه، وسألت عنه. (١)

(ب) الحديث النبوي وأقوال الصحابة.

العصامي شأنه كشأن نحاة عصره يستشهد بالحديث والأثر غير أنه كان مقللاً ؛ إذ ورد استشهاده بكلٍّ منهما في موطن واحد.

فقوله ﷺ: " كما تكونوا يوئى عليكم " فيما روي عنه بحذف النون، نراه يستشهد به على مساواة (ما) الموصولة الحرفية لأختها (أن) المصدرية في عمل النصب ؛ إذ الأصل فيه "تكونون" (٢) خلافاً لما يراه بعضهم من أن حذف النون واقع تخفيفاً، وهو لغة لبعض العرب، كما هو مبين في التحقيق.

كما استشهد بقول عائشة - رضي الله عنها - : " إن أبا بكر رجل أسيف وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس " على إهمال (متى) الشرطية (٣) بدليل رفع المضارع (يقوم) بعدها.

(١) ص

(٢) ص

(٣) ص

ج - أقوال العرب:

اعتمد الشارح في استشهاده على دعم أجوبته عن أَلغازه بكتاب الله - تعالى - وحديث نبيه المصطفى ﷺ، وكذا وثق بالمأثور من كلام العرب الشعري والنثري، قولاً كان النثري لأحد من فصائهم كما سبق من قول عائشة - رضي الله عنها - وغيرها أم مثلاً وإن لم يحظ المثل - هنا - بتعددده استشهاده عنده لكنه جاء في موطن حذف (يا) النداء وجوباً، وهو قولهم: "أصبح ليلاً"، وأصله "أصبح يا ليلاً" (١)، وقد اكتفى بذكره عن نظائره المعروفة والمنصوص عليها في التحقيق وهي: افتد مخنوق، وأطرق كرا؛ وذلك لتصرّيحهم في هذا وأمثاله بأن المثل لا يجوز تغييره مطلقاً، فلو ذكرت (يا) معها لتغير المثل.

وهذان الأمران كلاهما وارد في مدرجة الاستشهاد (فلم تترك الأمثال جملة في سياق الاستشهاد اللغوي فاستعملت على قلة). (٢)

أما الأشعار فكانت على رأس الشاهد النحوي؛ إذ بلغ عددها عشرة أبيات. وجملة الشواهد الواردة عنده أياً كان تنوعها محكوم عليها إما بالشذوذ أو

الندرة أو الضرورة، كما صرح بذلك الشارح حينما عقب على بيت الشاهد:

أَقَائِلُنَّ: أَحْضِرُوا الشُّهُودَا؟

بقوله: وهو ضرورة نادرة. (٣)

(١) ص

(٢) رواية اللغة د/ عبد الحميد الشلقاني ص ١٤٣.

(٣) ص

ويعتذر عنه بأن مقصده من ورائها: الإلغاز والتعمية، ومن ثم جاءت على هذا النحو.

وهذا بلا ريب لا يكون إلا إذا سأل السائل عن غير المشهور الواضح، وإلا لما اندرج تحت هذا الفن.

وأما عن طريقته في عرض البيت الشاهد فأراه - أحياناً - يكتفي بالشرط الواقع فيه الاستشهاد دون النص على البيت كاملاً (١)، كما أراه لم ينسب الأبيات إلى قائلها مع شهرتها وتداولها في كتب النحاة السابقين إلا قول ابن الفارض الذي أورده على سبيل التمثيل وليس الاستشهاد، وهذا يدلنا على أن جميع ما أورده من شعر فإنه يحتج به إلا هذا البيت وبيت آخر - لم ينسبه - وهو قوله:

إِنَّ مَنْ صَادَ عَقَّعًا لَمْ شُومُ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقَّعَانِ وَبُومُ؟

كما قال عنه البغدادي في شرح (أبيات المغني) بأنه لا يجوز الاستشهاد به؛

لاحتمال أنه من شعر المولدين. (٢)

٢- اهتمامه بالقياس:

لم يغفل العصامي القياس في شرحه، شأنه شأن كل النحاة المتأخرين في الأخذ به لأهميته، فالنحو قياس يتبع، ومن ثم اهتم به كاهتمامه بالمسموع من كلام العرب الفصحاء؛ إذ العربية مبنية عليها، ولا غنى للنحو عن أيٍّ منهما، وإن كان القياس أكثر استعمالاً في كلامهم؛ لأنه حمل الأشياء على نظائرها لضرب من الشبه

(١) انظر: البيتين ص ٥٠، و ص ٥١

(٢) ص ٥١ وانظر: شرح أبيات المغني للبغدادي ١٢٨/٨ .

(١)، فهو معظم أدلة النحو والمعول في غالب مسائله عليه.
ولعل الشارح وضع هذا في اعتباره فاستعمل من مسالكة علة الشبه ؛ إذ
قاس حذف حرف النداء (يا) في الشعر ؛ لإقامة الوزن على صرف الاسم الذي لا
ينصرف لهذه العلة، واعتبره قياساً جلياً. (٢)

ذكره للغات العرب

ما ذكره الشارح من لغات العرب جميعهم أو بعضهم لم ينسبها إلى
أصحابها بل كان يكتفي بما حكاها عنهم من النحاة كعيسى بن عمر (١٤٩هـ)،
والكسائي (١٨٩هـ)، وقطرب (٢٠٦هـ)، وأبي عبيدة (٢١٠هـ)، واللحياني
(٢٢٠هـ) وغيرهم.

يستثنى من ذلك قولهم: "ليس الطيب إلا المسك" بإهمال (ليس)، ورفع
الاسمين. "الطيب" و"المسك" بعدها، فقد نصَّ على أنها لغة بني تميم، فإنهم
يهملونها إذا انتقض الخبر بعدها بـ "إلا". (٣)

المصادر التي شكلت روافد شرحه:

يحمد للشارح في كثير من الآراء النحوية والصرفية التي أوردتها في شرح
منظومته التنبيه على مصادره التي صدر عنها أو رجع إليها، تصنيفاً أو أعلاماً.
فمن المصادر التي نقل عنها: كتاب "التذكرة" لوالده - رحمه الله تعالى -
وقد جاء ذكره في الشرح مرتين (٤)، ولكنني لم أقف عليه.

(١) انظر: الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ص ٩٤ .

(٢) ص -

(٣) ص ، وانظر: ذيل الأمالي والنوادر لأبي علي القالي ص ٤٠ ، والأشباه والنظائر ١/ ٢٥٢

، ٢٥٣ ضمن المسائل العشر المتعبات إلى يوم الحشر لأبي نزار الملقب بـ (ملك النحاة) .

(٤) ص ، وص -

كما نقل عن ابن هشام الأنصاري (٧٦١ هـ)، وأورد كتابه "مغني اللبيب" عدّة مرات، وأكثر من النقل عنه في مواطن شتى حتى تكاد النفس تطمئن بأنه المصدر الأساس في شرحه، وأنّ أغلب هذه الألفاظ الواردة متعلّقة بحروف المعاني.

ومن الأعلام الذين نقل عنهم - أيضاً - ابن مالك (٦٧٢ هـ)، والرّضي (٦٨٨ هـ)، وأبو حيان (٧٤٥ هـ)، وابن عقيل (٧٦٩ هـ)، والدمايني (٨٢٨ هـ)، والشّمّني (٨٧٢ هـ) وغيرهم، مع اختلاف كثرة النقول وقلتها عنهم، وعدم التصريح بمصادرهم التي استقى منها النص المنقول والمعول عليه إلا نادراً، كذكره لـ "التوضيح" لابن مالك (١)، و"تحفة الغريب" للدمايني (٢) و"حاشية المغني" للشّمّني (٣).

(١) ص

(٢) ص

(٣) ص

طريقته في عقد هذه الألفاظ وحلها:

سبق القول بأن هذه المنظومة المملوغة انتظمت في ثمانية وأربعين لغزاً، منها ستة وأربعون في فن النحو، واثنان في فن الصرف، أحدهما: في باب التصغير، وهو تصغير (أفعل) في التعجب مع أن المعروف أن التصغير من علامات الأسماء، وبها اختصاصه، والثاني: في باب التوكيد لاسم الفاعل بالنون، مع أن المعروف أن التوكيد بها لا يكون في الأسماء.

وهذه الألفاظ كلها تدور حول تساؤلات عن مسائل متعددة لا تنتظم تحت باب واحد يجمعها، بل كانت في عدة أبواب وموضوعات متفرقة. والطابع الغالب عليها أنها جاءت على أبعد الأقيسة صناعةً، وأقل اللغات استعمالاً، فكانت على هيئة استفسارات عن مسائل غير مشهورة، ومن ثم جاءت على أنماط شتى يمكن تصنيفها في الحل على النحو الآتي:

إما أن يكون الحل في خلاف ما أجمع عليه النحاة واتفقوا عليه، كما في لغزي البيتين:

التاسع عشر، وهو قوله:

وَأَيْنَ وَأُو الْعَطْفِ كَالْبَاءِ أَتَتْ وَمِثْلُ فَائِهِ "إِلَى" مَعْنَى غَدَتْ

والثاني والعشرين، وهو قوله:

وَأَيْنَ أَصْحَى نَصْبُ نَزْعِ الْحَافِضِ لَفْظًا قِيَاسًا دُونَ مَا مُعَارِضِ؟

وإما أن يكون الحل جارياً على قاعدة غير مشهورة وغير متعارف عليها بين

النحاة، كما في اللغز الأول من البيت الرابع، وهو قوله:

وَمُضْمَرٍ بِهِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ

وإما أن يكون الحلُّ محكوماً عليه بأنه ضرورة من ضرورات الشعر، كما في

اللغز الأول من البيت الرابع، وهو قوله:

وَأَسْمٍ مُؤَكَّدٍ بُنُونٍ فَاخْتَبِرْ

واللغز الثاني من البيت الرابع عشر، وهو قوله:

وَنَأَلَّتِ الْجَزْمَ بِلَا خُلْفٍ "إِذَا" ؟

وقوله في البيت الثامن عشر:

وَأَيِّنَ نَدَّ فَعْلُهَا ؟

يقصد (لم) الجازمة، ولم يجزم فعلها.

- وإما أن يكون الحلُّ في قراءة شاذة، كما في الأبيات التالية:

قوله في البيت الثاني عشر:

وَأَيُّ تَنْوِينٍ جَرَى فِي الْحَرْفِ وَالْفِعْلِ نَشْرًا، مَا بَدَأَ مِنْ خُلْفٍ ؟

وقوله في البيت الثالث عشر:

وَأَيِّنَ "إِنْ" (شَرْطًا) أَتَتْ فِي النَّشْرِ مَهْمَلَةٌ فَهَلْ (لِذَا) مِنْ فَسْرٍ ؟

وقوله في البيت السادس عشر:

وَجَاءَ - أَيْضًا - ثَابِتًا إِهْمَالُ "أَنْ"

وإما أن يكون الحلُّ في رواية غير معهودة من روايات الحديث والأثر، كما في

لغزي بيتي الرابع عشر والخامس عشر، وهما قوله:

وَأَيِّنَ أَخْتَهَا: مَتَى "كَذَا"

يقصد إهمال "متى" الشرطية نثراً، أي في السّعة.

وقوله:

وَأَيْنَ "مَا" الْمَوْصُولَةُ الْحَرْفِيَّةُ كَأَخْتِهَا "أَنَّ" عَمَلًا سَوِيَّةً؟

وأما أن يكون الحُلُّ في لغة نادرة من لغات العرب استعمالاً، كما في أبيات

النظم الآتية:

قوله في البيت السادس عشر:

وَأَيْنَ جَاءَ جَزْمٌ "لَنْ" وَأَنَّ "عَلَنْ"

وقوله:

وَأَيْنَ "لَمْ" جَاءَتْ عَيْنًا مَهْمَلَةً وَذَاتَ نَصْبٍ قَدْ حَكَاهُ النَّقْلَةُ؟

وقوله في البيت الثامن عشر:

"إِذَا" وَجَمْعُ الشُّرُوطِ قَدْ

وقوله في البيت التاسع عشر:

وَأَيْنَ وَأَوُّ الْعَطْفِ كَالْبَاءِ أَتَتْ

وقوله في البيت الخامس والعشرين:

وَأَيْنَ جَاءَتْ "لَيْسَ" فِي الْكَلَامِ مَهْمَلَةً مِنْ غَيْرِ مَا مَلَامٍ؟

وقوله في البيت الثلاثين:

وَأَيْنَ جَاءَتْ "كَمْ" عَلَى ذَا النَّحْوِ فَجُدَّ بِشَرِّحِ يَا خَلِيلَ النَّحْوِ؟

وقوله في البيت الثاني والثلاثين:

وَأَيْنَ (أَل) نَثَرًا عَلَى الإِسْمِيَّةِ قَدْ دَخَلَتْ يَا صَاحِ وَالْفِعْلِيَّةِ؟

وقوله في البيت الثامن والثلاثين:

وَهَلْ لَنَا اسْمٌ ظَاهِرٌ الإِعْرَابِ لِلْيَاءِ مُضَافٌ دُونَ مَا ارْتِيَابِ؟

هذا وقد يكون حلُّ اللغز واردًا جوابه فيما لا يغير الكلام عن صورته

المعهودة، والمنطوق بها لديهم، وذلك نحو ما جاء في البيت العشرين، وهو قوله:

وَأَيْنَ أَوْجِبُوا بِأَلَا تَعْوِيضٍ سُقُوطُ (يَا) فِي النَّثْرِ لَا الْقَرِيضِ؟

فحذف (يا) وجوبا من قولهم: "أصبح ليلٌ مبنيٌ على أنه لا يجوز تغييره

مطلقا؛ لكونه مثلاً؛ حفاظا على صورته الواردة عنهم.

أو يكون الحلُّ فيما ورد من أقوالهم النادرة استعمالا، والتي ليست محلاً

للقياس عليها، كما في البيت الرابع والعشرين (الشرط الأول) في التبادل الإعرابي

المصطلح عليه للفاعل والمفعول، كما في قولهم: "كسر- الزجاج الحجر" برفع

"الزجاج" على أنه مفعوله، ونصب "الحجر" على أنه فاعله. . . . الخ مع فهم الفاعل

والمفعول.

نظرات في الشرح المحقق:

إذا ألقينا الضوء على صاحب الشرح "العصامي" المتوفى سنة (١٠٣٧هـ) نشأة وثقافة علمنا أنه نشأ في بيئة طيبة صالحة تلقى العلم عن شيوخها وعلمائها، فكان الإمام البارع في العلوم النقلية والعقلية، والصاحب للتصانيف المفيدة التي أربت على الستين مؤلفاً، ما بين متن متين، أو حاشية منيفة، أو شرح مفيد، كشرحه هذا، ومما يميزه:

- أنه شرح محكم صيغ بلغة رصينة، وأسلوب سهل واضح يحكمه الإيجاز والتركيز.

فالشارح جعل أجوبته على قدر مطلوب سؤاله، وما يقتضيه حلُّ اللغز إلا في استثناءات قليلة كان يعقب أجوبته بذكر "تنبيه"، أو "فائدة"، أو "غريبة"؛ قاصداً من ورائها الإفادة والبيان.

- وأنه غالباً كان يوثق أجوبته بآراء النحاة، وينسبها إلى مصادرهما الصادرة عنها.

فالشارح - في نظري - يعدُّ مثالا للدقة في الأخذ، والأمانة في النقل، فهو لم ينسب رأياً لغير صاحبه، ولم يكتف بهذا فحسب بل علّق على بعض منها مبدئياً وجهة النظر فيها، إما باعتبارها، أو إقرارها، أو تصويبها عند مَنْ نقل عنه، أو مسطراً حكمه الشخصي عليها، وذلك بقوله: "وهو ظاهر".

وكل تلك الميزات التي تحلّى بها الشارح في شرحه لا تجعلني أغض الطرف عمّا فيه من هنات يمكن إجمالها فيما يأتي:

أولاً: عدم استيفائه الجواب في حلّ بعض أَلغازه أحياناً، وهذا ما ظهر لي في

بيته العاشر:

وَأَيُّ فِعْلٍ لَمْ يُكْفَ أَوْ يُزَدَّ أَوْ يَكُ تَوَكُّيداً وَمَرْفُوعاً فَقَدْ؟

إذ اكتفى في الجواب بذكر متعلق الظرف المقدّر فعلاً، ولم ينصّ على ما ورد في نحو: " قمتُ قمتُ " فيما إذا جعل الضمير في الفعل الثاني - مع كونه عماداً - مؤكّداً للأول، وعليه فالفعل (قمت) الثاني لا فاعل له، كما في كتاب (الطراز المذهب في إعراب أَلغاز يجوز بناؤها على المذهب). (١)

ثانياً: إصداره للأحكام دون وثوق أو استقراء، ومن ذلك حكمه بأن وجوب حذف حرف النداء (يا) قبل الاسم المنادى بلا تعويض في الشعر؛ لاستقامة الوزن لم ينصّ عليه نحويّ قبله.

والحق أن النحاة القدامى صرحوا بذلك كسيبويه والمبرد وابن السراج كما هو مبين في التحقيق. (٢)

ثالثاً: خطؤه في التمثيل؛ إذ جعل القراءة القرآنية الواردة في سورة النبأ / ٤ ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ شاهدة على تنوين (كَلَّا) الحرفية، وهي - هنا - لم يقرأ بتنوينها كما زعم الشارح، والمقروء بتنوينه ما ورد في سورة مريم / ٨٢ ﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ﴾

(١) لم أقف على صاحبه، وانظره: ورقة ٥/أ مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٦ نحو ش.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٢٣٠، ٢٣١، والمقتضب ٤/ ٣٥٨، ٣٥٩، والأصول ١/ ٣٣٨.

بالتنوين، وهي قراءة أبي تَهْيِك كما في "المحتسب" لابن جني وغيره. (١)
رابعاً: كما يؤخذ عليه أنه في أبيات الشواهد الواردة في الشرح لم ينسب أيّاً منها
إلى قائلها، بل اكتفى بقوله: كقول الشاعر دون نسبة، وأغلبها معروف قائله.
هذا والشارح مسبوق في بعض أَلغازه، ويبدو أنه استقاها من سابقه مَن
أولعوا بهذا الفن وتأثرهم في ذلك، وإليك البيان:
- أَلغازه عن الفاعل المقدرّ في الكلام اختياراً، وعن الفعل الفاعل للفاعل مع
كونه غير مكفوفٍ، ولا زائد ولا مؤكّد.
هذان اللغزان وجوابهما سبقه إليهما الإمام السُّيوطي (٩١١هـ)، وذكرهما
في كتابه: "الأشباه والنظائر" الفن الخامس في الأَلغاز. (٢)
- أَلغازه عن الاسم الواجب النصب على الظرفية أو الجرّ بـ "مِن".

وهذا اللغز وجوابه سبقه إليه الحريري (٥١٦هـ) في كتابه "المقامات" (٣)
و"شرح الملحة". (٤)

(١) انظر: صـ من قسم التحقيق .

(٢) انظر: ٤٠/٣، ٤١.

(٣) صـ ٢٤٥.

(٤) صـ ١٤٦.

ثانياً: مقدمة التحقيق:

أ- توثيق نسبة هذه المخطوط لصاحبه.

لا يوجد أدنى شك في نسبة هذه المنظومة وشرحها للعصامي (عبد الملك) المتوفى (١٠٣٧هـ).

فأبيات المنظومة جاءت على غرار الطريقة التي انتهجها في شعره الوارد في هذا الشرح، تلك الأبيات المألوفة التي دفع بها إلى حضرة المولى الأديب اللوذعي الشيخ جمال محمد بن علي البكري، وهي قوله:

أي هذا العلم المضمون ——— ردت تحقيقاً وفضلاً
أين أضحى الرفح تقديماً ——— رداً لفتح اللام نقلاً؟ (١)
ولا عبرة بما جاء على صفحة غلاف النسخة المودعة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٩ نحو ش خصوص، ٤٢٧٧٤ عمومي من نسبة النظم للعلامة المذكور، وأن الشرح لحفيده (عبد الملك بن حسين بن عبد الملك) المتوفى سنة ١١١١هـ فذاك خطأ بيّن.

ومن مؤكدات نسبة النظم والشرح له ما يأتي:

- ١- ما أوردته بعض كتب التراجم لشخصه من نسبة النظم والشرح له.
- كما جاء نصاً في كتاب "خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر" للمحبي (٢)، كما نسب إليه - أيضاً - في فهرس دار الكتب المصرية (١).

(١) ص

(٢) انظر: ٨٧/٣.

- ٢- أنه ورد في شرح النظم ما يدفع النفس إلى الاطمئنان، والثوق بأن الشارح هو الناظم في غير موطن، ومن موطن ذلك:
- أ - ما جاء في مقدمة هذا الشرح من قوله: "فيها فوائد وُفِيَّة، تحلُّ ما تضمنته منظومتي في الألفاظ النحوية"، أي بإسناد المنظومة إلى ضمير النفس، وكذا تصريحه بلفظ "قولي" في الشرح في غير موطن. (٢)
- ب - تعقيبه على بعض أجوبته بما ذكره والده في بعض تذاكره، وهي لوالده جمال الدين ابن إسماعيل بن إبراهيم العصامي.
- ج - ما جاء في نهاية بعض النسخ المعتمدة ما يقطع الشك باليقين.
- ففي نسخة دار الكتب المصرية ما نصّه: "قال المؤلف الناظم: وكان تبييضه في يوم الأربعاء تاسع وعشرين ذي القعدة سنة اثنتي عشر بعد الألف".
- ففي النص دلالة قاطعة بأنه لا يمكن القول بأنهما - أي النظم والشرح - لشخصين مختلفين، بل هما لمؤلف واحد؛ لتباعد التوقيت الزمني بين الجد والحفيد. وقد تأكد لنا من قَبْلُ أن المنظومة له، وقد ورد في الشرح ما يحمل على الجزم بأن الشارح هو الناظم نفسه.

(ب) منهجي في التحقيق:

اتبعت في تحقيق هذا الكتاب المنهج العلمي في تحقيق المخطوطات، وذلك على وفق الخطوات الآتية:

(١) انظر: ١٣٧/٢.

(٢) ص -

- اعتمدت ثلاث نسخ من مخطوطاته أتاحت لي، وهناك نسخة رابعة من الكتاب تحمل رقم ١٣٠ علوم عربية في مكتبة الحرم المكي، لكن للأسف لم أتمكن من الحصول عليها على الرغم من مراسلة من يعملون بالمملكة من زملائي بالكلية.

- اتخذت منها - أي النسخ الثلاث المعتمدة - النسخة المرموز لها بـ (أ)، وهي المودعة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٩ نحو ش أصلا؛ لكبر خطها ووضوحه، فهي مكتوبة بالنسخ المعتاد؛ ولأنها أقدم ما اعتمد من النسخ المذكورة، فهي قريبة الكتابة زمنا إلى حياة المؤلف؛ إذ كان الفراغ من كتابتها سنة ١١٧٦ هـ بخلاف النسختين الأخرين، والمرموز لهما بـ (ب) و(ج).

- قمت بنسخ النص المخطوط من النسخة الأصل (أ) مع مقابله بالنسختين (ب) و(ج)، وإثبات ما بينهما من فروق في الحواشي دون تدخل بحذف أو زيادة إلا ما يقتضيه المقام.

- اتبعت قواعد الإملاء الحديثة مع مراعاة علامات الترقيم، وكنت أشير إلى ما عن لي من أخطاء وتصحيقات وتحريفات وردت في النسخ المعتمدة في الحاشية. - عزوت الآيات القرآنية إلى سورها مع ذكر أرقامها في السورة، وقمت بتخريج الآيات والقراءات والأحاديث والأشعار، كما عرفت بالأعلام الواردة تعريفا موجزا.

- وثقت كلام النحاة أقوالا أو آراء من مؤلفاتهم، وإلا فمن كتب غيرهم معاصريهم، أو لاحقهم ما أمكن.

- تتبعت الأقوال المجهولة كـ "قيل" و"قال بعضهم" . . . الخ معينا أصحابها

ومصادرهم.

- علّقت ما يحتاج على تعليق، وكشفت عما هو مبهم، وقد راعيت في التعليق الاكتفاء بالمناسب والتممة لما يعتوره نقص.
- ناقشت الشارح، وفندت ما بنى عليه وجهة نظره - أحياناً -، وذلك إما بالردّ أو التضعيف؛ استناداً إلى الدليل القاطع والحجة الدامغة.
- الزيادة التي يقتضيها المقام مني لإصلاح النص وضعتها بين معقوفين هكذا []، وأشارت إلى ذلك في الحاشية.
- ختمت النص المحقق بفهارس تفصيلية مرتبة على النحو الآتي، وثبت للمصادر والمراجع:

- * فهرس الآيات القرآنية.
- * فهرس للأحاديث النبوية، والآثار.
- * فهرس لأقوال العرب، وأمثالهم.
- * فهرس للشواهد الشعرية.
- * فهرس للأعلام.
- * فهرس الطوائف والأمم والقبائل.
- * فهرس للكتب الواردة في الشرح.

(ج) وصف النسخ المعتمدة في التحقيق

- نسخة الأصل (أ):

توجد بدار الكتب المصرية تحت رقم خاص (٢٩ نحو ش) و عام ()

كتبت بخط نسخي جميل واضح، وتقع في (٩) ورقات، كل ورقة في صحتين، ومسطرة كل صفحة (٢٢) سطرا تقريبا، وفي كل سطر إحدى عشرة كلمة تقريبا.

جاء على صفحة الغلاف هذا العنوان: "شرح منظومة الألفاظ النحوية للعلامة العصامي والشرح لحفيده - رحمهما الله تعالى - والمسلمين أجمعين على سبيل الخطأ".

وفي أسفل العنوان هذا البيت الممغز:

إِنَّ هُنْدَ الْمَلِيحَةَ الْحَسَنَاءَ وَأَيَّ مَنْ أَضْمَرَتْ لِحْلُوفَاءَ

وأیضا خاتم الكتبخانة الخديوية المصرية، كما جاء في الصفحة الأخيرة منها أن الكاتب - لم يعرف اسمه - فرغ من كتابتها سنة ألف ومائة وسبعين وست. ولقربها من حياة الشارح زما مع جودة خطها اتخذتها أصلا، كما أشرت سابقا.

- النسخة الثانية (نسخة ب):

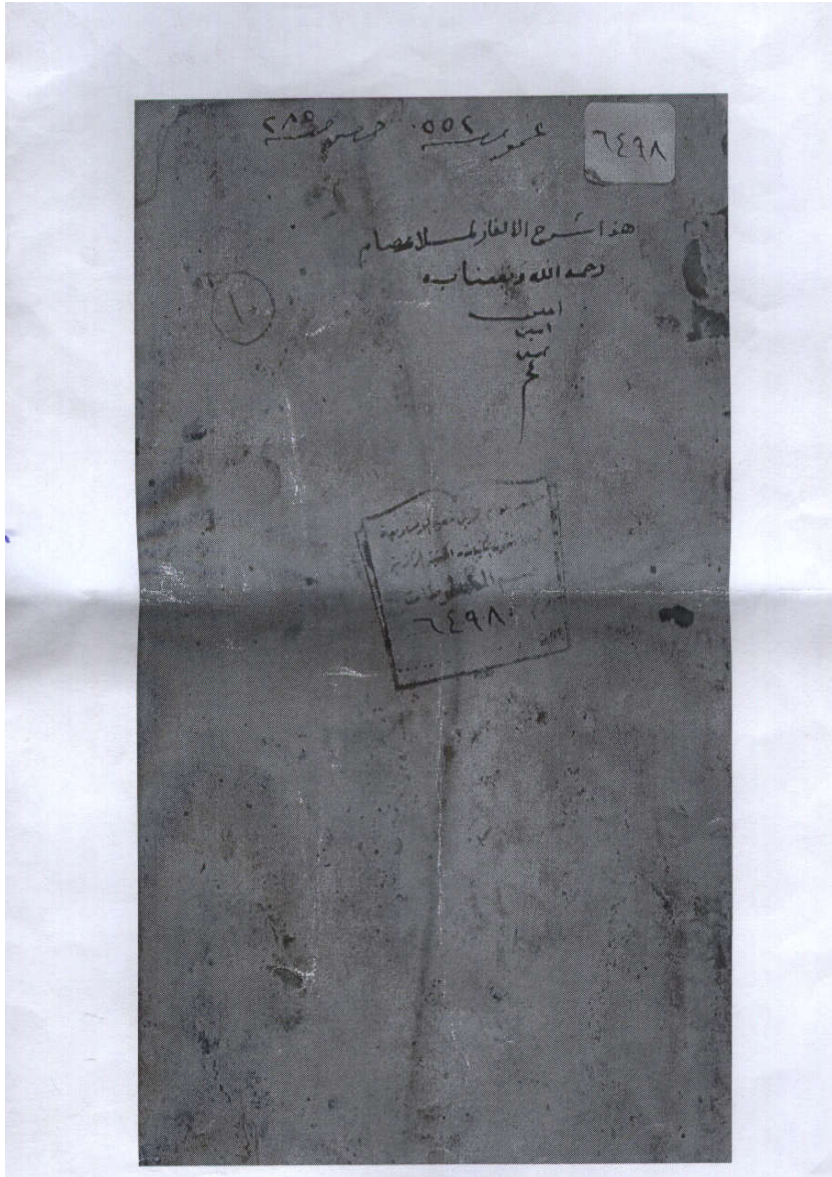
هي مصورة عن نسخة المكتبة المركزية للمخطوطات بالرياض تحت رقم (٦٤٩٨) عمومي (٥٥٢) خصوصي (٢٨٥) كتبت بقلم معتاد في القرن الثالث عشر الهجري تقريبا، ولم يُعرف ناسخها، وعدد أوراقها تسع ورقات، وكل صفحة من ورقاتها تحتوي على (٢٢) سطرا تقريبا، وفي كل سطر عشر كلمات تقريبا، وفي صفحة العنوان ختم مكعب للمكتبة المركزية قسم المخطوطات، ومقاسها ٢٢×

١٤. ٥ سم بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وكذا في الورقة الأخيرة منها
لكنه مستدير

- النسخة الثالثة (نسخة ج):

وهي مصورة عن نسخة مودعة بمسجد العياط ببلدة بني عدي التابعة
لمحافظة أسبوط، كان قد نسخها لنفسه الشيخ أحمد محمد عواعة العدوي سنة
ألف ومائتين وثمانية وأربعين، وتقع في ثلثي ورقات، كل ورقة صفحتان، وفي كل
صفحة (٢٤) سطرا، وفي كل سطر تسع كلمات تقريبا، وليس في حواشيتها أي
زيادة أو تعقيب.

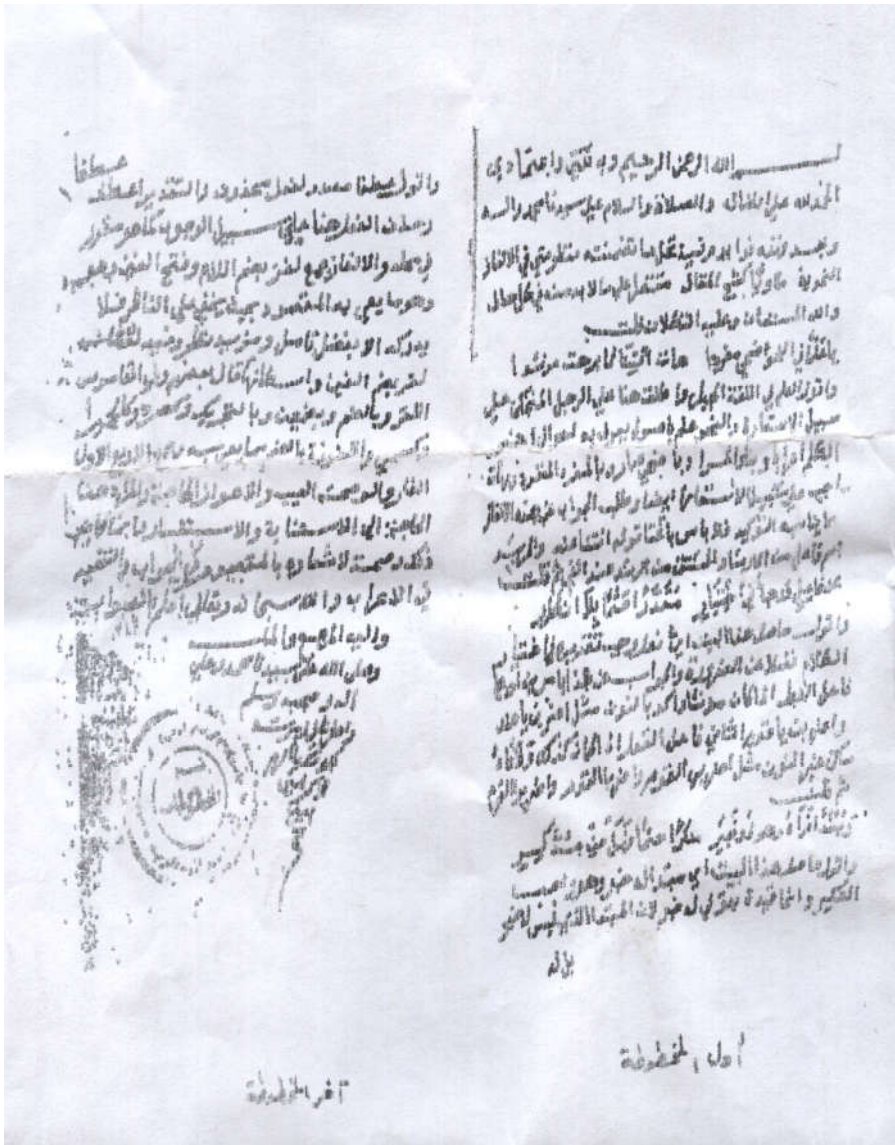
وفيما يلي نماذج مصورة من تلك النسخ المعتمدة



(صفحة العنوان في النسخة (ب))

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نُسْتَعِينُ
الحمد لله على فضاله والصلوة والسلام على سيدنا محمد
الله ربنا وربنا فوايد وفيد تحل ما تضمنته منظر منق
الألفاظ النحوية لها ويا كشح المقال مقتضرا على ما لا يد منه في كل
تحال والله المستعان وعليه التكلان في يا علماء هذا العصر
مفرداهات أفتخاها بترجت من شئت أقول العلم في
اللغة الجليل والخلق نعتا على الرجل المتكلم على سبيل الإ
ستعارة والنحو علم يا صولة تعرف بها أحوال وأخر الكلم
أعرابا وبناء والمراد بوضيهار وباللفظ الفرد النفس كجملات
أجب على سبيل الاستعارة أيضا وطلب الجواب عن هذه
الألفاظ مما يناسبه التوكيد فلا بأس باعتبار قوله أفتخاها
وهو عند الفتح فاعل هو الألفاظ المتشقق من الرشد
بلد انكاس أقول حاصل البستار فاعل وجب تقديره في اختيار
الكلام فضلا عن الضرورة الجواب عن هذا بأمرين أحدهما
فاعل الفعل إذا كان مدة وكذا بالنون مثل اضربين ياهند
واضربين يا قوم الثاني فاعل الفعل إذا كان كذلك ولا
قاه ساكن غير النون مثل اضرب يا قوم واضرب يا قوم
واضرب يا قوم الثالث مستند من كذا وضرب هذا أحدهما
من عند كسر أقول حاصل البستار أي مبتدأ له خبر وهو واجب
التنكير وإنما قيدت بقوله التكلان المتبدل الذي ليس له خبر
بل له مرفوع يعني عن الخبر واجب التنكير أيضا فتابع ذلك
لا يلفز

(الصفحة الأولى من النسخة (أ))



(اللوحة الأخيرة من النسخة (ب))

وعدم تقدير الحروف في الجملة الواقعة في موضعها لا ينافي كون الفعل للوقوف
 طالبا لذلك المعقول على معنى خلك الحرف فليتأمل انتهى وفيه نظر
 ثم ختمت هذه الأجزاء بقولي عطفا بشرح هذه الألفاظ مجازيا
 لوصمة الاعزاز واقول عطفا مصدر لفعل محذوف والنقادير
 اعطفا عطفا وحواف الفواهد على سبيل الوجوه كما هو مقرر
 في محله والافانج لغز فيهم اللام وفتح العين وهو ما يعي بالخصوم
 بحيث يعي على الناظر فلا يدركه الا بفكر شامل ومن يد نظر
 وفيه لغتان اخوان لضم العين واسكنا في قوله يعقهم وفي
 القاموس الغز والضم ويضمتين وبالضمير وكمنزود
 كالمجيز وكسماي واللفظ بالضم ما يعي به وجمع الذبح الاول
 الفان والوصمة العيب والاعوان الحاجة والمراد هنا الحاجة الى
 الاستبانة والاستفسار وانما كان ذلك وصمة للاستشارة بالفتور
 في الجواب والتفكير في الاعراب والله سبحانه وتعالى اعلم
 على يد كاتبه لنفسه احمد محمد عوليد العودوي يوم الاربع
 المبارك لادوية ايام بقرين من رجب الذي هو من شهر ربيع
 الفومابين الحادية واربعين غفر الله لكاتبه
 ولوالديه ولخواصه ومشايخه والمسلمين
 امين امين

الاصحاح
 الف
 ا
 خ
 يرة
 من
 انه

سخة (ج)

الفصل الثاني

(النص المحقق)

بسم الله الرحمن الرحيم

(و به نستعين) (١)

الحمد لله على أفضاله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

وبعد

فهذه فوائدٌ وفيّة (٢) تحلُّ ما تضمنته منظومتي في الألفاظ النحوية،
طاوياً كشح المقال (٣) مقتصراً على ما لا بد منه في كلِّ حال، والله
المستعان، وعليه التكلان.

ق(٤):

[١] يَا عَلِمًا فِي النَّحْوِ أَضْحَى مُفْرَدًا هَاتِ افْتِنَا فَمَا بَرِحَتْ مُرْشِدًا

(و) (٥) أقول: العلم في اللغة: الجبل (٦)، وأطلق - هنا - على الرجل

(١) جاء بدلا منه في النسختين " (ب) و (ج) " و به ثقني " مع زيادة "واعتمادي" في
(ب).

(٢) يقال: وَفِي الشَّيْءِ يَفِي - بالكسر - وَفِيًا عَلَى فُعُولٍ ، إِذَا تَمَّ وَكَثُرَ انظُر: مختار
الصَّاحِ لِلرَّازِي ص ٧٣٠ .

(٣) الكشح: ما بين الخاصرة والضلع، يقال: طوى كشحه على الأمر: أضمره
وستره، والمراد به - هنا - الاختصار انظر: الصَّاحِ لِلجَوْهَرِيِّ ١/٣٩٩، والمعجم
الوسيط ٢/٧٨٨ .

(٤) هذا رمز لـ "قلت" وقد صرح به في النسختين (ب) و (ج).

(٥) الواو زيادة من (ب) و (ج).

(٦) كما في الصَّاحِ لِلجَوْهَرِيِّ ٥/١٩٩٠، ومنه قول جرير (ديوانه ٢/٥١٢):

إِذَا قَطَعْنَ عَلِمًا بَدَا عَلِمٌ حَتَّى تَنَاهَيْنِ إِلَى بَابِ الْحَكْمِ

المتمكن على سبيل الاستعارة (١).

و " النحو ": علم بأصول تعرف (٢) بها أحوال أواخر (٣) الكلم إعراباً
وبناءً (٤).

(١) والاستعارة هنا أصلية تصريحية فاصلة لفظ المستعار فيها " الجبل " اسم جنس حقيقة، ومصرح به، وقد أطلق على الرجل المتمكن بجامع القدر والظهور في كل منهما . راجع شروح التلخيص ١٠٨/٤ وما بعدها .

(٢) في (ب) و(ج) " يعرف " بالمتناة التحتية - وكلا التعبيرين صواب ؛ لأن الحال مما يذكر وويؤنث فيقال: " حال حسن " و " حال حسنة " .

(٣) في (ب) " آخر "

(٤) هذا تعريف المتأخرين لعلم النحو، أما عند المتقدمين فعرفه الفارسي بأنه: علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، كما في التكملة في شرح الإيضاح ص٣، وابن جني بأنه: " انتحاء سمت كلام العرب " كما في الخصائص ٣٤/١، وانظر في ذلك - أيضا-: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٨٨/١، ومنثور الفوائد لأبي البركات الأنباري ص ٢٧، والمقرب لابن عصفور ص ٤٤ .

وفي التعريفات للجرجاني ص٢٤٠: " حدّ آخر، فالنحو عنده: " علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده " .

وعلى تعريف المتقدمين يكون علم النحو مرادفا لعلم العربية ، المراد به : ما يشمل النحو والصرف معا، وليس قسيما للصرف ، كما يفهم من تعريف المتأخرين له؛ لتخصيص غلبة استعمال علم العربية لهما ؛ إذ المراد من (استقراء كلام العرب) : أحكام الكلم في ذواتها ، وهو ما يعنى به علم الصرف .

وأما النحو في اللغة فإنه يطلق على عدة معان ، جمعها الداودي في قوله: (البسيط)

للنحو سبع معان قد أتت لغة جمعتها ضمن بيت مفرد كمالا

قصد ومثمل ومقدار وناحية نوع وبعض وصرف فاحفظ المثلا

انظر : حاشية الخضري على ابن عقيل ١٠/١ .

والمراد بـ "أضحى": صار، وبـ "المفرد": المنفرد، وبـ "هات": أجب
على سبيل الاستعارة (١) - أيضا-، وطلب الجواب عن هذه الألفاظ ممّا
يناسبه التوكيد، فلا بأس بإغناء قوله: " افتنا " عنه، والمرشد اسم فاعل من
الإرشاد المشتق من الرشد، وهو ضد الغي (٢).

ق:

[٢] (عَنْ) (٣) فَاعِلٍ قَدْ جَاءَ فِي مُقَدَّرًا حَتْمًا بِإِنْكَارِ
وَأَقُولُ: حاصل البيت (٤) أيُّ (فاعل) (٥) وجب تقديره في اختيار
الكلام فضلاً (٦) عن الضرورة ؟

-
- (١) والاستعارة هنا أصلية تبعية ، فالمستعار لفظ "هات" فعلٌ.
(٢) انظر: الصحاح ٤٧٤/٢ مادة (ر ش د).
(٣) ما بين القوسين من (ب) و(ج) تكلمة يستقيم بها الوزن ، والمعنى : افتنا عن
فاعل.....
وما حواه البيت من لغز ساقه الإمام السيوطي ت ٩١١ هـ في ألبازه النثرية . انظر:
الأشباه والنظائر ٤٠/٣ ، ٤١ (الفن الخامس من الألفاظ).
(٤) في (ج) "محصل هذا البيت".
(٥) ما بين القوسين ساقط من (ب).
(٦) استعمال كلمة "فضلاً" هنا استعمال غير موفق من الشارح ، وإن اشتهر على ألسنة
الناس ؛ لما قرره النحاة من أن "فضلاً" لا يُورد إلا بعد نفي صريح ، كـ "فلان لا
ينظر إلى الفقير فضلاً عن أن يعطيه" ، أو مؤول به كـ "فلان يعرض عن الفقير
فضلاً عن أن يعطيه" ؛ إذ هو في معنى "لا يلتفت إليه". انظر: الأشباه والنظائر
٢٧٦/٣.
وعليه فالتعبير السليم : أي فاعل يتمتع ذكره في إلخ فتكون "فضلاً" واقعة بعد نفي
صريح.

(و) (١) **الجواب** عن هذا بأمرين:

أحدهما: فاعل الفعل إذا كان مدَّة (٢) وأكَّد بالنون (٣) مثل: اضربنَّ
يا هند" و"اضربنَّ يا قوم" (٤)

الثاني: فاعل الفعل إذا كان كذلك ولاقاه ساكن غير النون، مثل " اضربي القوم"، و"اضربا القوم"، و"اضربوا القوم" (٥)

(١) ما بين القوسين من (ب) و (ج).

(٢) في النسخة (ب) "مؤنثا" وهو غير مراد بدليل تمثليه الثاني، ويعني بالمدَّة : الألف مطلقا، والواو والياء إذا سكنتا ، وسبقنا بحركة مجانسة.

(٣) في (ج) بالنونين، أي : الخفيفة والشديدة .

(٤) الفاعل في الأول ياء المخاطبة، وفي الثاني واو الجماعة قد حذف؛ لالتقاءهما ساكنين مع النون المؤكدة ، والأصل فيهما : " اضربينَّ في الأول ، و"اضربونَّ" في الثاني، فبعد حذف نون الرفع؛ كراهية توالي الأمثال ، حُذف الضمير فيهما للعلة المذكورة، وبقيت الكسرة والضممة إشعاراً بما حُذف. انظر: الكتاب ٥٢٠/٣، والمقتضب ٢٢/٣.

(٥) الفاعل في الأمثلة الواردة محذوفٌ لفظاً ، لا خطأ .

قال ابن يعيش: "حذفت الألف والواو والياء ؛ لالتقاء الساكنين (الضمير ولام التعريف) وتعدَّر التحرك للثقل، ولم يقع لبس مع الحذف " شرح المفصل ١٢٣/٩ .
والفرق بين هذا الموضع وسابقه : أن الفاعل -هنا- محذوف لفظاً لا خطأً ، كما ذكرت آنفاً؛ لأنهما في كلمتين . أما في الأول فإنه محذوف لفظاً وخطأً ؛ لأن الساكن الثاني كالجزم من الكلمة، فهو في حكم المعتد به . انظر : شذا العرف للشيوخ أحمد الحملوي ص ٢٣٣ .

والشارح سبق بهذا اللغز، فقد صرَّح به السيوطي في ألغازه النثرية، وإن اقتصر على الجواب الأول منهما . انظر : الأشباه والنظائر ٤٠/٣ ، ٤١ (الفن الخامس في الألفاظ) .

= وبقيت مواضع أخر لحذف الفاعل وإن كانت محل نزاع بين النحاة ، منها :

١- فاعل (أفعل) في التعجب، شريطة أن يكون معطوفاً على مثله ، كما في قوله

ق:

[٣] وَمُبْتَدَأٌ نَرَاهُ وَهُوَ ذُو خَبَرٍ مُنْكَرًا حَتَّى فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ؟

وأقول: حاصل البيت أي مبتدأ له خبر وهو واجب التكرير؟

وإنما قيدت بقولي: "له خبر" ؛ لأن المبتدأ الذي ليس له خبر، بل مرفوع يغني عن الخبر، واجب التكرير (- أيضا-) (١)، وهو شائع ذائع، لا يلغز به.

والجواب عن هذا أنه (أقل) في مثل قولهم: "أقل رجل يفعل كذا"، فـ "

تعالى : ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ مريم/٣٨ .

٢- فاعل المصدر إذا لم يصرح به، كقوله تعالى : ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ (١٤) يَبِينًا ﴿البلد/١٤، ١٥﴾ .

٣- الاستثناء المفرغ، نحو : "ما قام إلا محمد" أي أحد.

٤- النائب عن الفاعل، نحو : "وقضى الأمر" أي قضى الله الأمر.

انظر : تذكرة النحاة لأبي حيان ص٨٣ ، والتصريح ٢٧٢/١ ، والأشباه والنظائر ٨٣/٢ ، وحاشية الخصري على ابن عقيل ١٦٠/١ .

(١) ما بين القوسين من (ب) ، (ج) . والمبتدأ الذي أغنى مرفوعه عن الخبر هو المبتدأ الوصف المعتمد على نفي أو استفهام ، كما في "أقائم الزيدان؟" وقول الشاعر:
(الطويل)

خَلِيلِيَّ، مَا وَافٍ بَعْهْدِي أَنْتُمْ إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ

فالوصف فيهما : "أقائم" و"واف" قصد به ما يقصد بالفعل إذا قيل : أيقوم الزيدان؟ ، فاستغني بما ارتفع به عن شيء آخر ، ومن ثمَّ وجب تكثيره ، فلم يسمع وروده بالألف واللام. انظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٦٠٩/١ .

الجواب عنه أنه اسم الفاعل (١) في مثل قول الشاعر:
أَقَاتُلَنَّ: أَحْضِرُوا الشُّهُودَا (٢)

دعاء. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل ٩٢/٢، والدسوقي على المغني ٢/٢.
(١) فاسم الفاعل له شبه بالمضارع في معناه ، وكونه جاريا عليه في حركاته وسكناته
.....الخ.

يقول ابن جني: "وشبه بعض العرب اسم الفاعل بالفعل فألحقه النون توكيدا". سر
صناعة الإعراب ١٨/٢.
كما شبه به - أيضا - في لحوق نون الوقاية به في قول الشاعر :
(البسيط)

أَلَا فَتَّى مِنْ بَنِي ذُبْيَانَ يَحْمَلُنِي وَلَيْسَ حَامِلِنِي إِلَّا ابْنُ حَمَّالٍ

انظر: شرح الكافية ٤٤/٢.

(٢) وقبله :

أَرُيْتِ إِنْ جَاءَتْ بِهْ أُمَّوَدَا
مُرَجَّلَا وَيَأْبَسُ الْبُرُودَا

والرجز لرؤية ، كما قال العيني، وهو في ملحقات ديوانه ١٧٣، كما ينسب لرجل
من هذيل، كما في شرح أشعار الهذليين للسكري ٦٥١/٢، ويروى "جئت" بضم
التاء وفتحها ، والشاهد في قوله: "أقاتلن" بإلحاق نون التوكيد اسم الفاعل ؛ تشبيها
له بالفعل المضارع ، وهو ضرورة سوغها شبه الوصف المقرون بهمزة الاستفهام
بالفعل كما نص ابن هشام ، فالمعنى "أتقولن" ، لكنه معرب معها ؛ لعراقة الأسماء
في الإعراب ، ولا ضرورة مستدعية لبنائه ، فضلا عن وجود الفاصل التقديري
المانع من التركيب، والتوكيد هنا أشد من توكيد " أفعل في التعجب" ، كما جاء في
قول الشاعر:

= فأحر به من طول فقر وأحريا

= وانظر البيت في: الخصائص ١٣٦/١، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٦٥/١،

وهو ضرورة نادرة (١).

واللغز الثاني أي ضمير متحمّل للضمير ؟ (مع) (٢) أن المعروف (٣)
فيما يتحمّل الضمير من الأسماء أن يكون ظاهراً (٤) لا ضميراً.
والجواب: أنه (٥) الضمير في مثل قولك: زيد (٦) أمّا في النحو
فضعيف، وأمّا في الصّرف فهو "هو"، فهذا الضمير - أعني "هو" الثاني -
متحمّل لضمير يعود على "زيد"؛ لكونه في تأويل المشتق ؛ إذ المعنى: فهو

٦٦، ومغني اللبيب ٣٣٩/٢، وخرزانه الأدب للبغدادي ٤٢٠/١١، والمقاصد النحوية
١١٨/١، والمنصف للشمني ٩٥-٩٦/٢، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٢/٢.
(١) يرى بعض النحاة أن ما ألغز به الشارح - هنا - غير مسلمّ به؛ إذ الأصل في
الوصف المذكور: "أقائل أنا" على حذف الهمزة بعد نقل حركتها إلى التنوين قبلها ثم
إدغامه بعد تسكينه في النون، وذلك على حد قوله -تعالى-: ﴿لَيْكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾
[الكهف/٣٨].

انظر: التصريح ومعه حاشية الشيخ يس ٤٢/١، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٣٤/٦،
وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٢/٢.
كما يرى آخرون أن الرواية: "أقائلون" بالواو التي هي علامة الرفع والنون المعوض
بها عن التنوين في الاسم المفرد ، وعليه فلا إلحاق لنون التوكيد بالوصف، كما في
شرح أشعار الهذليين ٦٥١/٢.
(٢) ما بين القوسين ساقط من (ب)
(٣) في (ج) "المعهود"
(٤) مشتقا كان ك "الأوصاف"، أو ما في معناها ك "المنسوب"، أو ما يؤول به ، ومنه "
رجل حاتم"؛ لما في "حاتم" من معنى الجود"
(٥) المثبت من (ج) وفي الأصل و(ب) "أنَّ"
(٦) في الأصل و(ب) "زيدا" - بالنصب - والصواب ما أثبتته ، وهو من (ج)

متمكن، أو نحو ذلك (١)

كذا قال الوالد (٢) - رحمه الله تعالى - في بعض تذاكره (٣)، وهو ظاهر (٤).

ق:

[٥] وَأَسْمُ غَدَا مُؤَنَّثًا، وَقَدْ وَجَبَ تَذْكِيرُهُ فِي قَوْلِهِمْ، وَذَا عَجَبٌ

(١) ما ذكره الشارح من تحمل الضمير ضميراً مبنيّاً على مذهب الكوفيين؛ قياساً له على الأسماء الجامدة انظر: الإنصاف ٥٥/٢ ، ٥٦ .

فالضمير في ذاته لا يتحمل ضميراً إلا إذا أول بهذا المعنى المشتق؛ إذ الخبر في المثال الوارد لا يكون عين مبتدئه لفظاً ومعنى ، فكان لابد من التأويل حتى تتحقق الفائدة ، ونظيره مما أول فيه الخبر قول أبي خراش الهذلي:
(الطويل)

رَقُونِي وَقَالُوا : يَا خُوَيْلِدُ لَا تُرْعَ فَقُلْتُ وَأُنْكُرْتُ الْوُجُوهَ : هُمْ هُمْ

(ديوان الهذليين ١٤٤/٢)

فقوله: هم هم أي: هم الذين أعرفهم بالشر. انظر: الخصائص ٣/٣٤٠، ٣٤١، وخرزاة الأدب ١/٤٤٠ .

(٢) والده هو جمال الدين بن إسماعيل (صدر الدين) بن إبراهيم (عصام الدين) بن محمد بن عرب شاة العصامي الإسفراييني، نشأ بمكة بين تهامة ونجد ، ويعد علامة عصره في اللغة والأدب . انظر: سمط النجوم العوالي ٤/٤٢٨ ، وريحانة الألبا للشهاب الخفاجي ص ٤١٧ .

(٣) لم أقف على أي منها ، وأظنها مفقودة.

(٤) رده ابن النحاس بأن التأويل بالمشتق - هنا - زيادة عمل من غير فائدة، ولا ضرورة له . انظر: التعليقة (شرح المقرب) ١/٣٢٠ .

وأقول: حاصل هذا البيت: أي اسم مؤنث وجب (١) معاملته معاملة المذكر؟

والضمير في قولي: " (في) (٢) قولهم" يصح أن يعود إلى العرب، فالمراد (٣) حينئذ بقولهم": كلامهم، ويصح أن يعود إلى النحويين، والمراد به حينئذ مذهبهم.

والجواب: أن ذلك علم المذكر المؤنث بالعلامة، مثل: "طلحة"، فإنه مؤنث اصطلاحاً (٤)، ويعامل معاملة المذكر، تقول: " قام طلحة" و"طلحة قائم"، ولا يجوز (٥) أن تقول: "قامت طلحة"، ولا "طلحة قائمة" (١) ويصح

(١) في (ج) " وجبت" والمثبت أولى.

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج)

(٣) في (ب) ، (ج) " والمراد"

(٤) أي : لفظياً، وهو ما كان مذكراً من الأسماء ولحقته علامة التأنيث .

(٥) خلافاً لما عليه بعض النحاة.

يقول أبو حيان : "وزاد بعض أصحابنا تأنيث المذكر إذا كان فيه علامة تأنيث ،

فتقول : "قامت عنزة" ، وعلى هذا جاء قوله :

(الوافر)

أَبُوكَ خَلِيفَةٌ وَلَدَتْهُ أُخْرَى وَأَنْتَ خَلِيفَةٌ ذَلِكَ الْكَمَالُ

وعلى ذلك قول الآخر:

= وَعَنْزَةُ الْفَلْحَاءُ جَاءَ مُلَمَّأً كَأَنَّكَ فَنَدٌ مِنْ عِمَايَةَ أَسْوَدُ = (الطويل)

فقال: الفحاء، ولم يقل الأفلح " التنزيل ٢/١١٤٠، ١١٤١ رسالة.

وفي البيت الأول : يريد ولدته خليفة أخرى، فلما كان " خليفة" مؤنثاً بالتاء أنت له

الفعل والصفة ثم حذف الموصوف ، وأقام الصفة مقامه .

الجواب بغير ما ذكر - (أيضاً) (٢) - فتفتن (٣).

ق:

[٦] وَمَصْدَرٌ مُتَمَتِّعٌ بِالْإِعْمَالِ عِنْدَ جَمْعِهِمْ بِكُلِّ حَالٍ
وأقول: حاصل هذا البيت أي مصدر ممتنع إعماله عند جميع
النحويين.

والجواب: أنه المصدر الواقع علماً، مثل (٤) "حَمَاد":

وفي البيت الثاني: أنت الوصف لما كان الموصوف "عنترة" مؤنثاً بالتاء.
وقد ردّ الرضي كل هذا بقوله: "ولا يجوز مثل ذلك في علم المذكر الحقيقي الذي فيه
علامة التأنيث كـ "طلحة"، ولا يقال: "قامت طلحة"، إلا عند بعض الكوفيين، وعدم
السماع مع الاستقراء قاضٍ عليهم". شرح الكافية ١٦٩/٢، وانظر: المقتضب
٣٤٨/٣.

(١) في النسخ "قامت" والمثبت أولى؛ لمناسبة ما قبله.

(٢) ما بين القوسين زيادة مئة (ج).

(٣) ويمكن الجواب عن هذا بأمرين خاصين بالتعجب:

أولهما: فاعل كفى كما في قولهم: "كفى بهند"، فلم يسمع عنهم "كفت" انظر: حاشية
الخضري ١٦٤/١.

ثانيهما: فاعل "أفعل به" قال الرضي: "ولا تلحق في نحو: "أكرم بهند" في التعجب
عند من أسند "أكرم" إلى "هند". شرح الكافية للرضي ١٦٩/٢.

(٤) ما مثل به الشارح أسماء للمصادر، وليست مصادر؛ لدلالاتها على الحدث =
=بالواسطة، ولعله عدها من قبيل المصادر توسعاً، وإن كان كلامه فيما مثل به
من نحو "فجار" ينطبق عليه تعريف المصادر من جهة أن فعله "فَجَر"، لا "أفجر"
بمعنى صار ذا فجور. انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني
٢٨٧/٢.

(علم) (١) للمحمدة، و(فَجَارِ): علم للفجور (٢)، و"يَسَارٍ": علم (٣) للميسرة،
نصّ على ذلك ابن هشام (٤)، وغيره (٥).

ق:

[٧] وَعَائِدٍ مُرْتَفِعٍ لِعَيْرٍ "أَيِّ" مَعَ قِصْرِ يَنْقَاسٍ حَذْفُهُ فَأَيِّ

وأقول: حاصل هذا البيت أي عائد مرفوع لصلة غير "أي" يجوز حذفه

(١) ما بين القوسين ساقط من (ب).

(٢) الأولى على هذا الاعتبار أن يقول الشارح هو: علم للفجرة بمعنى الفجور.

(٣) في الأصل علما، وصوابه من (ب) و(ج).

(٤) ابن هشام هو: أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين بن هشام الأنصاري

المصري، أخذ من كل فن بطرف ومن كل علم بسبب، فكثرت مصنفاته،

وأشهرها مغني اللبيب، توفي بالقاهرة سنة ٧٦١ هـ على الأرجح. انظر ترجمته

في: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني ٤١٥/٢ -

٤١٧، وبغية الوعاة للسيوطي ٦٨/٢ - ٧٠، والأعلام لخير الدين الزركلي ٤/١٤٧،

وانظر من كتبه أوضح المسالك ٢٠٩/٣، والجامع الصغير ١٥٢.

(٥) وممن نصّ عليه غير ابن هشام: ابن مالك في: شرح التسهيل ١٢١/٣،

والمرادي في شرح التسهيل ٦٩٢، وابن عقيل في المساعد ٢٣٨/٢، والسيوطي

في همع الهوامع ٩٤/٢، والأشموني في شرحه على الألفية ٢٨٧/٢.

ووجه عدم إعمالها مخالفتها للمصادر الأصلية، فهي لا تقع موقع الفعل، ولا موقع

ما يوصل به، ولذلك لم تقم مقام المصدر الأصلي في توكيد الفعل، أو تبيين

نوعه، أو مرآته. انظر شرح التسهيل ١٢١/٣، ١٢٢.

قياساً؟ والحال أن تلك الصلة قصيرة، أي مع أن المعروف أن (١) لا ينقاس حذف العائد المرفوع من الصلة (إذا كانت قصيرة) (٢) إلا إذا كانت تلك الصلة (صلة) (٣) لـ"أي" الموصولة (٤).

والجواب: أن ذلك عائد "ما" الموصولة في مثل قولك: " أحب العلماء لا سيما زيد" برفع " زيد" (٥) على انه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: "لا سيما هو زيد"، فهذه الجملة صلة لـ "ما"، وقد حذف منها عائدها المرفوع، وهو "هو"، وقد صرح بعض الأئمة من المتأخرين بأن حذف هذا منقاس (٦).

(١) في (ب) ، (ج): أنه.

(٢) ما بين القوسين من (ب)، (ج).

(٣) زيادة من (ج)

(٤) وجه الاختصار على "أي": كونها مفتقرة إلى الصلة وإلى الإضافة ، فكانت أطول فحسن معها تخفيف اللفظ . انظر: همع الهوامع ٩٠/١.

خلافًا للكوفيين في إجازتهم للحذف مع " أي" وغيرها، طالت الصلة أم لا ، والبصريون يحملون عدم الطول مع غير " أي" على الضرورة أو الشذوذ.

انظر: الكتاب ١٠٨/٢، وتسهيل الفوائد ص ٣٥، وتوضيح المقاصد ٢٤٦/١، والتصريح ١٤٣/١، ١٤٤.

(٥) وتقييد الشارح للاسم الواقع بعد " لاسيما" بهذا الإعراب المذكور ؛ إذ يجوز فيه وجه إعرابي آخر . قال سيبويه: " وسألت الخليل - رحمه الله- عن قول العرب: " ولا سيما زيد" ، فزعم أنه مثل قولك: " ولا مثل زيد" و"ما" لَعُوْ . الكتاب ٢٨٦/٢، وانظر: المساعد ٧٩٥/١، وهمع الهوامع ٢٣٤/١.

(٦) في (ب) و(ج) " ينقاس".

وممن صرح بقياسيته: ابن عقيل في شرحه على الألفية ١٦٦/١، وخالد الأزهرى

ق:

[٨] وَمَا الذِّ(١) يُنْصَبُ ظَرْفًا أَوْ بـ " مِنْ " يَكُونُ مَجْرُورًا وَجُوبًا فَأَيْنَ؟

وأقول: حاصل هذا البيت: أي اسم يجب أن يكون منصوبا على الظرفية أو مخفوضا بـ " مِنْ " (٢).

والجواب: أنه " عند " (٣).

في التصريح ١/٤٤٤. ووجه القياس فيه أمران :
أولهما: جريان هذا الأسلوب مجرى المثل .

ثانيهما: كون ما بعد " لاسيما " مفردا صورة ؛ إذ هي كـ " إلا " الاستثنائية في مخالفة ما بعدها لما قبلها وهي لا يقع بعدها جملة . انظر: حاشية الخصري على ابن عقيل ١/٨١.

وإن حكم بضعفه ابن يعيش وابن هشام والأشموني وغيرهم . انظر: شرح المفصل ٢/٨٥، ومغني اللبيب ١/١٤٠، وشرح الأشموني ٢/١٦٧.

(١) بحذف الياء مع ابقاء كسر ما قبلها، وفي (ب) و(ج)، " الذي " وهما لغتان ، وإثبات الياء أشهر .

(٢) الشارح مسبق بهذا اللغز فقد سبقه إليه الحريري (ت ٥١٦هـ) في مقاماته ص ٢٤٥، وشرح الملحة ص ١٤٦.

وسر الاختصار على " مِنْ " دون سواها أمور:

١- كونها أم حروف الجر ، ولأم كل باب اختصاص تمتاز به ، وتنفرد بمزيتها.

٢- كثرة وسعة مواقعها في الكلام ، وعموم تصرفها.

٢- إفادتها للظرفية أحيانا كما في قول الحق: " ومن الليل فتهجد به " (الإسراء ٧٩) أي : بعض الليل.

انظر: المقتصد ١/٦٥٢، والكشاف ٢/٤٦٢، ودرة الغواص ص ٣٢، وشرح المفصل ٢/٤٤.

(٣) هنا اعتراض وجوابه :

فإن قيل: ليس هذا الحكم مقصورا على " عند " - كما ذكر الشارح- وإنما يشاركها في هذا الحكم أربع كلمات، نصَّ عليها الأندلسي في قوله: " والظروف التي لا

فإن هذا حكمها (١)، تقول: "زيد عندك"، و "جئت من عند زيد"، ولا يجوز فيها غير ذلك (٢)، وأما قول العامة: "ذهبت إلى عنده: فلحن (٣)".

ق:

[٩] وَأَيُّ عَطْفٍ دُونَ عَوْدِ الْخَافِضِ عَلَى الضَّمِيرِ قَاسَ كُلِّ رَابِضٍ (٤)؟

وأقول: حاصل البيت أي صورة يجوز فيها العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض في الاختيار قياسا بإجماع النحويين (٥)

-
- يدخل عليها من حروف الجر سوى " من " خمسة : " عند ومع وقبل وبعد ولدى " .
انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ٩٤/٢ .
والجواب: أن تبين الألفاظ والتمثيل بما يكون الحكم فيه ظاهراً ومتأسلاً، فـ " لدى " و " مع " الأشهر فيهما البناء في أكثر اللغات، فلا يظهر فيهما نصب ولا خفض ، وكذا " قبل " و " بعد " بشرط قطعهما عن الإضافة .
(١) في (ج) " وحكمها هذا " وانظر: الكتاب ٦٨/١، والمقتضب ٣٤٠/٤ .
(٢) أي: فلا ترفع، كما نصّ ابن الشجري في أماليه ٥٨٢/٢، ولا تجر بغير " من " كما ذكرنا ؛ إذ هي بمنزلة : " حيث " فلا تخص موضعاً بعينه . انظر: المقتضب ٣٣٩/٤ .
(٣) علله في المقتضب ٣٤٠/٤ بأن المنتهى بـ " إلى " غاية معروفة ، وليس " عند " موضعاً معروفاً ، وانظر: الأمالي الشجرية ٥٨٢/٢، ودرة الغواص ص ٣٢، ومغني اللبيب ١٣٥/١، واللؤلؤة في علم العربية ص ١٩٩، والقاموس المحيط ١ / ٣٣٠ (باب الدال فصل العين).
ومن الغريب أن حيدرة اليمني ضبط له فقال: وإذا دخل حرف الجر على " عند " سوى " من " بنيت على الفتح ، تقول: " قمت من عنده " . كشف المشكل ٢٤٨/١، ولم أقف عليه لغيره .
(٤) الرابض : الربوض للأسد كالبروك للجمال انظر: التلخيص في معرفة أسماء الأشياء لأبي هلال العسكري ص ٣٨٨، وفي البيت تشبيه للعالم المتمكن بالأسد الرابط لفريسته .
(٥) من المعروف أن العطف على الضمير المتصل المجرور مسألة خلاف بين النحاة ، فإعادة الجار واجبة عند البصريين سعة واختياراً ، وجائزة عند الكوفيين ما عدا الفراء .

والجواب: أن ذلك فيما إذا كان المعطوف على الضمير المخفوض "أَنَّ" [المصدرية وصلتها] (١) أو "أَنَّ" المصدرية وصلتها، كقولك: شجاعة زيد عجت منها وأن يبخل" أو "أنه يبخل" ف "أن يبخل" أو "أنه يبخل" معطوف على الضمير المجرور، وهو "ها" من غير إعادة الجار، وهو "من" كما ترى، وجاز ذلك قياساً عند النحاة قاطبة؛ لأن حذف حرف الجر من "أَنَّ" و"أَنَّ" جائز في الاختيار قياساً بلا خلاف (٢).

ق:

[١٠] وَأَيُّ فِعْلٍ لَمْ يُكْفَ أَوْ يُزَدْ أَوْ يَكُ تَوَكُّيدًا وَمَرْفُوعًا فَقَدْ (٣)؟
وأقول: حاصل هذا البيت أي فعل (ليس به) (٤) مرفوع، والحال (١)

انظر: الكتاب ٣٨١/٢، ومعاني القرآن للفراء ٢٩٠/١، والإنصاف ٤٦٣/١ المسألة ٦٥.

وهذا محل اختيار كثير من النحويين متقدمين ومتأخرين . انظر: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبعلي ٨٣٤/٢ .

(١) ما بين المعقوفين زيادة مني يقتضيها السياق.

(٢) الحقيقة أن هذا محل خلاف بين النحاة، ف "سيبويه" يحكم بجواز الحذف مع قلته كما في الكتاب ١٥٤/٣، و"المبرد" يحكم بجودته كما في المقتضب ٣٤/٢، و"ابن عصفور" يخصصه بالضرورة كما في ضرائر الشعر ص ١٤٥، ١٤٦، وإن كان ما نبه عليه الشارح هو الصحيح والأشهر؛ استناداً إلى ما ورد في كتاب الله - تعالى - والشواهد فيه أكثر من أن تحصى، وجواز الحذف مع هذين الحرفين مقيد بأمن اللبس بتعيين المحذوف، يقول ابن مالك :

..... وَفِي أَنْ وَأَنْ يَطَّرُ مَعَ أَمْنٍ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا

(٣) في الأصل " مرفوع" بالرفع خطأ.

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ج).

أنه غير مكفوف، مثل: "قلما يقوم زيد" (٢).
ولا زائد (٣) مثل "زيدٌ كان قائمٌ" (٤) ولا مؤكِّدٍ - بكسر الكاف - مثل "قام قام زيد" (٥)، أي (مع) (٦) أن المعروف (أن) (٧) الفعل إذا لم يكن واحداً من هذه الثلاثة لا بد أن يكون له مرفوع (٨)؟
والجواب: عن اللغز المذكور (٩) أنه متعلِّق الظرف في مثل قولنا: "زيد

- (١) في (ب)، (ج) " والحالة".
(٢) في الأصل " قلما زيد يقوم" ويدل على ما أثبتته من (ب)، (ج) ما قاله المبرد :
"فإن أدخلت "ما" (أي على " قل") استغنت عن الأسماء وصارت للأفعال"
المقتضب ٥٤/٢.
(٣) في (ج) " ولا زائداً" بالنصب خطأ.
(٤) بناء على ما ذهب إليه ابن السراج في الأصول ٩٢/١، والفارسي في (المسائل
البصريات ٨٧٥/٢) وهو الصحيح المختار ؛ لأنها تشبه الحرف الزائد، فلا يبالي
بخلوها من الإسناد ؛ ولأنها قد زيدت بين " على" ومجرورها ، فإذا نوى معها فاعل
لزم الفصل بين الجار والمجرور بجملة ولا نظير لذلك . انظر: شرح التسهيل
للمرادي صد ٣٠٤ .
(٥) في أحد أوجهه؛ إذ لم يؤت به للإسناد والتأسيس . انظر: حاشية السجاعي على
القطر ٩٤/١.
(٦) ساقط من (ج) .
(٧) ساقط من (ج) .
(٨) ما مثل به الشارح من " قلما" غير متعين ؛ لاحتمالين :
الأول: أن يراد منها النفي المحض ، فتكون حرفاً كـ" ما".
الثاني: أن تستعمل لإثبات الشيء القليل ، فتكون "ما" اللاحقة بها مصدرية هي
وصلتها فاعل.
انظر: حاشيتي الصبان على الأشموني ٤٥/١، والخضري على ابن عقيل
١٦٠/١.
(٩) ويجاب عنه -أيضاً- بأنه الفعل الثاني في قولك : " قمت قمت" إذا قدرنا الضمير فيه
تأكيداً للأول ، فإن الفعل الثاني عماد ولا فاعل له فيما يظهر .
انظر: الطراز المذهب في إعراب أَلغاز يجوز بناؤها على المذهب مجهول المؤلف
(ورقة ٥/أ) مخطوط بدار الكتب المصرية رقم (٣٦) نحو ش.

في الدار " إذا قدرناه (١) فعلا ك، " استقر " (٢)

فإن مرفوعه (٣) - وهو الضمير المستتر الذي كان فاعله - انتقل منه إلى الظرف، وصار هو بلا مرفوع (٤)، ذكره ابن هشام في المغني وغيره (٥).

ق:

[١١] وَأَيُّ فَعَلٍ رَفَعَهُ لِلنَّقْلِ مُقَدَّرٌ، فَجُدَّ بِقَوْلٍ فَصَلٍ؟

وأقول: حاصل هذا البيت: أي فعل مرفوع وعلامة رفعه مقدرة لأجل

النقل؟

(١) في (ب) " قُدِّرَ " .

(٢) أي: كونا عاما ؛ ليكون الظرف دالا عليه.

قال العصامي: " والعامل المقدر غالبا من الأفعال العامة التي لا يخلو منها فعل ، نحو: الكون والحصول والاستقرار " شرح الكافية مح ٣٦٢/٢ (رسالة) ، وانظر: شرح المفصل ٩٠/١ ، وشرح الكافية للرضي ٩٣/١ .

(٣) في (ب) " فإنه مرفوع "

(٤) هذا ما ذهب إليه الفارسي (العسكريات ص ١٠٨)، وابن جني (الخصائص ٣٨٦/٢)

ويدل عليه ما يلي:

- توكيده فيما رواه سيبويه: " مررت بقوم مع فلان أجمعون " .

- العطف عليه في قول الأحوص:

أَلَا يَا نَخْلَةَ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيَّكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ (الوافر)

- انتصاب الحال منه كما في الآية الكريمة: "... ففي الجنة خالدين فيها" (هود ١٠٨).

انظر: الكتاب ٥٧/٢ ، والخصائص ٣٨٦/٢ ، وشرح الكافية ٩٣/١ ، ٩٤ ، والتصريح ١٦٦/١ .

(٥) انظر: مغني اللبيب ٤٤٧/٢ ، وأوضح المسالك ٢٠١/١ .

والجواب: أنه (الفعل) (١) المضارع في قول الشاعر :

وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي

بعدها كِدْتُ أَفْعَلَهُ (٢)

وذلك أن الأصل (بعد ما كدت أفعلها) فحذفت الألف اعتبارا (٣) ثم نقلت حركة الهاء إلى اللام التي هي آخر الفعل بعد سلبها (٤) ضممتها التي

(١) ما بين القوسين من (ب) و (ج) .

(٢) البيت من بحر الطويل و صدره :

فلم أرَ مثلها خُباسةً واحدٍ

وقد نسب خطأ في (الإنصاف) لعامر بن الطفيل ، وفي (اللسان) لامريء القيس ، والصحيح أنه لعامر بن جوين الطائي ، وقوله : " أفعله " ، اتفق النحاة على نصب لامه ، واختلفوا في تخريجه .

فسيبويه يستشهد به على تقدير " أن " قبله ضرورة ، وحكى الأعمش أن الأصل فيه : " أفعلته " بنون التوكيد ، وهو بعيد ؛ لتضمنه ضرورتين هما : إدخال النون في الواجب ثم حذفها ، والمبرد على ما ذكره الشارح العصامي ، وهو المعول عليه هنا .

قال ابن هشام : " وقال المبرد : الأصل " أفعلها " ، ثم حذفت الألف ، ونقلت حركة الهاء إلى ما قبلها ، وهذا أولى من قول سيبويه ؛ لأنه أضمر " أن " في موضع حقها ألا تدخل فيه صريحا وهو خبر " كاد " ، واعتد بها مع ذلك بإبقاء عملها " مغني اللبيب ٢ / ٦٤٠ ، وانظره في : الكتاب ١ / ٣٠٧ ، والإنصاف ٢ / ٥٦١ ، وشواهد التوضيح لابن مالك ص ١٦١ ، والأشموني مع الصبان ٣ / ٤٦١ ، وفيه عجزه ، واللسان مادة " خ ب س " وجمهرة اللغة لابن دريد ١ / ٢٨٩ .

(٣) أي : لغير علة تصريفية .

(٤) في (ب) " سلب "

هي علامة الرفع، فصار الرفع مقدرا لأجل نقل (١) حركة الهاء إلى محلها.

وقد كنت ضمنت (٢) هذا اللغز بيتين كتبتهما إلى حضرة المولى الأديب اللوذعي (٣) البارع الشيخ جمال الدين محمد بن علي السكري (٤) (وفقه الله - تعالى) (٥).
فقلت:

أَيُّهَا (٦) الْعِلْمُ الْمَفْهُومُ رَدُّ تَحْقِيقِهَا وَفَضْلًا
أَيُّنَ (٧) أَضْحَى الرَّفْعُ تَقْدِيرًا رَأَى الْفَتْحَ الْوَالِدِ نَقْلًا؟
فأجاب (٨) - (رحمه الله - بقوله): (٩)
يَا إِمَامًا حَازَ فَضْلًا وَزَكَافَرَعَا وَأَصْلًا
وَسَمَاءَ فِي الْمَكْرَمَاتِ الْغُرِّيَّاتِ مَحَلًّا

(١) المثبت من (ب) ، (ج) ، وفي الأصل " النقل " .

(٢) في (ج) " ضمنت " تحريف .

(٣) يقال : رجل لودعي ذكي حديد النفس أساس البلاغة للزمخشري ١٦٦/٢ ، وانظر :
الصحاح ١٢٧٨/٣ .

(٤) لم أفق على ترجمته ، وقد ذكر الدكتور/علي حسين البواب أن تلميذه " ابن علان "
نقل هذا الخبر في كتابه " منهج من ألف ق ١٠ .

انظر : شرح منظومة الألفاظ النحوية للملا عصام الاسفراييني ص ١٤٤ .

(٥) زيادة من (ج)

(٦) وفي (ب) " أَيُّهَا " وكلاهما صواب ، ويستقيم به الوزن ، وفي (ج) " أَعْنَدُ " تحريف .

(٧) المثبت من (ب) و(ج) وفي الأصل " أَيُّ " .

(٨) أبيات السؤال والجواب من مجزوء الرمل .

(٩) من (ب) و(ج) .

لُغَزِمُنْكُمْ أَتَانِي بِمَعَانِيكُمْ (١) تَجَلَّأ (٢)
لَمْ أَكُنْ لَوْلَا أَقْتِيَّاسٌ مِنْكُمْ لِلْقَوْلِ أَهْلًا
نِصْفُهُ قَدْ جَاءَ فِي بَيْتٍ مِنَ النَّظْمِ الْمُعَلَّأِ
أَيْنَ (٣) أَضْحَى الرَّفْعُ تَقْدِيدٌ رَأَى الْفَتْحِ اللَّامِ نَقْلًا؟
قُلْتُ فِي: (أَفْعَلَهُ) مِنْ بَعْدَ (مَا كِدْتُ) مُخَلَّأ (٤)
أَصْلُهُ (أَفْعَلَهَا) وَالـ حَذْفُ وَالنَّقْلُ اسْتِقْلَالًا
عَلَّةٌ فِي حَذْفِ لَامٍ وَهُوَ مَرْفُوعٌ مَخَلَّأ
وَعَلَى هَذَا جَوَابِي فَاصْفَحُوا فَضْلًا وَعَدْلًا
وَمَقَامِي دُونَ ذَاكُمْ أَنْتُمْ أَسْمَى وَأَعْلَا
وَسَلَامُ اللَّهِ يَغْشَى (٥) رَبِّعَكُمْ طَلًّا وَوَبَّأ (٦)
تنبيهه^(٧):

(١) في (ج) "بما عينكم" تحريف

(٢) من (ب) و (ج)، وفي الأصل "تحلا" بالمهملة .

(٣) المثبت من (ب) و (ج) وفي الأصل "أي" .

(٤) في (ب) و (ج) "تجلى" .

(٥) في (ب) و (ج) "يغشى" .

(٦) يقصد بالأول المطر الخفيف، وبالثاني : المطر الشديد.

انظر: مختار الصحاح للرازي ٣٩٦، ٧٠٧

(٧) هو قاعدة تعرف بها جملة الأبحاث الآتية المفهومة إجمالاً من البحث السابق .

انظر : التعريف للشريف الجرجاني ٦٧/١ ، وحاشية الصبان على شرح

الأشموني ١٠/١ .

كتب لفظ: "تجلى" و " المعلى" و " تحلى" و " أعلى" بالألف مع أن القاعدة في مثل ذلك أن تكتب ألفه بصورة الياء (١) ؛ لما ذكره بعض الأئمة أن الاختيار عند علماء الكتاب فيما إذا كان آخر البيت الأول كلمة حكمها (أن تكتب بالألف أن تكتب نظيرتها من الأبيات التي بعدها كذلك، وإن كان حكمها) (٢) لو انفردت تكتب بالياء ؛ تحصيلا للمناسبة والمشاكلة. وحاصل ذلك أن تلك القاعدة مخصوصة بغير الصورة المذكورة (للمعنى المذكور) (٣) وهو حسن متَّجه.

ق:

[١٢] أَوْ أَيُّ تَوِينٍ جَرَى (٤) فِي الْحَرْفِ وَالْفِعْلِ نَثْرًا، مَا بَدَأَ مِنْ خُلْفٍ؟

وأقول: حاصل هذا البيت يتضمن لغزين:

أحدهما: أي تتوين دخل (في) (٥) الحرف في النثر ؟ أي مع أن المعروف أن التتوين الذي يجوز دخوله في الحرف، وهو المسمى تتوين الترجم،

(١) قال ابن درستويه : كل كلمة كانت ألفها رابعة فصاعدا ، منقلبة من واو أو من ياء ، ولم تكن من واحدة منهما، مماله كانت أو غير مماله، وجب كتابتها بالياء " كتاب الكتاب ص ٤٧ .
وانظر: الفوائد الجلية في شرح الفرائد الجميلة ٣٥٥/٢ (ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط).

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج)

(٣) ما بين القوسين ليس بالأصل، وهو من (ب)، (ج).

(٤) كلمة " جرى" كتبت في الأصل و(ج) بالألف تحريفا.

(٥) من (ب)، (ج).

لا يكون (١) إلا في الشعر (٢)، كقول الشاعر:
أَزِفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا نَزَلُ بِرِحَالِنَا، وَكَأَنَّ قَدِيدَ (٣)

والجواب عن هذا التتوين في قوله - تعالى -: ﴿كَلَّا سِعَامُونَ﴾ (٤) على
قراءة "كلاً" بالتتوين (٥).

- (١) في (ج) " ولا يكون " .
(٢) أي قوافيه (أوآخره)؛ لأنه موضع وقف محتمل لتطويل الصوت بعدما يمضي البيت بوزنه كاملاً ، وقد قال سيبويه : " هذا باب وجوه القوافي في الإنشاد أما إذا ترنموا فإنهم يلحقون الألف والياء والواو ما ينون وما لا ينون ؛ لأنهم أرادوا مدّ الصوت " الكتاب ٤/٢٠٤ .
(٣) البيت من بحر الكامل ، وهو في ديوان النابغة ص ٨٩ برواية :
أَفْدَ التَّرْحُلُ
.....

ضمن قصيدته التي قالها في المتجرده ، وأولها :
مِنْ آلِ مَيَّةَ رَائِحٌ أَوْ مُغْتَدِي عَجْلَانٌ، ذَا زَادٍ، وَغَيْرَ مَرَوِّدٍ
والشاهد فيه: " قَدِيدٌ " حيث نون الحرف في الشعر ، وهو ما يعرف بتتوين الترنم ، كما صرح ابن يعيش ، أو بقطع الترنم كما صرح سيبويه وغيره من المحققين ، وأصله " قَدِيدِي " بكسر الدال وإشباعها للروي .
وانظره في : الخصائص ٣/١٣٣ عجزه ، ومغني اللبيب ٢/٣٤٢ ، والتصريح ١/٣٦ ، وحاشية الخصري على ابن عقيل ١/٢٠ ، ٢١ .
(٤) سورة النبأ الآية رقم ٤ .

(٥) " كلاً " الوارد في الآية - هنا - لم يقرأ بتتوينه كما زعم الشارح، وإنما الذي قرئ به بتتوينه الوارد في سورة مريم " كلا سيكفرون.... " الآية ٨٢ . وهي قراءة أبي نهيك كما في المحتسب ٢/٤٥ ، والكشاف ٢/٥٢٣ ، والبحر المحيط ٦/٢١٤ ، وإن نسبت القراءة إليه "كلاً" بضم الكاف في مختصر شواذ القراءات لابن خالويه ص ٨٩ ، وشواذ القراءات للكرمانى ص ٣٠٤ ، والوقف على كلا وبلى في القرآن الكريم لمكي

فإن الزمخشري (١) جعل التنوين فيها تنوين الترنم، وجعلها للردع (٢) مع أن
"كلاً" التي للردع حرف بإجماع النحويين (٣).

نقل ذلك ابن هشام عنه في " المعنى " وحكم بصحته (٤).

ص ٥٣، وعليها لا يكون التنوين فيها للترنم، وإنما هو تنوين العوض.

(١) أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الزمخشري الملقب بـ " جار الله " ،
أخذ النحو عن أبي مضر " منصور " ، وكان معتزلي العقيدة، كما صرح بذلك في
تفسيره ، توفي سنة ٥٣٨ هـ. انظر ترجمته في : طبقات المفسرين للداودي ١٢٠/١ ،
ووفيات الأعيان ١٦٨/٥ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل ، وهو من (ب) و(ج).

قال الزمخشري في تفسيره الكشاف ٥٢٣/٢ ما نصه : " وفي محتسب ابن جني "
كلاً" - بفتح الكاف والتنوين ، وزعم أن معناه : " كلُّ هذا الرأي والاعتقاد كلاً .
ولقائل أن يقول : إن صحت هذه الرواية فهي " كلاً" التي للردع ، قلب الواقف
عليها ألفها نونا كما في " قواريرا" وانظر: المحتسب ٤٥/٢ .
ولي على ما قاله الزمخشري ملاحظتان :

الأولى : ما يفهم من كلام ابن جني من جعل "كلاً" المنونة مصدرًا منصوبًا على
إضمار فعل من لفظه ، وعليه يكون تنوينه للتمكين ليس إلا ، وهو ما آراه أنسب
وأصح .

= الثانية : أنه لا وجه لما قاس عليه الزمخشري . فالتنوين في " قواريرا" تنوين
الصرف للتناسب مع ما قبلها ، أو هو لغة لبعض العرب : يصرفون ما لا ينصرف
عند غيرهم من الجموع التي هي على زنة : "مفاعل" أو "مفاعيل" اختياريًا .
و"كلاً" حرف ليس فيه ما يقتضي منع صرفه للتناسب ، كما أن اللغة المذكورة لغة
ضعيفة لا يمكن تخريج كتاب الله -تعالى- عليها . انظر: البحر المحيط
٢١٤/٦ ، وحاشية الدسوقي على المغني ٢٠٢/١ ، وحاشية الخضري على ابن
عقيل ١٠٨/٢ ، ١٠٩ .

(٣) انظر : الكتاب ٢٣٥/٤ ، والجنى الداني ص ٥٧٧ .

(٤) انظر: مغني اللبيب ١٩٠/١ ، وقد ذكر أن قراءة " والليل إذا يسر " (الفجر /٤)

واللغز الثاني أي تنوين دخل في الفعل في النثر؟ أي مع أن المعروف في التنوين الذي يجوز في الفعل، وهو المسمى بـ "تنوين الترجم" أنه لا يقع إلا في الشعر، كقول الشاعر:

أَقْبَلِي (١) اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعَتَابِينَ وَقَوْلِي إِنَّ أَصَبْتَ لَقَدْ أَصَابْتَ (٢)

والجواب عن هذا أنه (٣) التنوين في قوله - تعالى - ﴿وَأَلَيْلٍ إِذَا يَسَرَ﴾ (٤) على قراءة "يسر" بالتنوين (٥).

فإن الزمخشري - أيضا - جزم بأن التنوين في هذا الفعل تنوين ترجم (٦)، ووافقه على ذلك ابن هشام في المغني - أيضا - (١).

بالتنوين مصححة لهذا التأويل في "كلاً" معللا بأن الفعل ليس أصله التنوين.
(١) في الأصل "أقلين" وهو خطأ نحويًا ولا يستقيم به الوزن.
(٢) البيت من الوافر وهم مطلع قصيدة لجريير يهجو فيها الراعي والفرزدق، كما في ديوانه ص ٥٨، ط/دار صادر بيروت .
والشاهد فيه قوله: "العتابين"، و"أصابين" حيث أدخل تنوين الترجم على الاسم في الأول والفعل في الثاني في الإنشاد على لغة بني تميم وقيس.
وانظره في: الكتاب ٢٠٥/٤، والمقتضب ٣٧٥/١ صدره، والخصائص ١٧١/١ عجزه، وشرح المفصل ٣٣/٩ صدره، وشرح عمدة الحفاظ لابن مالك ص ٥، ومغني اللبيب ٣٤٢/٢، وخزانة الأدب ٦٩/١ وما بعدها، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ٢٦٣/٥.

(٣) في (ب) "أن".

(٤) الآية وقم ٤/ من سورة الفجر.

(٥) هذه القراءة منسوبة إلى أبي الدينار الأعرابي، كما في مختصر الشواذ لابن خالويه ص ١٧٣، والبحر المحيط ٤٦٧/٨.

(٦) قال الزمخشري: "ويسر" - بالتنوين - وهو التنوين الذي يقع بدلا من حرف

الإطلاق " الكشاف ٢٤٩/٤ .

(١) انظر: مغني اللبيب ١/١٩٠ .

والذي أراه أنَّ ما ذهب إليه من أن التتوين في القراءتين " كلا" و"يسر" تتوين الترنم
مذهب غير مقبول ؛ فالترنم لا يكون إلا في الإنشاد.

غريبة:

قال الشُّمْنِيُّ (١): في "حاشية المغني (٢)": "قول الشاعر: "أصبت" (هو) (٣) - بكسر التاء - كذا وجد في غير هذا التصنيف مضبوطا بخط المصنف مكتوبا عليه صح (٤).

ق:

[١٣] وَأَيِّنَ "إِنْ" (شَرْطًا) (٥) أَكْتُ فِي النَّثْرِ مَهْمَلَةً قَهْلٌ (لِذَا) (٦) مِنْ فَسْرٍ؟
وأقول: حاصل هذا البيت في أي موضع جاءت "إن" الشرطية (المذكورة) (٧) غير عاملة مع وقوعها في النثر دون الشعر الذي من شأنه أن يحتمل ما لا يحتمل في غيره؟ (٨).

والجواب: أن ذلك في قوله - (تعالى) - (٩):

(١) أبو العباس أحمد تقي الدين بن محمد الشهير بـ "الشمني"، ولد بالإسكندرية، وتوفي سنة ٨٧٢هـ.

انظر ترجمته في: بغية الوعاة ١/١١، والبدر الطالع للشوكاني ١/١١٩.

(٢) المسماة بـ "المنصف من الكلام على مغني ابن هشام" ٢/٩٨ وهو مطبوع.

(٣) زيادة من (ب) و (ج) .

(٤) زيادة من (ب) و (ج) .

(٥) ساقط من (ج) وفي (ب) "شرط" بالرفع .

(٦) ساقط من (ب) . ويقصد بقوله : فسر " التوضيح والإبانة .

جاء في لسان العرب مادة : " ف س ر " : " فسّر الشيء يفسره (بضم وكسر) فسرا، وفسره أبانه " .

(٧) ما بين القوسين زيادة من (ج)

(٨) يقول الفراء: "... وذلك أن الشعر له قوافٍ يقيّمها الزيادة والنقصان، فيحتمل ما لا

يحتمله الكلام" معاني القرآن ٣/١١٨.

(٩) زيادة من (ب) و (ج) .

﴿فَأَمَّا تَرِينَ﴾ (١) على قراءة (بعضهم) (٢): "تَرِينَ" بياء ساكنة بعدها نون الرفع، ذكر ذلك ابن مالك (٣)، وغيره (٤).

ق:

[١٤] وَأَيْنَ أَخْتَهَا: "مَتَى" كَذَا وَنَأَلَتْ الْجَزْمَ بِأَلَا خُلْفٍ "إِذَا"؟

وأقول: اشتمل هذا البيت على لغزين:

أحدهما: في أي موضع وقعت "متى" شرطية (٥) مهملة في النثر؟

والجواب: أن ذلك في قول عائشة (٦) - رضي الله تعالى عنها -

(١) من الآية ٢٦ في سورة مريم وتامها: "..... من البشر أحدا فقولني إني نذرت

للرحمن صوما فلن أكلم اليوم إنسيا "

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

وهي قراءة طلحة وأبي جعفر وشيبة ، كما في البحر المحيط ١٨٥/٦ .

قال ابن جني : وأما قراءة طلحة " فإما ترين " فشاذة " ولست أقول : إنها لحن؛

لثبات علم الرفع، وهو النون في حال الجزم ، لكن تلك لغة..... المحتسب

.٤٢/٢

(٣) وقد ذكر ذلك في بعض تصانيفه كـ " شرح الكافية الشافية ١٥٩٢/٣ ، وشواهد

التوضيح ٧٢ ، وذلك حملا لها على "لو" الشرطية .

وهو محمد بن عبد الله بن مالك الطائي هكذا نسبه ، كما جاء بخطه في أول

شرحه لعمدته، وهو من أعلام النحو في بلاد الأندلس ، لقب بسببويه عصره ؛ لِمَا

خلفه من تراث جَمِّ في العربية ما بين منظوم ومنثور ، ولاسيما في النحو والتصريف

اللذين كانا فيهما بحرا لا يشق لجه، توفي سنة ٦٧٢هـ بدمشق.

انظر ترجمته في: نفح الطيب للمقري ٢٢٢/٢ ، وبغية الوعاة للسيوطي ١٣٠/١ .

(٤) كأبي حيان : التذييل ٨٤١/٦ (رسالة)، والمرادي : شرح التسهيل ٣٧٤/٤ (رسالة)

، وابن عقيل المساعد ١٥٦/٣ .

(٥) في (ب) و(ج) " الشرطية".

(٦) هي من الشهرة بمكان، وقد رويت عن كثير من الصحابة والتابعين وتوفيت سنة ٥٧

هـ ، وقيل سنة ٥٨ هـ ، ودفنت بالبقيع -رضى الله تعالى عنها-.

: "إن أبا بكر رجل أسيف (٢)، وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس" (٣)،
ذكره ابن مالك (٤)، وغيره (٥).

والثاني: في أي موضع عملت " (٦) إذا" الشرطية الجزم بإجماع
النحاة؟

والجواب: أن ذلك فيما إذا وقعت في الشعر (٧)، كقول الشاعر:

-
- انظر ترجمتها في : كتاب نسب قريش لأبي عبد الله الزبيري ص ٢٧٦، وأسد الغابة في
معرفة أسماء الصحابة لعز الدين بن الأثير ٧/١٨٨ - ١٩٢.
- (١) ساقط في الأصل ، وهو من (ب) و(ج).
(٢) أسيف بمعنى سريع الحزن والبكاء.
(٣) هذا الحديث قالته السيدة عائشة (أم المؤمنين) حينما اشتد على سيدنا رسول الله ﷺ
المرض، وأمر أبا بكر ﷺ أن يصلي بالناس .
وقد جاء في مسند الإمام أحمد ٤٣/٦٠ براويتين : الرواية المذكورة على الإهمال ،
والرواية الأخرى : "متى يقيم" على الأعمال .
وانظره في : صحيح البخاري ١/١٤٣ ، وصحيح مسلم ١/٣١٣ .
- ونظير حديث عائشة ما قاله أبو جهل - لعنه الله تعالى - لأبي صفوان " متى يراك
الناس قد تخلفت ، وأنت سيد أهل الوادي تخلفوا معك " بإثبات ألف "يراك" بعد " متى"
الشرطية ، وكان حقها أن تحذف ، فيقال: " متى يرك " . انظر: شواهد التوضيح ص
٧١.
- (٤) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٥٩١، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٩٨.
- (٥) ابنه "بدر الدين" في تكملة شرح التسهيل ٤/٨٢، وأبو حيان في التذييل ٦/٨٤١
(رسالة)، والمرادي في شرح التسهيل ٤/٣٧٤ (رسالة) . وقد حكم عليه ابن مالك
بالشدوذ، وغيره بأنه شيء غريب .
- (٦) في الأصل " عمله" تحريف.
(٧) كما في نصوص مشاهير النحاة .

قال سيبيويه : " وقد جازوا بها في الشعر مضطرين ، شبهوها بـ "إن" حيث رأوها لما يستقبل ، وإنه لا بد لها من جواب ، فهذا اضطرار ، وهو من الكلام خطأ " .
الكتاب ٦١/٣ ، ٦٢ . وانظر : المقتضب ٥٥/٢ ، والأصول في النحو ١٦٠/٢ ،
وذلك مقيد بأمرين :

أحدهما : إرادة معنى الشرط كما قيدها الشارح بقوله : "الشرطية" .
والآخر : كونها بمعنى "متى" . انظر : شرح الكافية للرضي ١٠٩/٢ .
وعملها الجزم - إذ ذاك - إما بالحمل عليها كما في التسهيل ص ٢٣٧ ، أو
بالقياس على " إذ ما" كما في شرح المفصل ٤٧/٧ .
وقد خالف في ذلك الكوفيون وابن مالك فأجازوا الجزم بها مطلقا : شعرا ونثرا .
انظر : معاني القرآن للفراء ١٥٨/٣ ، ومجالس ثعلب ٧٤/١ ، وتسهيل الفوائد
ص ٢٣٧ ، وشواهد التوضيح ص ٧٢ ، وإن حكم عليها بالندرة في الاختيار .
أي : فالجزم عدم الجزم بها ، وإن كان فيها معنى الشرط كما في قول كعب بن
زهير : (الخفيف)

وَإِذَا مَا أَشَاءَ أَبْعَثَ مِنْهَا مَطْلِعَ الشَّمْسِ نَاشِطًا مَذْعُورًا

(ديوانه ص ٢٩)

وذلك لمفارقتها لما قيس عليه ؛ إذ هي في مذهب الصفة ، وبذا تكون صلة للفعل
الذي يكون قبلها ، أو بعد الذي يليها . انظر : مجالس ثعلب ٧٤/١ .
وقيل : فلما تقرر من أن الحدث الواقع فيها مقطوع به في أصل الوضع ، فلم
يرسخ فيه معنى "إن" الدال على الفرض والتقدير انظر : شرح مغني
اللبيب للداميني ص ٤٩٧ .

استغن ما أغناك ربك (١) بالغنى وإذا تُصِبَّكَ خِصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ (٢)

ق:

[١٥] وَأَيْنَ "مَا" الْمَوْصُولَةُ الْخُرُوفِيَّةُ كَأَخْتَهَا (٣) "أَنَّ" (٤) عَمَلًا سَوِيَّةً (٥)؟

وأقول: حاصل هذا البيت في (أي) (٦) موضع وقعت "ما" التي هي موصول حرفي مساوية لأختها "أَنَّ" التي هي موصول (حرفي) (٧) - أيضا - في عمل النصب؟

- (١) من (ب) و (ج) ، وفي الأصل "ربنا" ولا يستقيم به الوزن .
- (٢) هكذا ورد بالأصل ، ومعناه : أظهر الجمال وعدم الحاجة ، أو كُلُّ الجميل ، وهو الشحم المذاب كما في الصحاح ١٦٦١/٤ .
- وفي النسختين (ب) و (ج) "تحمل" - بالمهملة - ومعناه : تكلف حمل هذا المشتقة .
- والبيت من بحر الكامل ، اختلف في قائله ، قيل : عبد قيس بن خفاف (شاعر إسلامي) ، وقيل حارثة بن بدر الفدائي .
- وفي البيت إعمال لـ "إذا" الجزم ، وتشبيه لها بـ "متى" ، وهو كثير في الشعر ، كما قال ابن مالك في كتابه : شواهد التوضيح ص ٧٢ .
- وانظر البيت في: الأصمعيات ص ٢٣٠ ، والمفضليات ص ٣٨٥ وفيها "استغن" بزيادة الواو ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٨ ، وهمع الهوامع ٢٠٦/١ ، والأشموني مع الصبان ١٣/٤ ، وخزانة الأدب ٢٤٣/٤ . عرضا .
- (٣) المثبت من (ج) ، وفي الأصل و (ب) "لأختها" .
- (٤) في (ب) "إن" - بكسر الهمزة - خطأ .
- (٥) المثبت من (ب) و (ج) ، وفي الأصل "بالسوية" وبها لا يستقيم الوزن .
- (٦) ما بين القوسين ساقط من (ج) .
- (٧) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

والجواب: أن ذلك فيما روي من قوله ﷺ: "كما تكونوا يولى (١) عليكم" (٢). هكذا أورده ابن الحاجب (٣) بحذف النون (٤).

ق:

[١٦] وَأَيْنَ جَاءَ جَزْمٌ "لَنْ، وَأَنْ" عَلَنٌ وَجَاءَ (٥) - أَيُّضًا - ثَابِتًا إِهْمَالٌ "أَنْ"؟

وأقول: اشتمل هذا البيت على ثلاثة ألفاظ:

أحدها: في أي موضع عملت "لن" الجزم؟

- (١) في (ب): "يول" بإسقاط حرف العلة بلا موجب.،
(٢) الحديث المذكور أخرجه الديلمي في (مسند الفردوس) ٣/٣٠٥، والعجلواني في (كشف الخفاء) ٢/١٨٤، والسخاوي في (المقاصد الحسنة) ص ٥١٩، ٥٢٠، وعليها فلا وجه للاستشهاد به هنا، وهذا هو المعروف في الرواية، كما نص ابن هشام في كتابه: مغني اللبيب ٢/٦٩٧.
(٣) هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بـ "ابن الحاجب النحوي" من إسنا الصعيد، حفظ القرآن صبيًا، وبرع في شتى العلوم، ولا سيما النحو فصنف فيه: الكافية وشرحها، والإيضاح، والشافية وشرحها في التصريف، توفى سنة ٦٤٦ هـ بالإسكندرية، ويقال: إنه لقب بذلك لأن أباه كان حاجبا للأمير عز الدين موسك الصّلاحي.
انظر: ترجمته في: وفيات الأعيان لابن خلكان ٣/٢٤٨، وبغية الوعاة ٢/١٣٤.
(٤) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٣٤، وقد علق عليه بأن الوجه فيه إثبات النون، وأن المساواة بين الحرفين عملا أبعد، ومن ثمّ يمكن تخريجه على أحد هذين الوجهين:
١- أن حذف النون جاء على رأي الكوفيين الذين ينصبون بـ "كما" كما في الإنصاف ٢/٥٨٥. ٢- أن ذلك لغة لبعض العرب.
قال الصبان: "قال الدماميني: ولا حاجة إلى جعل "ما" - هنا- ناصبة، فإن في ذلك إثبات حكم لها لم يثبت في غير هذا المحل، بل الفعل مرفوع، ونون الرفع محذوفة، وقد سمع نثرا ونظما"
حاشية الصبان على الأشموني ٣/٢٨٧.
(٥) المثبت من (ب) و(ج)، وفي الأصل: "وجد".

والجواب: أن ذلك (في) (١) لغة (لبعض) (٢) العرب، يقولون في: (ج)
لن يقوم (٣): "لن يَقمَ" بالجزم.

حكى هذه (اللغة) (٤) ابن مالك في "التوضيح" (٥) عن الكسائي (٦)
ووافقه عليها (٧).

واللغز الثاني: في أي موضع عملت "أن" المصدرية الجزم؟
والجواب: أن ذلك في لغة لبعض العرب، يقولون: "عجبنى أن
تَضْرِبَ" - بسكون الباء - (٨).

-
- (١) زيادة من (ب) و(ج) .
(٢) ساقط من (ج) .
(٣) ساقط من (ج) .
(٤) في الأصل "لغة" بالتثكير ، والمثبت من (ب) و(ج).
(٥) شواهد التوضيح ص ٢١٧ وبها خرَّج الحديث الوارد عن عبد الله بن عمر - قول
الملك له في النوم : "ولن تُرْعَ" في إحدى روايته - كما في صحيح البخاري ج
٤٩/٢ برقم ١١٢١ (باب فضل قيام الليل) ، لكن وجه الجزم - هنا- أن يكون
سكن عين الفعل "تراع" للوقف ، ثم شبهه بسكون الجزم ، فحذف الألف قبله ، كما
تحذف قبل سكون المجزوم ، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف .
(٦) أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي ، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القراء
السبعة المشهورين ، صنف : معاني القرآن ، ومختصر في النحو، والقراءات
والمصادر والحروف وغيرها ، توفى سنة ١٨٢ هـ أو ١٨٩ هـ بالري على الخلاف .
انظر ترجمته في: طبقات النحويين للزبيدي ص ١٢٧، وبغية الوعاة ١٦٢/٢ .
(٧) ومن حكاها عن الكسائي - أيضا : اللحياني في نوادره كما في البحر المحيط
٤٨٨/٨ .
وأبو حيان في تذكرة النحاة ص ١٨١ ، وقد علق عليها بقوله : " وليس ذلك مما
يلتفت إليه".
(٨) ومما جاء عليها قول امرئ القيس :
(الطويل)

حكى هذه اللغة أبو عبيدة (١)، [أو] (٢) اللحياني (٣)، وبعض الكوفيين (٤).

قال ابن عقيل (٥) بعد نقلها عن المذكورين:

إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وَلَدَانُ أَهْلَانَا تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبُ

هكذا أنشده الفراء ، وعلق عليه الفارسي بقوله : " وإنشاد الفراء خطأ فاحش؛ لأنه جزم بـ "أن" . المسائل البصريات ١/٢٥٩. وانظر: شرح أبيات المغني للبغدادي ١/١٢٩.

(١) أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي البصري ، روي عنه جمع من البغداديين ، صنف : مجاز القرآن، وغريب الحديث، وغيرهما ، توفي سنة ٢١٠ هـ . انظر ترجمته في: طبقات الزبيدي ص ١٧٥، ١٧٨، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي ١٣/٢٥٢.

وهذه اللغة لم أقف عليها في كتابه " مجاز القرآن" وانظر: التذييل ٦/٥٢٠ رسالة، والجنى الداني ص ٢٢٦.

(٢) الواو زيادة من المحقق ، ليستقيم بها السياق.

(٣) اللحياني هو أبو الحسن علي بن المبارك من بني لحيان ، أخذ عن البصريين والكوفيين ، وله كتاب النوادر ، توفي سنة ٢٢٠ هـ . انظر ترجمته في : طبقات الزبيدي ص ١٩٥، وبغية الوعاة للسيوطي ٢/١٨٥. وقد حكى أنها لغة بني صباح من ضبة ، كما في التذييل ٦/٥٢٠ رسالة، والجنى الداني ص ٢٢٦، والأشموني مع الصبان ٣/٢٨٤.

(٤) يقصد أبا جعفر الرؤاسي، قال ابن الناظم في تكلمته لشرح التسهيل ٤/١٣: "... وجدت بخط الجواليقي أن سلمة أخبر عن الفراء عن الكسائي عن الرؤاسي ، قال : فصحاء العرب ينصبون بـ "أن" وأخواتها الفعل ، ودونهم قوم يرفعون بها ، ودونهم قوم يجزمون بها". أ. هـ.

(٥) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل ، ولد سنة ٦٩٨ هـ قال عنه = الإسنوي في طبقاته : " وكان إماما في العربية والبيان ، وقد خلف الكثير من المصنفات ، منها في النحو : شرحاه على الألفية والتسهيل ، توفي سنة ٧٦٩ هـ

" فالصواب إثباتها" (١).

واللغز الثالث: في أي موضع وقعت (٢) " أن" المصدرية مهملة غير

عاملة ؟

والجواب: أن ذلك في قوله - تعالى - : ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ (٣)

على قراءة ابن محيصن (٤) برفع " يتم" على إهمال "أن" (٥).

بالقاهرة . انظر ترجمته في : بغية الوعاة ٤٧/٢ ، ٤٨ .

(١) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٦٦/٣ ، وقد علّق على هذه اللغة بأنها قليلة.

(٢) في (ج) "وقت" تحريف .

(٣) سورة البقرة من الآية ٢٣٣ .

(٤) ابن محيصن : محمد بن عبد الرحمن السهمي ، أحد الأئمة الأربعة أصحاب

القراءات الشاذة بعد العشرة ، وله رواية في كتابي : المبهج ، والروضة ، وهما قراءات

، توفي سنة ١٢٢ هـ بمكة المكرمة . انظر ترجمته في : غاية النهاية في طبقات القراء

لابن الجزري ١٦٧/٢ .

(٥) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٦٢/٣ ، ونسبت هذه القراءة إلى مجاهد -

أيضا- في بعض المصادر. انظر: مختصر الشواذ لابن خالويه

صد ١٤١ ، والإنصاف ٥٦٣/٢ ، والبحر ٢١٣/٢ .

وإهمال " أن" - هنا- بالحمل على أختها " ما" المصدرية كما هو مذهب البصريين

، وعليه بعض المتأخرين، وقيل : هو لغة لبعض العرب . انظر: الإنصاف

٥٦٣/٢ ، وشرح السيرافي على الكتاب ٨٠/١ ، وشرح المفصل ١٤٣/٨ ، ١٤٤ ،

والجنى الداني صد ٢٢٠ ، ومغني اللبيب ٦٩٧/٢ ، والأشْمُونِي على الصبان

٢٨٧/٣ .

وهذا أمر غير مسلم ، فقد اعترضه أبو حيان في البحر ٢١٣/٢ بأنه لا يحفظ =

" أن" غير ناصبة إلا في الشعر والقراءة المنسوبة إلى مجاهد وما سببه هذا لا

تبنى عليه قاعدة ، وكما نظره الدماميني في شرح المزج ١٧١ باحتمال كون

ق:

[١٧] وَأَيْنَ "لَمْ" جَاءَتْ عَيَانًا وَذَاتَ نَصْبٍ قَدْ حَكَاهُ النَّقَلَةُ؟

وأقول: اشتمل هذا البيت (١) على لغزين:

الأول: في أي موضع وقعت "لم" مهمله غير عاملة؟

والجواب: أن ذلك في لغة (لبعض العرب) (٢) يقولون: "لم يقوم" برفع

الفاعل (٣). حكى هذه اللغة (٤) ابن مالك (٥).

واللغز الثاني: في أي موضع وقعت "لم" ناصبة للفاعل؟

المضارع في الآية مسندا إلى ضمير الغائبين ، عائداً على "من" رعاية لمعناها بعد

رعاية لفظها . وانظر: حاشية الدسوقي على المغني ٣٠/١ .

(١) في (ب) " هذا البيت يشتمل " ، وفي (ج) " هذا البيت اشتمل".

(٢) وقيل : ضرورة ، وهو مذهب الفارسي وابن جني وأبو حيان كما في : الخصائص

٣٨٨/١ ، وارتشاف الضرب ٥٤٦/٢ ، وقيل : شاذ انظر: سر صناعة الإعراب

١٩/٢ ، وشرح المفصل ٩/٧ .

(٣) وذلك حملا على أحد هذين الحرفين النافيين : "لا" و"ما" ، وهو الأولى .

ووجه الحمل أنها حروف نفي ، وهي تشبه بعضها بعضا ؛ لدالاتها عليه ، ألا

تري إلى قول الأعشى :

أَجِدُّكَ لَمْ تَغْتَمِضْ لَيْلَةً فَتَرْتَرُهَا مَعَ رُقَادِهَا

فاستعمل "لم" في موضع الحال ، وإنما ذلك من مواضع "ما" النافية للحال. انظر

: الخصائص ٣٨٨/١ .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢٨/١ .

وقال في (شرح عمدة الحفاظ) ص ٢٦٩ ، " ويدل على إهمال "لم" حملا على "

لا" ما أنشده أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من قول الشاعر :

لَوْلَا فَوَارِسُ كَانُوا غَيْرُهُمْ صُبْرًا يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ، لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ

والجواب: أن ذلك في لغة لبعضهم (١) يقولون: "لم يقوم" (٢) بنصب الفعل (٣) حكى هذه اللغة اللحياني وغيره (٤).

ق:

[١٨] وَأَيَّنَ نَدَفْعُهَا (٥)، وَالْغَيْتُ "إِذَا" وَجَمُّوعُ الشُّرُوطِ قَدْ حَوَتْ؟

وأقول: هذا البيت يشتمل على لغزين:

الأول: في أي موضع حذف الفعل الذي تدخل عليه "لم" ؟

والجواب أنه في قول: الشاعر:

(١) أي: العرب ، قال ابن مالك : " وزعم بعض الناس أن النصب بـ "لم" لغة ؛ اغتراراً بقراءة بعض السلف : " ألم نشرح لك صدرك " بفتح الحاء ويقول الراجز :
مِنْ أَيِّ يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أَفِرُّ؟ أَيُّومَ لَمْ يُفْدَرَ أَمْ يَوْمَ قُدِرَ؟

وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ؛ ففتح لها ما قبلها ثم حذفت ونويت . شرح الكافية الشافية ٣/١٥٧٥ ، ١٥٧٦ .

(٢) في (ج) " لم يقم " بالنصب وحذف عين الفعل - خطأ .

(٣) في الأصل " موضع الفعل " وما أثبتته - هو الصواب - من (ب) و(ج) ؛ لإمكانية نصبه لفظاً في المثال .

(٤) انظر: النوادر صد١٦٤ ، وتذكرة النحاة صد١٨١ .

ويقصد بغير اللحياني الكوفيين، كما في (شرح القصائد السبع الطوال) لابن الأنباري.

(٥) أي : فعل " لَمْ " ، والنُدُّ : معناه الشرود، كما في مقاييس اللغة لابن فارس

٣٥٥/٥ ، والقاموس ١/٣٢٢ ، وفي النسخة (ب) " ينوي " وكلاهما مستقيم .

احْفَظْ وَدِعْتَكِ الَّتِي اسْتُدْعَتْهَا (١) يَوْمَ الْأَعْرَابِ، إِنَّ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ (٢)

الأصل: وإن لم تَصِلْ (٣)، فحذف الفعل (٤).

واللغز الثاني في أي موضع ألغيت (٥) "إذا" مع استيفائها (٦) شروط
إعمالها؟ (أي مع أن المعروف أنها إذا استوفت الشروط يجب
إعمالها) (٧).

(١) في (ب) "أودعتها".

(٢) البيت من الكامل، وهو لإبراهيم بن هرمة (ت ١٥٠ هـ) في ديوانه ص ١٩١، وقوله:
"الأعارب": يوم معهود من أيام العرب، ويروى: "الأغارب" - بالغين المعجمة
والراء المهملة - أي: الأبعاد، وقد استشهد بالبيت على حذف مجزوم "لم" ضرورة
وانظره في: الجنى الداني ص ٢٦٩، ومغني اللبيب ٢٨٠/١، والتصريح ٢٤٧/٢،
وخزانة الأدب ٨/٩.

(٣) أي: بالبناء للفاعل هكذا قدره النحاة، ونسب لأبي الفتح البعلي تقديره يـ "لم توصل"
بالبناء للمفعول، فيكون ما قبله مثله. انظر: خزانة الأدب ٨/٩، ٩، والدرر اللوامع
للشنقيطي ١٧٧/٢.

(٤) قال ابن يعيش: "وربما شبهوا "لم" بـ "لما"، وحذفوا الفعل بعدها "شرح المفصل
١١١/٨. والحذف - هنا - بابه الضرورة كما ذكر الشارح، ويؤيده ما ذكره ابن
عصفور: "وإنما لم يجز الاكتفاء بـ "لم" وحذف ما تعمل فيه إلا في الشعر؛ لأنها
عامل ضعيف، فلم يتصرفوا فيها بحذف معمولها في حال السعة....." ضرائر
الشعر ص ١٨٤.

وانظر: تكملة شرح التسهيل ٦٥/٤، والتذليل ٧٧٥/٦ رسالة.

(٥) المثبت من (ب) و(ج)، وفي الأصل: "ألقيت" تحريف.

(٦) المثبت من (ب) و(ج)، وفي الأصل: استيعابها.

(٧) ما بين القوسين ساقط من (ب) و(ج).

= شروط إعمالها، هي: ١- التصدير في الجملة.

والجواب: أن ذلك في لغة لبعضهم، يقولون: "إذا أزورك" برفع " أزورك" - مع قصد الاستقبال، حكى هذه اللغة عيسى بن عمر (١).

قال ابن عقيل (٢): " وأثبتها البصريون (٣) رجوعاً إلى نقله" (٤)

٢- استقبال المضارع بعدها .

٣- اتصالها ، أو انفصالها بالقسم أو بـ "لا" النافية.

قال ابن مالك : " واغتر ذلك في " إذن " ؛ لأنها غير ممتزجة بما تعمل فيه امتزاج غيرها" شرح الكافية الشافية ١٥٣٦/٣ .

وانظر: الجنى الداني ٣٦١ ، ٣٦٣ ، ومغني اللبيب ٢١/١ ، ٢٢ .

(١) في الأصل : " عمرو" تحريف، وهو عيسى بن عمر الثقفي ، أحد شيوخ سيبويه، كان ثقة عالماً بالعربية والقراءات ، وهو صاحب كتابي الجامع ، والإكمال ، توفي سنة ١٤٩ هـ .

انظر ترجمته في : طبقات اللغويين للزبيدي ص ٤٠-٤٥ ، ونزهة الألباء لأبي البركات الأنباري ص ٢١ ، ٢٣ .

قال سيبويه : " وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون : إذن أفعلُ ذاك ، في الجواب، فأخبرت يونس بذلك . فقال: لا تبعنن ذا ولم يكن ليروي إلا ما سمع ، جعلوها بمنزلة "هل" و"بل" . الكتاب ١٦/٣ .

(٢) المساعد ٧٢/٣ وفيه يقول ابن عقيل : " وهي لغة نادرة أثبتتها البصريون رجوعاً إلى عيسى....." .

(٣) ووافقهم أحمد بن يحيى المعروف بـ " ثعلب" ، وأنكرها سائر الكوفيين . انظر: همع الهوامع ٧/٢ .

(٤) قال أبو حيان: " ورواية الثقة مقبولة ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ إلا أنها لغة نادرة جداً ، ولذلك أنكرها الكسائي والفراء على اتساع حفظهما، وأخذهما بالشاذ والقليل " . التنزيل ٥٦١/٦ رسالة.

ق:

[١٩] وَأَيْنَ وَأُو الْعَطْفِ كَالْبَاءِ أَتَتْ وَمَثَلُ فَائِهِ "إِلَى" مَعْنَى غَدَتْ؟

وأقول: هذا البيت اشتمل على لغزين:

الأول: في أي موضع استعملت " الواو " بمعنى " الباء "؟

والجواب: أن ذلك في قول العرب: " أنت أعلم ومالك " فالواو - هنا -

بمعنى الباء، قاله جماعة (١).

قال ابن هشام في المغني (٢):

" وهو ظاهر (١) " (٢).

(١) قال سيبويه: " وزعم الخليل أنه يجوز: بعث الشاة شاة ودرهم" إنما يريد: شاة بدرهم، ويجعل " بدرهم" خبراً لـ " شاة"، وصارت الواو بمنزلة الباء في المعنى..... الكتاب ١/٣٩٣.

وممن نص على أن الواو - هنا - بمعنى الباء الجرمي والهروي والفرسي. انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ٤/٨٥، والأزهية صد٢٣٢، وكتاب الشعر ١/٢٤٦، ٢٥٠. وهذا الاستعمال ليس من قبيل البديل التصريفي الذي يلحظ فيه قرب المخرج أو اتحاده؛ لأنه يقتضي الاشتراك في العمل، وإنما هو من باب ترك كلمة والإتيان بأخرى مثلها، لتقارب معناهما، فالباء للإصاق، والواو للجمع. انظر: الأشباه والنظائر ٤/٥٨.

(٢) ذكر ابن هشام مجيء الواو بمعنى الباء في كتابه " المغني " في موضعين:

الأول: ٣٥٨/٢ في حديثه عن أوجه استعمال الواو خارجة عن مطلق الجمع، وهو ما نص عليه الشارح.

الثاني: ٦٣٠/٢ تحت " حذف الخبر"، قال: " وأما أنت أعلم ومالك فمشكل..... والوجه فيه أن الأصل: " بمالك"، ثم أنيبت الواو مناب الباء؛ قصداً للتشاكل اللفظي، لا للاشتراك المعنوي" أ.هـ.

واللغز الثاني: في أي موضع استعملت " إلى " بمعنى الفاء العاطفة؟
والجواب: أن ذلك في قول الشاعر:
وَأَنْتِ الَّتِي (٣) حَبَّيْتِ شَعْبًا (٤) إِلَيْنَا بَدَا
إِلَيْنَا وَأَوْطَانِي (٥) بِإِلَادٍ سَوَاهُمَا (٦)
قال ابن هشام في المغني (٧): " إن " إلى " - (هنا) (١) - بمعنى

- (١) من (ب) و(ج) ، وفي الأصل " خلا هي " تحريف.
(٢) وجه الظهور أمران :
١- مخالفته لما عليه إطباق النحويين من أن الواو العاطفة للمفرد تقتضي التشريك في اللفظ والمعنى .
٢- إنابة العرب واو العطف عن باء الجر إنما هو واقع لعدة أوجه :
أولها: التوسع في الكلام .
ثانيها: التناسب بين اللفظين المتجاورين .
ثالثها: إفادة الحرف الواحد مفاد معنى الحرفين معا .
فالواو - في المثال - تفيد معنى الإلصاق؛ لنيابتها عن الباء ، وتفيد مشاركة الاسمين في الإعراب لفظا ؛ اعتبارا بأصلها وظاهر لفظها . انظر: الأشباه والنظائر ٨٥/٤
(٣) في (ب) " الذي " .
(٤) من (ج) وفي الأصل " شعبا - بالمهمله - تصحيف ، وفي (ب) شعبان تحريف .
(٥) من (ب) و(ج) ، وفي الأصل " وأو حلاني " تحريف .
(٦) البيت من الطويل ، قاله جميل بثينة ، وهو في ديوانه صد ١٢٣ لكن برواية :
لَعَمْرِي لَقَدْ حَسَنْتِ شَعْبًا إِلَى بَدَا

كما وجد هو وما بعده في ديوان كثير عزة صد ٣٦٣ ، مع بيتين بعدهما ، ورواية
الثاني منهما :
وَحَلَّتْ بِهِدَا حَلَّةً ثُمَّ أَصْبَحَتْ

وانظرهما في : مغني اللبيب ١/١٦٢ ، وهمع الهوامع ٢/١٣١ ، وخزانة الأدب
٩/٤٦٢ ، وديوان المعاني لأبي هلال العسكري ١/٢٦٠ ، وشرح الحماسة للتبريزي
٣/١٤١ ، ومعجم البلدان ١/٣٥٦ ، وتاج العروس ١/٣٢٢ .
(٧) ١/١٦٢ ، ١٦٣ .

الفاء (العاطفة) (٢) ؛ إذ المراد شغبا فبدا، وهما موضعان (٣)، ويدل على
إرادة الترتيب قوله بعد:

حَلَّتْ بِهَذَا حَلَّةٌ ثُمَّ حَلَّةٌ بِهَذَا فَطَابَ الْوَادِيَانِ كِلَاهُمَا

وهذا معنى غريب ؛ لأنني (٤) لم أر من ذكره " انتهى (٥).

ق:

-
- (١) ما بين القوسين ساقط من (ج).
(٢) ساقط من الأصل ، وهو من (ب) و(ج).
(٣) أما "شغب" : فمنهل بين طريق مصر والشام ، و"بدا" : موضع بين طريق مكة
والشام ، ومن الأول " زكريا بن عيسى الشغبي المحدث" (لم أفق على وفاته) ، ومن
الثاني : "ابن شهاب الزهري الفقيه" (١٢٤هـ).
انظر: معجم ما استعجم لأبي عبيد البكري ٢٣٠/١ ، والقاموس المحيط ٨٩/١ .
قال البغدادي : " قال العسكري في كتابه : "التصحيح" : هما من بلاد عُذرة ،
يريد أنهما من بلاد اليمن " خزنة الأدب ٩/٤٦٤ .
(٤) في (ج) " فإني".
(٥) عقب الدماميني على ما قاله صاحب المغني بقوله: " وحقهم ألا يذكره مستندين إلى
هذا الدليل ؛ فإننا لا نسلم إرادة الترتيب في البيت الأول؛ لاحتمال أن تكون " إلى " فيه
للمعنى ، كما يقول الكوفيون ، أو متعلقة بمحذوف إن لم نقل بذلك ، والمعنى : وأنت
التي أحببت شغبا مع بدا أو مضموما إلى بدا ، والبيت الثاني لا يدل على إرادة
الترتيب في الأول ؛ إذ حلولها بأحد المكانين بعد حلولها بالآخر لا يقتضي أن المكان
الأول حبيب إليه أولا بسبب حلولها فيه ، وأن الثاني حبيب إليه بعد ذلك ؛ لحلولها به ؛
إذ من الجائز أن يكون حبُّ المكانين حصل في آن واحد بعد حلولها فيهما على
الترتيب ، ثم لو سلم دلالة البيت الثاني على الترتيب في الأول لم يدل على دعواه أن
" إلى " فيه بمعنى الفاء ؛ لأن الترتيب الواقع في الثاني إنما هو بـ " ثم " لا بالفاء". شرح
المنزج ص ٨١٤ ، وانظر: شرح أبيات المغني للبغدادي ٢٩/٤ ، والدرر اللوامع
للسنقيطي ٤١٦/٢ .

[٢٠] وَأَيْنَ أَوْجِبُوا بِأَلَا تَعْوِيضٍ سُقُوطاً (يا) (١) فِي الشَّرِّ لَأَلَا تَقْرِيضٍ؟

(و) أقول: حاصل هذا البيت في أي (موضع) (٢) أوجب النحاة حذف (يا) (٣) التي هي حرف ندا (٤)؟

والحال أن حذفها من غير تعويضها بشيء واقع في النثر، لا القريض، أي: الشعر.

وأشرت بقولي: " بلا تعويض " إلى " اللهمَّ فَإِنْ أَصْلَهَا: يا الله، فحذفت (٥) " يا " وَعُوْضٌ عَنْهَا الميم المشددة في الآخر (٦)، فلزم حذفها ؛ إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعووض عنه (٧).

(١) المثبت من (ب) و (ج) ، وفي الأصل " ياء " ، وبها لا يستقيم الوزن .

(٢) من (ب) و (ج) .

(٣) في الأصل " ياء " بالمد .

(٤) بالقصر ، وفي (ب) " نداء " بالمد ، والهمزة فيه منقلبة عن الواو ، وكلا الوجهين

مشهور، ومستعمل . انظر: حاشية الصبان على الأشموني ١٣٣/٣ .

(٥) من (ب) وفي الأصل " حذفت " دون الفاء ، وفي (ج) " فحذف " دون التاء .

(٦) هذا مذهب البصريين . قال سيبويه : " وقال الخليل - رحمه الله - : " اللهم نداء ،

والميم - ها هنا - بدل من " يا " . الكتاب ١٩٦/٢ ، وانظر: المقتضب ٢٣٩/٤ ،

والأصول في النحو ٣٣٨/١ ، وعليه كثير من المتقدمين والمتأخرين . انظر:

الإنصاف ٣٤١/١ وما بعدها ، والخصائص ٢٦٥/١ ، والتبصرة والتذكرة ٣٤٦/١ ،

وشرح المفصل ١٦/٢ ، والتذييل ٢٣٠/٥ (رسالة) ، والفاخر ٥٢٥/٢ ، وهمع الهوامع

١٧٨/١ .

قال الصبان في حاشيته على الأشموني ١٤٦/٣ : " واختيرت الميم عوضاً عن "

يا "؛ للمناسبة بينهما ، فإن "يا" للتعريف والميم تقوم مقام لام التعريف في لغة حمير

.... وكانت مشددة ؛ ليكون العوض على حرفين كالمعووض ."

وذهب الفراء بأن الميم - هنا - بقية جملة محذوفة ، وأصله " يا الله أمنا بخير " .

انظر: معاني القرآن ٢٠٣/١ .

(٧) إلا في الشعر خاصة كما في قول الرجز:

وأشرت بقولي: " في النثر، لا القريض " إلى أن حذف " يا " من المنادى في الشعر ؛ لأجل استقامة الشعر، فإن (قياس ما نصوا عليه من أنه يجب صرف الاسم الذي لا ينصرف في الشعر إذا لم يصح وزنه إلا بصرفه - أنه يجب حذف "يا" من المنادي في الحالة المذكورة، وإن لم ينص أحد (١) - فيما علمت - على ذلك لكنه) (٢) قياس جلي.

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ اللَّمَّا أَقُولُ : يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

(الطويل)

وقول الشاعر :

هُمَا نَفَثَا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوِيَّهَما عَلَى النَّابِجِ الْعَاوِي، أَشَدُّ رِجَامِ

فجمع بين الميم والواو ، وهي عوض منها لضرورة الشعر . انظر: الإنصاف
٣٤٧/١ .

(١) بل نص على ذلك سيبويه ، قال : " وقد يجوز حذف "يا" من النكرة في الشعر " وأنشد بيت العجاج :

جَارِي لَا تُسْتَنْكِرِي عَذِيرِي

الكتاب ٢/٢٣٠ ، ٢٣١ ، كما نص عليه المبرد في كتابه " المقتضب " ٤/٢٥٨ ، ٢٥٩ ، قال : "... فدعوته أن حذف "يا" منه غير جائز ؛ لأنه لا يجمع عليه أن يحذف منه الموصوف وعلامة النداء إلا أن يضطر شاعر ، فإن اضطر كان له أن يحذف منها علامة النداء". وانظر : الأصول في النحو لابن السراج ١/٣٣٨ .
(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج).

والجواب عن اللغز المذكور أن يتصور في (كل) (١) مَثَلٍ اشتمل على حذف "يا" النداء، كما في قولهم: "أصبح ليلٌ"، وهذا مثل يستعمل في شدة طلب الشيء (٢)، وأصله: أصبح يا ليل، فحذف "يا" النداء (٣)؛ وإنما كان حذفها - هنا - واجبا ؛ لأنها لو (٤) ذكرت لتغير المثل، وقد صرحوا بأن المثل لا يجوز تغييره مطلقا (٥).

ق:

[٢١] وَحَكْمُوا لِلْفِعْلِ بِالتَّصْغِيرِ كَلِمٌ مِنْ غَيْرِ مَا نَكِيرِ

(و) أقول: حاصل (هذا البيت) (٦) في أي موضع اتفق النحويون على جواز تصغير الفعل؟

والجواب: أن ذلك في " أفعلَ " التعجب، مثل قولك: " ما أحسنَ زيداً"،

(١) ما بين القوسين ساقط من (ب).

(٢) كما في مجمع الأمثال للميداني ١/٤٠٣، ٤٠٤، والمستقصى في أمثال العرب للزمخشري ١/٢٠٠، ويروى أن أول من قالته " أم جندب" زوج امرئ القيس ، حيث إنها كرهته، فظلت تقول: أصبح ليل ، ومعناه : صر صبحا يا ليل.

(٣) قال سيبويه: " وقد يجوز حذف " يا " من النكرة في الشعر وقال في مَثَلٍ: " افتدِ مخنوقٌ، " وأصبح ليلٌ " ، و " أطرق كَرًا " ، وليس هذا بكثير ولا بقوي" الكتاب ٢/٢٣٠، ٢٣١.

(٤) في (ج) " إذ لو".

(٥) وبأن الأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر ؛ لكثرة الاستعمال لها . انظر: المقتضب ٤/٢٦١ .

(٦) ما بين القوسين من (ب) و(ج).

فإن الكوفيين (١) جَوَّزوا تصغيره ؛ لأنه عندهم (اسم، ونصَّ البصريون على جواز تصغيره - أيضا- (٢) وإن كان عندهم) (٣) فعلا ؛ حملا له على اسم التفضيل ؛ لشبهه (٤) به وزناً، وأصلاً، وإفادة للمبالغة (٥)،

(١) ما عدا الكسائي وهشاما ، وقد استدلوا على اسميته بجموده، وعدم تصرفه ، وقيل بصحة عينه في نحو : "ما أقومه" وما أبينه" ؛ حملا له على نحو : "هذا أقومُ منك" ، و"أبيعُ منك" . انظر: الإنصاف ١/١٢٦، وأسرار العربية ص١١٤، ١١٥، والتصريح ٨٨/٢ .

وقولهم بتصغير " أفعل" للعلة المذكورة يقدح في الإجماع الذي حكاه الشارح "العصامي" ؛ لأنه يعني أنهم لو كانوا يعدونه فعلا لما صغروه .

(٢) قال سيبويه : " وسألت الخليل عن قول العرب : " ما أميلحه!" ، فقال : لم يكن ينبغي أن يكون في القياس وليس شيء من الفعل ، ولا شيء مما سمي به الفعل يحقر إلا هذا وحده، وما أشبهه من قولك : " ما أفعله". الكتاب ٣/٤٧٧، ٤٧٨ . وانظر: الأصول في النحو ٣/٦٢، وارتشاف الضرب ٣/٣٥، وفيه : "أن ما ادعاه ابن مالك من الحكم بشذوذ تصغير : "أفعل"، وقصره على السماع قول من لم يطلع على كلام النحاة في هذه المسألة" .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٤) المثبت من (ب) و(ج)، وفي الأصل " التشبه" ولهذه المشابهة بين التعجب والتفضيل حمل كلُّ منهما على الآخر، فالتعجب محمول على التفضيل في جواز تصغيره كما نص الشارح، والتفضيل محمول على التعجب، يقول الأنباري : " ولهذه المشابهة حملوا " أفعل منك" وهو أفعل القوم" على قولهم: " ما أفعله" فجاز فيهما ما جاز فيه ، وامتنع فيهما ما امتنع منه؛ ألا ترى أنك لا تقول : " هو أمرح منك" ، ولا " أعرج القوم؛ لأنك لا تقول : " ما أعرجه"، وتقول : " هو أقبح عرجا منك" و" هو أقبح القوم عرجا"، كما تقول : ما أقبح عرجه" ، وكذا لا تقول: " هو أحسن منك حسنا" فتؤكد به ذكر المصدر ؛ لأنك لا تقول : " ما أحسن زيدا حسنا"....." الإنصاف ١/١٤١، ١٤٢ .

(٥) يقصد بقوله: " أصلا" أن " أفعل" في التعجب اسم فيه معنى الصفة كـ " أسود" و" أحمر" ، والصفة إذا صغرت ، فالتصغير راجع إلى ذلك الوصف المضمن ، لا إلى الموصوف .

وقد أشار لنقل الإجماع في هذه المسألة (١) ابن هشام (٢) وغيره (٣).

فائدة (٤):

لم يسمع (٥) تصغير " أفعل " المذكور إلا في " أحسن " و " أملح " (٦).
نقله ابن هشام عن الجوهري (٧)، وأقره (٨)، واستدرك بعض العلماء
على ذلك تصغير " أحلى " (٩) في قول ابن الفارض (١):

= فاللتصغير في " ما أحسنه! " راجع إلى الحسن، كأنك قلت : هو حسن". انظر:

شرح الشافية للرضي ٢٧٩/١، ٢٨٠.

ويضاف إلى العلة التي أوردها الشارح " العصامي " علة أخرى وهي : تجرده عن
معنى الحدث والزمان اللذين هما من خواص الأفعال". انظر: السابق ٢٧٩/١.

(١) يقصد مسألة تصغير " أفعل " في التعجب.

(٢) انظر: مغني اللبيب ٦٨٢/٢.

(٣) كالأنباري (٥٧٧ هـ) في الإنصاف ١٣٨/١، والرضي (٦٨٦ هـ) في شرح الشافية

٢٧٩/١، وأبي حيان (٧٤٥ هـ) في التذييل ٦٤٠/٤ رسالة، والسرمرمي (٧٧٦

هـ) في اللؤلؤة في علم العربية وشرحها ص ٢٨١.

(٤) الفائدة لغة : ما استفيد من علم أو مال ، وعرفاً : ما يكون الشيء به أحسن حالاً

من غيره .

واصطلاحاً : ما يترتب على شيء ، ويحصل منه من حيث إنه حاصلٌ منه .

انظر : الكليات لأبي البقاء الكفوي ص ٦٩٤ .

(٥) في الأصل " تسمع " - بالمتثاة الفوقية-.

(٦) وعليه قول الشاعر :

يَا مَا أَمْلِحَ غَزْلَانَا شَدَنَّا لَنَا مِنْ هَوْلِيَاكُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمْرِ

(٧) أبو النصر إسماعيل بن حماد الفارابي، كان إماماً في اللغة والأدب، وقرأ العربية

على الفارسي، والسيرافي، ومن أشهر مصنفاته : "الصَّحَاحُ فِي اللُّغَةِ" ، توفي في

حدود الأربعمئة من الهجرة ، انظر ترجمته في : إنباه الرواة للقفطي ١/١٩٤،

١٩٨. ويغية الوعاة ١/٤٤٦.

(٨) حيث قال في كتابه المغني ٦٨٢/٢ : "...ولكن النحويين مع هذا قاسوه ، ولم =

= يحك ابن مالك اقتياسه إلا عن ابن كيسان، وليس كذلك ."

وانظر: الصحاح للجوهري ١/٤٠٧ مادة (م ل ح)

(٩) وممن استدرك جواز تصغير " أحلى " على ما ذكره الشارح الشيخان " حسن البوريني

وَرُضَابُهُ يَا مَا أَحْيَاهُ يَفِي (٢)!

ورده الوالد - رحمه الله - في بعض تذاكره بأن المراد بـ "لم يسمع" عدم سماعه في كلام العرب كما هو ظاهر، فلا معنى للاستدراك (٣) (حينئذ) (٤) بما ذكر انتهى (٥).

ق:

[٢٢] وَأَيْنَ أَضْحَى (٦) نَصَبُ نَزْعِ الْخَافِضِ لَفْظًا قِيَاسًا دُونَ مَا مُعَارِضٍ؟

(و) أقول: حاصل هذا البيت: في أي صورة جاز النصب بنزع الخافض قياساً، وإنما قلت (٧): "لفظاً"، احترازاً عن "أن" و"أن" و"كَي" المصدريات، فإن نصبهن مع صلتهم بنزع الخافض جاز قياساً، لكن نصبهن محلي (٨)، لا لفظي، كما هو ظاهر.

والجواب: أن ذلك في المفعول لأجله، فإنه منصوب بنزع الخافض،

(ت ١٠٢٤)، وعبد الغني النابلسي (ت ١١٤٣ هـ) في شرحهما لديوان ابن الفارض ٢٠٥/١.

(١) هو أبو حفص عمر بن علي بن المرشد الحموي شرف الدين بن الفارض، علم من أعلام المتصوفين، والملقب بسلطان العاشقين، ولد سنة ٥٧٦ هـ، وتوفي سنة ٦٣٢ هـ، وله ديوان شعر مشهور. انظر ترجمته في: الأعلام ٥٥/٥.

(٢) البيت من الكامل وصدره:

يا ما أُمِيلِحَ كُلُّ ما يَرْضَى بِهِ

انظر: ديوانه ١٥٣، وهو من مطلع قصيدة: "قلبي يحدثني".
والرضاب: الريق، وقوله: "في"، يقصد "فمي"، وهو مسوق للتمثيل به.

(٣) المثبت من (ب)، و(ج) وفي الأصل "الاستدراك".

(٤) ما بين القوسين من (ب)، و(ج).

(٥) قوله "انتهى" ليس في (ب)، و(ج).

(٦) في (ج) "جاء" وبها يستقيم الوزن -أيضاً-.

(٧) في (ب) و(ج) "قلنا".

(٨) في (ج) "محكي" تحريف.

وهو لام التعليل (١).

والأصل في مثل " ضربت زيدا تأديبا": " ضربت زيدا (لتأديب) (٢).
وظاهر (٣) أن المفعول لأجله قياس مطرد (٤) كالمفعول به،
والمفعول المطلق، والمفعول فيه (٥)، (لا) (١) خلاف بين النحويين في

(١) في الأصل " التقليل " تحريف والمثبت من (ب) و(ج) هذا مذهب البصريين . قال
سيبويه بعد ذكره لأمثلة المفعول له : " فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له ، كأنه قيل له
" لم فعلت كذا وكذا ؟ فقال : " لكذا وكذا ، ولكنه لمّا طرح اللام عمل فيه ما قبله
..... " الكتاب ١/٣٦٩ ، وانظر: الأصول ١/٢٠٦ ، ٢٠٧ ، والفصول لابن الدهان
ص ٢٣ .

وقد خالفهم الكوفيون والزجاج ، فزعموا أن المنصوب في نحو هذا كله من قبيل
المصادر (المفعول المطلق) وإن اختلفوا في ناصبه، فعند الزجاج فعل مقدر من لفظه
؛ ليكون التقدير في نحو: " جنتك إكراما " : " جنتك أكرمك إكراما " ، وعند الكوفيين
الفعل المتقدم ؛ لأنه مُلاقٍ له في المعنى، وإن خالفه في الاشتقاق، مثل: " قعدت
جلوسا" انظر: أسرار العربية ص ١٨٩ ، والتصريح ١/٣٧٧ ، وحاشية الخصري على
ابن عقيل ١/١٩٤ .

وما ذهب إليه البصريون هو الصحيح ؛ لدليلين :
أولهما: أنك إذا أضمرت المصدر المنصوب على أنه مفعول من أجله وصل الفعل
إلى ضميره باللام ، نحو: ابتغائي ثواب الله هو الذي تصدقت له" ، فدل الوصول
للضمير باللام على أن الأصل أن يصل إلى الظاهر باللام؛ لأن المضمرات كثيرا ما
ترد الأشياء إلى أصولها.
ثانيهما: أنه في جواب " لَمْ " ، والجواب أبدا على حسب السؤال في مختار كلامهم ،
فكان ينبغي في جواب مَنْ قال: لَمْ ضربت زيدا؟ أن يُجاب بـ " ضربته للتأديب" إلا أنه
أسقط اللام ، ونصبه لثبته بالمصدر . انظر: التذييل ٣/٢٦١ رسالة، وهمع الهوامع
١/١٩٤ .

(٢) من (ب) و(ج) .

واللام هي الأصل في التعليل ؛ إذ معناها العلة والغرض ، والمفعول له علة الفعل
والغرض به، وما بعدها مما يفاد منه التعليل كـ : " الباء ومن وفي " نائب عنها .
انظر: شرح المفصل ٢/٥٣ ، وحاشية الخصري ١/١٩٥ .

(٣) في (ج) " وظاهره".

(٤) ما أثبتته من (ب) و(ج) وفي الأصل " مطردا" بالنصب خطأ .

(٥) في (ب) "به" تحريف .

ذلك (٢).

وأما المفعول معه ففيه خلاف (٣)، والأصح أنه كذلك مطلقاً (٤).

تنبيه:

ما ذكرته من أن المفعول لأجله (٥) منصوب (٦) بنزع الخافض، هو

-
- (١) زيادة من (ب) و(ج) .
(٢) لعل الشارح هنا يقصد المفعول لأجله إذا كان مصدراً ، أما مجيئه من غير المصادر كقولهم : "أما العبيد فذو عبيد" فقد أنكر سيبويه القياس عليه ، قاتلاً: "إن رواية النصب خبيثة رديئة، فلا يجوز التخريج عليها . انظر: الكتاب ٣٨٩/١، وحاشية الصبان على الأشموني ١٢٣/٢ .
(٣) قال الأنباري: "وهذا الباب : من النحويين من يجري فيه القياس، ومنهم من يقصره على السماع ، والأكثر على القول الأول". أسرار العربية ص ١٨٥ .
وممن قال بالأول الأخفش والمبرد والسيرافي والفارسي وغيرهم، ووجه قياسيته عندهم ما يلي:

- ١- كثرة الوارد منه في كلام العرب .
٢- أنه مفعول تعدى إليه الفعل بحرف كالظرف والمفعول له والمستثنى فيكون مثلها مقيساً .
أما حجة الآخرين فلنقصان اطراده بالإضافة إلى سائر المفاعيل؛ ولما فيه من نقل الواو العاطفة له عن موضوعه؛ ولأنه شيء وقع موقع غيره فلا يضاف إليه إلا بسماع من العرب . انظر: شرح المفصل ٥٢/٢، والإرشاد ص ٢٣٥، والتذييل ٤٨٤/٣ (رسالة).

(٤) أي ما دامت توافرت فيه شروطه المذكورة . انظر: شرح التسهيل ٢٦٣/٢، والهمع ٢٩١/١ .

(٥) في (ب) و(ج) " من أجله".

(٦) في (ب) و(ج) وهو منصوب.

قضية (١) (كلام) (٢) ابن مالك (٣)، وغيره (٤)، وبه صرح بعض المحققين (٥) انتهى.

ق:

[٢٣] وَأَيْنَ نُؤْنُ مُضْمَرِ الْإِنَاثِ قَدْ كُسِرَتْ حَقًّا بِلَا أَكْثَرِاثٍ؟

(و) أقول: حاصل هذا البيت في أي موضع وقعت نون الإناث مكسورة ؟ أي مع أن المعروف فيها الفتح (٦)؟
والجواب أن ذلك في قول الشاعر:

(١) قوله: " قضية" أرى أنها زيادة ، لا معنى لها.

(٢) ساقط من (ج)

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٦٧١/٢، وشرح التسهيل ١٩٦/٢، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٨٦.

(٤) وهذا مذهب سيبويه، والفارسي ، والزجاج كما نقل عنه ابن مالك . انظر: الكتاب ٣٦٩/١ ، ٣٧٠ ، والإيضاح العضدي ٢١٨/١ ، وارتشاف الضرب ٢٢١/٢ ، ٢٢٢ .

(٥) كالجرجاني في كتابه (المقصد في شرح الإيضاح) ٦٦٦/١ ، وابن الحاجب في كتابه (الإيضاح في شرح المفصل) ٣٢٦/١ .

(٦) وإنما اختير فيها الفتح ؛ لخفته ، وقربه من السكون المستحق لها مع حصول المقصود.

تَرَاهُ كَالنَّغَامِ يُعَلُّ مَسْكَاً يَسُوءُ (١) الْفَالِيَاتِ إِذَا (٢) فَلَيْتِي (٣)

(١) في الأصل "سيو" تحريف.

(٢) في الأصل "إذ" وبها لا يستقيم الوزن .

(٣) البيت من الوافر، قاله عمرو بن معد يكرب الزبيدي، وهو ضمن أبيات ثمانية

يخاطب بها امرأة لأبيه تزوجها بعده في الجاهلية (ديوانه ص ١٨٠) .

وقوله : "تراه" من رؤية العين ، والضمير المستتر فيه راجع إلى الحليلة في بيت

قبله، وهو :

تَقُولُ حَلِيلَتِي لَمَّا رَأَتْهُ شَرَّاحُ بَيْنِ كُدْرِيٍّ وَجُونِ

والضمير البارز المنصوب لشعر الرأس المفهوم مما قبله .

والتَّغَامُ : نبت يكون في الجبل ، يبيضُ إذا يبس ، كما في الصحاح ١٨٨٠/٥ مادة

(ث غ م) ، و"يعلُّ" - بالبناء للمجهول - : يطيب شيئاً بعد شيء، وأصل "

العلل" : الشرب الثاني ، و"الفاليات" جمع "فالية" ، وهي المرأة التي تقلي شعرها .

والشاهد فيه قوله : " فليني" على حذف النون ضرورة كراهة؛ لاجتماع النونين،

وحذفت نون الياء دون جماعة الإناث ؛ لأنها زائدة لغير معنى ، وقد حلت محلها

في الكسر .

وانظره في : الكتاب ٢٥٠/٣، ومعاني القرآن للفراء ٩٠/٢، وشرح المفصل ٩١/٣،

ومغني اللبيب ٦٢١/٢، وهمع الهوامع ٦٥/١، والدرر اللوامع ٤٣/١، وخزانة الأدب

٣٧١/٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٩٤/١، ولسان العرب مادة (ف ل ا)

ونظيره في الشعر، والحديث النبوي الشريف :

- قول شاعر من بني كليب : (الوافر)

وَحَنَنْتُ نَأَقْتِي طَرَباً وَشَوْقاً إِلَى مَنْ بِالْحَنِينِ تُشَوِّقِينِي

والأصل تشوفيني . كما في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٩٤/١ .

ما جاء في إحدى روايات الحديث : "أصبح عندكم شيء تُطعمونيه"، وتلك رواية

الإمام أحمد في مسنده ٤٩/٦، والأصل : " تطعمونيه" بنونين . انظر : إتحاف الحثيث

للعكبري ص ٢٢٠ .

الأصل: "فليني" (١) بنونين: الأولى النون التي هي ضمير الإناث،
والثانية نون الوقاية، (فحذفت نون الوقاية) (٢)، وخلفها نون الإناث في
الكسر (٣).

ق:

[٢٤] وَفَاعِلٍ قَدْ قَارَضَ الْمَفْعُولَ بِهِ وَأَوْلِيَا رَفَعًا وَنَصَبًا فَانْتَبَهَ

(و) أقول: هذا البيت يشتمل على ثلاثة أفعال:

الأول: في أي موضع وقع الفاعل منصوباً والمفعول مرفوعاً؟

(١) في (ج) "فليني" بنون واحدة .

(٢) ساقط من (ب) .

(٣) هذا مذهب المبرد ، محتجاً بأن نون الإناث ضمير فاعل، فلا يحذف، وهو مختار
ابن جني ، والخضراوي ، وأبو حيان، والمرادي ، والسيوطي وغيرهم ، وحكى صاحب
البيسوط الاتفاق عليه ، وصححه ابن هشام، وقعد له بأنه إذا دار الأمر بين كون
المحذوف أولاً ، أو ثانياً ، فكونه ثانياً أولى .

انظر: المنصف لابن جني ٣٣٨/٢، وارتشاف الضرب ٤٧٢/١، وشرح التسهيل
للمرادي ص ١٥٤، ومغني اللبيب ٦٢١/٢، وهمع الهوامع ٦٥/١.

بينما يذهب سيبويه إلى أن المحذوف - هنا- نون الإناث ، قال: "وتقول: "هل تفعلنّ
ذاك" تحذف نون الرفع ؛ لأنك ضاعفت النون ، وهم يستقلون التضعيف فحذفوها إذا
كانت تحذف ؛ وهم في ذا الموضوع أشد استئقالاتاً للنونات ، وقد حذفوها فيما هو أشد
من ذا . بلغنا أن بعض القراء قرأ : "أتحاجوني"، وكان يقرأ : "فبم تبشرون؟" ، وهي
قراءة أهل المدينة ؛ وذلك لأنهم استقلوا التضعيف" الكتاب ٥١٩/٣ ، ٥٢٠ .

وهو اختيار ابن مالك ، قال : " ولمّا كان للفعل بهذه النون صون ووقاية مما ذكر
حفظ على بقائها مطلقاً إذا لقيها مثلها ، ودعت الحاجة إلى حذف". شرح التسهيل
١٤٠/١ وبناء على هذا المذهب يخرج الكلام عما نحن فيه ، فلا يعد الكلام ملغزاً

والجواب: أن ذلك في (مثل) (١) قولهم: " كسر الزجاج الحجر" (٢) برفع الزجاج مع أنه مفعول، ونصب " الحجر" مع أنه فاعل (٣).

(١) ساقط من (ب) و(ج).

(٢) هذا ما يعرف بالتقارض الذي هو ملحة من ملح كلامهم بشرط أمن اللبس كما في

معنى اللبيب ٦٩٩/٢ ، ونظيره قول الأخطل (ديوانه ص ١٧٨) :

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِمَهُمْ هَجْرُ

قال الأخفش : "جعل" هجر" كأنها هي البالغة ، وهي المبلوغة في المعنى "

معاني القرآن ٣١٨/١ ، وانظر : كتاب الشعر للفارسي ١/١٠٧ ، ١٠٨ .

(٣) قال أبو حيان : " وفي البسيط " : وقد يجوز أن يتبادلا- أعني الفاعل والمفعول-

وذلك في موضعين :

أحدهما : أن يكون كل واحد منهما فاعلا من جهة المعنى، نحو: " ضارب زيد

عمرا" وقوله :

قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهَ الْأَبَارِيقِ

والثاني : أن يكون مفهوما من جهة المعنى ، نحو " خرق الثوب المسمار" و" كسر

الزجاج الحجر" . التذييل والتكميل ١٢٤٠/٢ ، ١٢٤١ رسالة .

وهو مع جوازه - إذا فهم المعنى- مختلف فيه ، قيل : إنه مختص بالضرورة ،

وهذا ما ذهب إليه أبو عبيدة (ت ٢١٠هـ) والأخفش (ت ٢١٥هـ) والزرجاني (ت

٣٣٧هـ) .

وقيل: إنه غير مختص بالضرورة ، أي : أنه يقع في النثر ، لكن لا يقاس عليه ،

خلافا لابن الطراوة ؛ مستأنسا بقراءة ابن كثير : " فتلقى آدم من ربه كلمات" البقرة

٣٧ . بنصب "آدم" ورفع "كلمات" ، كما في كتاب السبعة لابن مجاهد ص ١٥٤ .

=

= وفيه نظر ؛ لإمكان حمله على الأصل بجعل المرفوع هو الفاعل ؛ لأن التلقي

واللغز الثاني: في أي موضع وقع الفاعل والمفعول كلاهما مرفوعين؟
والجواب أن ذلك في قول الشاعر:
إِنَّ مَنْ صَادَ عَقَّعًا لَمْ شُومُ كَيْفَ (١) مَنْ صَادَ عَقَّعًا وَبُومُ (٢)
ففاعل صَادَ (٣) مستتر يعود على "مَنْ"، (وهو) (٤) مرفوع محلا،
ومفعوله (قوله) (٥): عَقَّعًا، وهو مرفوع لفظا بالألف (٦) كما ترى
واللغز الثالث " في أي موضع وقع الفاعل والمفعول كلاهما
منصوبين؟
والجواب: " أن ذلك في قول الشاعر:

نسبة من الجانبين . انظر: التصريح ٢٧٠/١، وحاشية الخضري على ابن عقيل
١٥٨/١ .

(١) في (ب) " فكيف" - بزيادة الفاء - وبها لا يستقيم الوزن .
(٢) البيت من الخفيف ، لم أفق على قائله ، والعقق : طائر يشبه الغراب كما في
اللسان (مادة ع ق ع ق) ، والبوم معروف، ويستشهد به على رفع المفعول "
عققان، وما عطف عليه ؛ لإيضاح المعنى؛ إذ هما مصيدان . انظر: مغني
الليبي ٦٩٩/٢، وهمع الهوامع ١٦٥/١، وفيه عجزه، وشرح أبيات المغني
للبيدادي ١٢٨/٨ . وقد ذكر أنه لا يجوز الاستشهاد به ؛ لاحتمال أنه من شعر
المولدين .

(٣) أي: الثانية .

(٤) زيادة من (ب) و(ج)

(٥) زيادة من (ب) و(ج).

(٦) أي: فالشاهد غير محتمل لأي تأويل آخر، فالفاعل والمفعول فيه مرفوعان ،
والمسوغ لذلك فهم المعنى ، وعدم الإلباس . انظر: همع الهوامع ١٦٥/١ .

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا (١)

ف "الحيات" منصوب بالكسرة، وهو فاعل، و "القدما" مفعوله (٢).

(١) هذا رجز في وصف راجٍ نعت بخشونة القدمين وغلظ جلدهما، وأن الحيات لا تؤثر فيها، وبعده :

الأفْعُوَانِ وَالشُّجَاعِ الشُّجَعَمَا

وَذَاتِ قَرْنَيْنِ ضَمُورًا ضَرِيمًا

وقد اختلف في نسبته لقائله ففي : الكتاب ٢٨٦/١ لـ عبد بني عبس ، وفي المقاصد النحوية ٨١/٤ لأبي حيان الفقعسي، وقيل: لمساور العبسي كما في لسان العرب (مادة ض ر ز م)، وقيل للديبيري كما في جمهرة اللغة : (٣٢٥/٣) ، وللعجاج، وهو في ملحقات ديوانه (٣٣٣/٢) .

وانظره في : المقتضب ٢٨٣/٣، والخصائص ٤٣٠/٢، والروض الأنف ٢٤٤/٦ ، ومغني اللبيب ٦٩٩/٢، وهمع الهوامع ١٦٥/١، وخزانة الأدب ٤٣٦/١١ .
وقد روي في بعضها برفع " الحيات" والأمر فيه ظاهر .

(٢) رواية النصب في البيت رواية كوفية ، وهي لغة لبعض العرب، قال الفراء في معانيه ١١/٣: "قلما احتاج إلى نصب القافية جعل الفعل من القدم واقعا على الحيات" .

وقال ابن جني في الخصائص ٤٣٠/٢ : "ورواها الكوفيون بنصب " الحيات" ، وذهبوا إلى أنه أراد " القدمان" فحذف النون" .

وقال ابن السيد البطليوسي في كتابه : "الحلل في شرح أبيات الجمل ص ٢٨٥:
"الفراء يرويه بنصب " الحيات" على أنه مفعوله ، " والقدما" فاعله.أ.هـ .

والذي يصحح هذا المعنى عندي قوله : "سالم" المقتضي للفاعلية، ف " فاعل" لا يصح إلا من اثنين على سبيل المقابلة ، أي : فكلُّ منهما يلزم أن يكون فاعلا =
=بما صدر من فعله ، ومفعولا بما صدر من فعل صاحبه ، فلما اضطر الشاعر إلى نصب القافية حملها على المعنى ، فكأن الحيات كانت مسالمة من أن تداس ، وكذا القدم من أن تؤذى . انظر: الإنصاح للفارقي ص٣٣٨ والأشباه والنظائر ٢٧٣/٣.

ق:

[٢٥] وَأَيْنَ جَاءَتْ "لَيْسَ" فِي الْكَلَامِ مُهْمَلَةٌ مِنْ غَيْرِ مَا مَلَامٌ؟

وأقول: حاصل هذا البيت في أي موضع وقعت "ليس" في الاختيار

- فضلا عن الشعر - مهملة غير عاملة؟

والجواب: أن ذلك في لغة بني تميم إذا انتقض نفي الخبر الواقع بعدها

بـ (إلا)، كما في قولهم: "ليس الطيبُ إلا المسكُ" (١)، فـ "ليس" فعل لا

عمل له، و"الطيب" مبتدأ، و"المسك" خبره (٢).

ق:

[٢٦] وَأَيْنَ أَضْحَتْ كَسْرَةٌ فِي الْجُرِّ (٣) نَائِبَةٌ (١) عَنِ فَتْحَةِ فَاسْتَقْرٍ؟

(١) قال أبو علي القالي: "إن أبا عمرو أخير عيسى بن عمر أنه ليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع يعني قولهم: ليس الطيب إلا المسك" ذيل الأمالي والنوادر ص ٤٠.

وانظر: مجالس العلماء للزجاجي ص ١، والتعليقة (شرح المقرب) لابن النحاس ٣٩٨/١

أي: فليس - هنا - والحالة هذه - أعني انتقاض النفي بـ "إلا" - محمولة على "ما"، فهي لم تعمل في اللفظ شيئاً، كما لم تعمل "ما".

انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢٨/٤، والجنى الداني ص ٤٩٥، ٤٩٦، ومغني اللبيب ٢٩٤/١.

وقيل: إن "الطيب" اسم ليس، و"إلا" ناقضة للنفي، و"المسك" مبتدأ محذوف الخبر والتقدير: ليس الطيبُ إلا المسكُ أفخرُ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع النصب؛ لأنها خبر "ليس".

وفيه وجه آخر: وهو أن تكون إلا بمعنى غير، والتقدير: ليس الطيبُ غير المسكُ مفضلاً أو مرغوباً فيه، وهذا ما صححه أبو نزار ملك النحاة في مسائله العشر.

انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٥٣/١.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٣) في (ج) "فالجر" تحريف.

وأقول: حاصل هذا البيت في أي موضع وقعت كسرة الجر نائبة عن

فتحته؟

والجواب: أن ذلك في مثل "مسلمات" علما على لغة من يعربه إعراب جمع المؤنث السالم (٢)، فإنه في هذه اللغة غير منصرف على ما قاله ابن الحاجب (٣)، وابن مالك (٤)، وغيرهما (٥) للعلمية والتأنيث بالتاء، وعلى هذا فكان حقه أن يكون جره بالفتح (٦) على الأصل المعروف في الاسم الذي لا ينصرف، لكنهم جروه بالكسرة فكانت نائبة عن الفتحة، نبه على ذلك بعض المتأخرين (٧)، وهو ظاهر.

(١) في (ج) "نيابة".

(٢) بناء على أن الكسرة في نحو "مسلمات" كالياء في نحو "مسلمين"، فحمل نصبه على جره، كجمع المذكر السالم؛ حملا للفرع على الأصل، فكما لا يجوز أن يجعل بدل الياء حرفا غيره في النصب، كذلك لا يجوز أن يجعل بدل الكسرة غيرها؛ إذ الحركة هذه بمنزلة الحرف في الإعراب. انظر: الكتاب ٣/٢٣٣، والمقتضب ٤/٣٧، والمسائل البغداديات ص ٢٢٢، ٢٢٣، والتذيل ١/١٤٥ - (رسالة). وهذا ما ذهب إليه البصريون، وهذا مقيد بمراعاة حالته الأصلية التي تقتضي بقاء تنوينه.

قال الصبان ١/٩٤: "ومن كون المراعى في جره ونصبه بالكسرة الحالة الأصلية يعلم أن الكسرة في حال النصب نائبة عن الفتحة، لا في حال الجر".

(٣) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٧٨.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١/٤٢.

(٥) ابن عصفور. انظر: شرح الجمل ٢/٢٣٠، ٢٣١.

(٦) في (ب) و(ج) "بالفتحة".

(٧) ابن الركن في كتابه "ضوء الذبالة" (ورقة ٣٤ مخطوط).

وقد نظم هذا لغزاً في بيتين:

أَيَا قَاضِيًا قَدْ عَمَّنا فَضْلُهُ وَقِيَّتَ مِنْ نَقْصٍ وَمِنْ عَيْبِ

ق:

[٢٧] وَأَبْنُ جَازٍ الْكَسْرُ فِي (إِنَّ) عَلَنَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ فَاقْدِرْ يَا ذَا الْفِطْنِ؟

(و) أقول: حاصل هذا البيت في أي صورة جاز كسر (إن) بعد

العلم (١)؟

وإنما قيدت الكسر بالجواز؛ احترازا من (٢) نحو: "علمت زيدا إنه قائم"،
فإن الكسر -هنا- على سبيل الوجوب، لا على سبيل الجواز (٣).

والجواب: عن ذلك أنه في مثل قولك: "علمت إن زيدا قائم"، فجوِّز (٤)

كسر (إن) -هنا- على إجراء (علمت) مجرى القسم، كأنك قلت: والله إن زيدا
قائم، والمشهور الفتح (٥).

ذكر ذلك الرضي (٦)، وغيره (١).

مَا اسْمٌ يُرَى مُتَّعًا صَرْفُهُ يَنْجَرُ بِالْكَسْرِ بِلا زَيْبٍ

(١) في النسختين (ب) و (ج) زيادة كلمة (بها) بعد قوله: "العلم" ولا داعي لها.

(٢) المثبت من (ب)، وفي الأصل و (ج) "عن".

(٣) إذ هي وجملتها في المثال خبر عن "زيد" في الأصل، ولا دليل على كون الجملة إذا

كانت خبرا للمبتدأ في تأويل المفرد، فالمصادر لا يخبر بها عن أسماء الذوات إلا

بتأويل، وذلك ممتنع مع "أن". انظر: شرح الكافية ٣٤٩/٢، والتصريح ٢١٦/١.

(٤) في (ب) و (ج) "فيجوز".

(٥) يبدو أن الشارح بنى كلامه على مذهب الكسائي والبغداديين في إجازة الفتح والكسر

بعد القسم، وهو مردود بعدم السماع، وبأن المفرد الصريح لا يقع جوابا للقسم . =

= انظر: الأصول ٢٧٩/١، والجمل للزجاجي ص ٥٨، والارتشاف ١٣٩/٢، وشرح

الكافية ٣٤٩/٢، والهمع ١٣٧/١.

(٦) في شرحه على الكافية ٣٥٧/٢. قال: "علمت يجري مجرى القسم على ضعف،

فتقول: "علمت إن زيدا قائم" بكسر "إن" وكذا "شهدت"، تقول في الشعر: أشهد إنك

ذاهب - بالكسر - والمشهور الفتح فيهما". أه .

ق:

[٢٨] وَأَيْنَ أَضْحَى (الْفَتْحُ) (٢) فِي الْمَحْكِيَّةِ (٣) بِالْقَوْلِ حَتَّى يَأْهَأَ أَحْيِيَّةً؟

وأقول: حاصل هذا البيت في أي موضع وجب فتح (أن) مع أنها - أي
بجملتها - محكية بالقول؟

والجواب: أن ذلك في مثل قولك: " إن (٤) قال زيد أنك عالم أكرمتك"،
فتفتح (أن) - هنا - وجوباً؛ لأنها (٥) في الكلام الذي حكيتته كانت مفتوحة؛
لكونها مجرورة بلام التعليل المحذوفة؛ إذ الأصل: لأنك عالم أكرمتك (٦)،
ذكره الدماميني (٧)، وهو ظاهر (١).

والرضي نجم الملة والدين محمد بن الحسن من أهل استرآباد (من أعمال
طبرستان)، صاحب شرح كافية ابن الحاجب وشافيته، توفي سنة ٦٨٤ هـ، وقيل ٦٨٦ هـ.
ترجمته في: البغية ٥٦٧، ٥٦٨.

(١) ابن مالك انظر: شرح عمدة الحافظ ص ١٣٢.

(٢) في الأصل " القول " خطأ.

(٣) في (ب) و(ج) " بالمحكية".

(٤) " إن " ساقط من (ب) و(ج).

(٥) في (ج) " مع أنها ".

(٦) قال ابن الشجري: " وحذفها - يقصد اللام - مطرد مع " أن " الشديدة و " أن " الخفيفة،
كقولك: ما جئت إلا أنك كريم" تريد: إلا لأنك....." الأمالي الشجرية ١٨٢/٢.

(٧) في كتابه " تعليق الفرائد " ١٠٩٤/٢ رسالة دكتوراه تحقيق /محمد عبد الرحمن المفدى.
والدماميني هو: محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بن
جعفر المعروف بـ "ابن الدماميني" نسبة إلى "دمامين" بـ "قنا"، وقد تنقل ما بين اليمن
والهند التي بها سعد نجمه، ومن مؤلفاته النحوية: شرح التسهيل لابن مالك (تعليق
الفرائد على تسهيل الفوائد)، وتعليقان على المغني، وشرح لم يكتمل، توفي سنة ٨٢٨
هـ.

انظر: ترجمته في: بغية الوعاة ١/٦٦، ٦٧، والبدر الطالع للشوكاني ١٥٠/٢.

ق:

[٢٩٩] وَأَيْنَ أَضَحَّتْ (كَيْفَ) لِلصَّادِرَةِ فَاقْدَةَ حَقًّا بِلَا نِكَارَةَ

وأقول: حاصل هذا البيت في أي موضع وقعت (كيف) غير مصدره؟
أي مع أن المعروف وجوب تصديرها.

والجواب: أن ذلك في قولهم (٢): "انظر إلى كيف تصنع"؟ (٣).

قال ابن هشام في حواشي التسهيل (٤): "كيف" - هنا - مسلوبة الدلالة على الاستفهام، ومخلصة لمعنى الحال؛ (أي) (٥) إلى حال صنعه، ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها" انتهى.

وظاهر أن مراده بما قبلها قوله: "انظر"، لا "إلى"؛ لأن حرف الجر

(١) إذ هي وما دخلت عليه في تأويل المفرد؛ لتقدير لام العلة الجارة قبلها. راجع: الكتاب ١٢٦/٣ وما بعدها، والمقتضب ٣٤٧/٢، والأصول ٢٦٦/١. هذا وقد ذكر أبو حيان أنها تكسر بعد القول محكية في لغة من لا يفتحها بعده. انظر: ارتشاف الضرب ١٣٩/٢.

(٢) حكاه قطرب انظر: شرح المفصل ١١٠/٤، ونظيره قول الشاعر: (البيسط)

سَائِلٌ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنَا عَنْ كَيْفَ صَفَعْتَنَا ذُهْلُ بْنُ شَيْبَانَ

في بعض رواياته، وقولهم - أيضا - "على كيف تبيع الأحمرين"؟. والأحمران هما: الزعفران والذهب، قاله الأصمعي، كما في كتاب (المتنى) لأبي الطيب صد ٣٩.

(٣) في (ب) "انظر كيف تصنع"؟.

(٤) هذا الكتاب بحثت عنه كثيرا ولم أقف عليه، وهو من كتب ابن هشام المفقودة مع كثرة نقول النحاة عنه. وانظر قوله في: تحفة الغريب ٥٢١/١ (رسالة)، والمنصف من الكلام على مغني ابن هشام ٢٧/٢، وما قاله ابن هشام في حواشيه قال به البزدوي في شرحه المسمى بـ "الكشف الكبير".

(٥) ساقط من (ب).

يعمل في اسم الاستفهام، ولا يعدون ذلك مخلا بالصدارة (١).

ق:

[٣٠] وَأَيِّنْ جَاءَتْ كَمْ عَلَى ذَا النَّحْوِ فَجُذِّبْ شَرِحَ يَا خَلِيلَ النَّحْوِ؟

وأقول: حاصل هذا البيت في أي صورة وقعت (كم) (٢) غير

مصدرة؟ (٣). _____ الجواب: أن ذلك في لغة لبعض العرب، يقولون:

ملكتم كم عبيد (٤)، ذكرها (١) في المعنى، وغيره (٢) نقلا عن الأخفش.

(١) ليس الأمر - هنا - كما فهم الشارح "العصامي" ف "كيف" إنما هي - هنا - سؤال عن الأحوال ، والأحوال لا تدخل عليها حروف الجر؛ ألا تراك لا تقول في جواب : كيف أنت ؟ "أمن صحيح"؟ ، ولا "أمن سقيم"؟ ، بإدخال حرف الجر "من" في الجواب، فلما لم يدخل الجار على ما ناب عنها لم يدخل على "كيف" ، وعدم تصدر "كيف" - هنا - منظور فيه إلى أنها ظرف كما هو مذهب سيبويه ؛ والمعنى : على أي حال. انظر: الكتاب ٢٣٣/٤.

قال الرضي : "وأما قولهم : انظر إلى كيف تصنع" ف "كيف" فيه مخرج معنى الاستفهام ؛ لسقوط عن الصدر " شرح الكافية ١١٧/٢ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ب).

(٣) " كم" على نوعين : ١- استفهامية بمعنى أي عدد . ٢- خبرية بمعنى كثير . = والمقصود - هنا - "كم" الاستفهامية ؛ لما لها من الصدر باتفاق النحاة، فلا يتقدمها شيء سوى حرف الجر، نحو " بكم رجل مررت" ، والمضاف نحو: " غلام كم رجل قابلت"؛ وذلك لامتناع تأخير الجار عن مجروره ؛ لضعف عمله ، فجعلا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للتصدير حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته.

انظر: شرح الكافية ٩٨/٢ ، وهمع الهوامع ٧٥/٢ .

(٤) وقد اضطرب في القياس على هذه اللغة ، فقليل : هي من القلة بحيث لا يقاس

عليها ، والصحيح أنه لا يجوز القياس عليها، كما في ارتشاف الضرب ٣٨١/١ .

وعليها بنى الفراء رأيه في الآية الكريمة " أفلم يهد لهم كم أهلكنا" (طه / ١٢٨)

حيث أعرب " كم" فاعل يهدي . انظر: معاني القرآن له ١٩٥/٢ .

ق:

[٣١] وَأَيِّنَ أَضْحَىٰ فَصَلِّكَ التَّابِعَ مِنْ مَتَّبِعِهِ أَوْلَىٰ وَمِنَ الْوَصْلِ أَيْنَ؟

(و) أقول: حاصل هذا البيت: في أي صورة يكون فصل التابع عن متبوعه أولى من (وصله) (٣) به؟

والجواب: أن ذلك في صورة التأكيد بجمع، فالأولى فصله عن مؤكده، ذكره ابن هشام (٤)، وظاهر (٥) أن مراده الفصل بـ "كل" خاصة (٦)، لا مطلقا (٧).

والوجه أن الفاعل ضمير يرجع إلى المصدر: "الهدى" المدلول عليه بالفعل، أو إلى اسم الله تعالى؛ لأن تخريج الآية على هذه اللغة - مع أنها رديئة - غير متجه، بل هو خطأ عظيم. انظر: مغني اللبيب ١/١٨٤، وحاشية الصبان على الأشموني ٤/٨٤.

(١) أي: ابن هشام انظر: مغني اللبيب ١/١٨٤.

(٢) وممن ذكرها غيره:

ابن عصفور: شرح الجمل ٢/٥٠، وأبو حيان: البحر المحيط ٧/٣٣٣، والمرادي: توضيح المقاصد ٤/٣٣٣.

(٣) في الأصل "وصل" والمثبت من (ب) و(ج).

(٤) قال في كتابه: "الجامع الصغير ص ٩٠": "وأكثر مجيئهن "يقصد": أجمع" وفروعه "بعد كل وانظر: أوضح المسالك ٣/٣٣١، وشرح اللوحة البدرية ٢/٢٨٨، وشرح قطر الندى ص ٢٩٤.

(٥) في (ب) و(ج) "وظاهره". (٦) في (ج) "حال" تحريف.

(٧) ومن شواهد: الآية القرآنية ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ (الحجر/٣٠) فلفظ "كل" و"أجمع" لفظ توكيد، يجوز أن يفردا، ويجوز أن يجتمعا مع البدء بـ "كل"، والعلة في ذلك أمران:

ق:

[٣٢] وَأَيْنَ (ال) نَثْرًا عَلَى الْإِسْمِيَّةِ قَدْ دَخَلَتْ يَاصَاحُ وَالْفِعْلِيَّةِ؟

وأقول: حاصل هذا البيت يشتمل على لغزين:

الأول: في أي موضع دخلت "ال" في النثر على الاسمية؟ (١)

والجواب: أن ذلك في قول بعض العرب: (نعم أَلها هو ذا)، ذكره

الدمامي (٢)، وغيره (٣).

والثاني: في أي موضع دخلت (ال) في النثر على الجملة الفعلية؟ (٤).

أولهما: كون "كل" جامدا ، و"أجمع" مشتقا ، وإتباع المشتق للجامد أولى، ولاسيما إذا كان المشتق على وزن الصفة "أفعل" .

ثانيهما : أن "كل" يستعمل مبتدأ ، كقولك : "كلهم منطلقون" ولا يجوز أن تقول: "أجمعون منطلقون" ، فلما كانت "كل" قد استعملت مبتدأ ، وليس قبلها ما تتبعه، وكان "أجمعون" لا يستعمل إلا تابعا ، وجب أن يقدم ما قد يستعمل غير تابع ، وهو "كل" . انظر: التبصرة والتذكرة ١/١٦٦، وشرح الكافية ١/٣٣٦، وشرح المفصل ٣/٤٦.

(١) يقصد "ال" الموصولة، ومن دخولها على الجملة الاسمية في الشعر : (الوافر)

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللهُ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ =

= وهو شاذ ، وقيل : ضرورة ؛ لكونه خاصا بالشعر . انظر: شرح التسهيل

١/٢٩٦، ٢٠٢، وهمع الهوامع ١/٨٥.

(٢) في تحفة الغريب ١/٨٢ رسالة ، وشرح المزج ١/٢٨٠.

(٣) انظر: مجالس ثعلب ٢/٥٩٠، وسر صناعة الإعراب ١/٣٢١، وشرح الكافية ٢/٣٩.

وفي المثال المذكور إدخال "ال" على الجملة المركبة من المبتدأ والخبر ؛ تشبيها لها بالجملة المحكية من الفعل والفاعل ، وقد حكم عليه بالشذوذ . انظر: حاشية الأمير

على المغني ١/٤٨.

(٤) يقصد "ال" الموصولة ومن دخولها على الجملة الفعلية في الشعر ، قول الفرزدق

والجواب: أن ذلك في قول بعض العرب (١): "أفعلت؟" (٢).

وأصله: هل فعلت؟ فأبدلت الهاء همزة، حكاه ابن هشام وغيره (٣)

عن قطرب (٤).

ق:

[٢٣] وَقَاعِلٍ عَن فَعْلِهِ يُؤَخَّرُ عِنْدَ النَّحَاةِ كُلِّهِمْ إِذْ يُذَكَّرُ

(و) أقول: حاصل هذا البيت: في أي صورة يجب تأخير الفاعل عن فعله

عند جميع النحويين؟

أي: مع أن المشهور جواز تقديم الفاعل على الفعل عند (جميع) (١)

(البيسط):

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

(١) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٢) المثبت من (ب) وفي الأصل و(ج) كتبت مفصولة هكذا "أل فعلت" والصواب ما أثبتته.

(٣) انظر: مغني اللبيب ١/٥٤، وممن حكاه -أيضا- عن قطرب ابن جني في: سر صناعة الإعراب ١/١٠٤، وابن عصفور في: الممتع في التصريف ١/٣٥٠، ٣٥١. وحكاه الرضي في شرح الشافية ٣/٢٠٨، وابن يعيش في شرح المفصل ١٠/١٦ عن أبي عبيدة، قال ابن يعيش: "وإنما قضى على الهمزة - هنا - بأنها بدل من الهاء؛ لأجل غلبة استعمال "هل" في الاستفهام، وقلة الهمزة، فكانت الهمزة أصلا لذلك....."

= وهو من إبدال الخفيف ثقيلًا، كما في "الآل" عند سيبويه، لكن ذلك سهل؛ لأنه جعل وسيلة إلى الألف التي هي أخف الحروف.

(٤) أبو علي محمد بن المستنير البصري، أحد تلامذة سيبويه، وهو الذي لقبه بـ "قطرب"؛ لمباكرته إياه في الأسفار، صنف في النحو: كتاب العلل، وتوفى سنة ٢٠٦ هـ ببغداد.

انظر: نزهة الألباء ص ٩١، وأخبار النحويين البصريين ص ٣٨.

الكوفيين، ومرادي بالفاعل: ما يتناول نائب الفاعل كما هو اصطلاح جمهور المتقدمين (٢)، وبعض المتأخرين (٣).

والجواب: أن ذلك فيما إذا كان نائب الفاعل مجرورا، مثل: "مُرَّ بزید"، فلا يجوز عند الكوفيين تقديم هذا النائب (٤) على فعله، فلا (٥) تقول: "بزید مُرَّ"، نقله أبو حيان (٦) عن النحاس (١)، واعتمده.

(١) زيادة من (ب) و(ج).

وكذا الأخفش من البصريين ودليلهم قول الزبأء: (الرجز)
مَا لِلْجَمَالِ مَشِيْهَا وَتِيْدَا أَجْنَدًا يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيْدَا؟

وقول النابغة:

(الطويل)

وَلَا بُدَّ مِنْ عَوْجَاءَ تَهْوِي بِرَاكِبٍ إِلَى ابْنِ الْجُلَاحِ سَيَّرَهَا اللَّيْلَ قَاصِدُ

قالوا: التقدير: "وتيدا مشيها"، "وقاصد سيرها"؛ إذ لو لم يكن التقدير هذا لقال: "قاصدة"؛ لأنه صفة لـ "عوجاء"، وهو مؤول عند البصريين. انظر: التذييل ١١٢٠/٢، ١١٢١ (رسالة).

(٢) المتقدمون أمثال سيبويه فإنه لم يفرق بين الفاعل ونائبه في كتابه. قال: "هذا باب الفاعل الذي لم يتعدَّ فعله إلى مفعوله، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل، ولم يتعد فعله إلى مفعول آخر، والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل؛ لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل" الكتاب ١/٣٣.

(٣) نقل الرضي في شرحه على الكافية ١/٧١، أن ما يسمى بالنائب عن الفاعل عند عبد القاهر والزمخشري فاعل اصطلاحا.

(٤) أي الجار والمجرور قوله "بزید"؛ لأنه أي المجرور إذا تقدم لم يكن مبتدأ، وكل شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ، نحو: "الزيتُ كيلٌ" و"رمضانٌ صيِّمٌ" انظر: التصريح ١/٢٨٧، وحاشية الصبان على الأشموني ٢/٩٥.

(٥) في (ب) و(ج) "لا".

(٦) قال في كتابه: التذييل ١١٨٨/٢ رسالة: "واتفق النحويون على أن هذا الجار

ق:

[٣٤] وَأَيْنَ شَرْطٍ غَيْرِ مَاضٍ يَنْحَذِفُ جَوَابُهُ (تَثْرًا) (٢) فَعَرَّفَ مَا وُصِفَ؟

وأقول: حاصل هذا البيت: في أي موضع حذف جواب الشرط في

الاختيار مع أن الشرط ليس بماض؟

أي مع أن المشهور أنه لا يحذف إلا إذا كان الشرط ماضيا (٣)، أو

وقع الحذف في الشعر (٤).

والمجورور في نحو: "سير بزيد" و"زيد متعجب منه" لا يجوز تقديمه ، فلا يجوز :
"بزيد سير" ولا "زيد متعجب منه"، وعلّة امتناعه عند البصريين أنه قد قام مقام
الفاعل، فإن قدمته احتجت أن يضمّر مثله، فتضمّر الخافض والمخفوض، وعلّة الكوفيين
أنه صلة فلا يتقدم. ذكر هذا الاتفاق أبو جعفر النحاس " أ. هـ
وأبو حيان هو : أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الملقب بـ أبي حيان
الأندلسي الغرناطي ، من كبار علماء العربية والتفسير ، تلمذ في النحو على ابن
الزبير وابن الضائع ، وصنف فيه مصنفات كثيرة ، توفي سنة ٧٤٥هـ بالقاهرة
انظر ترجمته في : بغية الوعاة ١/ ٢٨٠ - ٢٨٥ ، وفوات الوفيات للكتبي ٢/ ٥٥٥ ،
٥٦٢ .

(١) والنحاس هو : أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي ، أخذ عن
البصريين كالمبرد والأخفش الصغير ونفطويه والزجاج ، كان واسع العلم غزير الرواية
والتأليف ، ومن كتبه: إعراب القرآن والتفاحة في النحو ، توفي سنة ٣٣٨هـ على
الأصح ، وعليه أكثر المترجمين . انظر ترجمته في: طبقات الزبيدي صـ ٢٢٠ ،
٢٢١ ، ووفيات الأعيان ١/ ٩٩ .

(٢) ساقط من الأصل وهو من (ب) و(ج).

(٣) أي : لفظا كـ " أقوم إن قمت " أو معنى كـ " أقوم إن لم تقم".

قال الصبان في حاشيته على الأشموني ٤/ ٢٥ : " وقوله : "يغني عن جواب"
أي: يذكر دون الجواب ، سواء أشعر بالجواب كما في : " فإن استطعت أن تبتغي
نفقا....." (الأنعام/ ٣٥) أو لا كما في قولك : " إن جاء" في جواب " أتكرم زيدا
؟" أ. هـ .

(٤) كما قال ابن مالك : " ولا يكون الشرط حينئذ غير ماضٍ إلا في الشعر . تسهيل الفوائد

والجواب: أن ذلك (في) (١) مثل قوله - تعالى - : ﴿ وَإِنْ جَهَرُوا بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ

يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴿٧﴾ (٢) ، ﴿ وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ (٣) ، ﴿ إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ ﴾ (٤) .

فالجواب في هذه الآيات محذوف، والتقدير في الآية الأولى: فاعلم أنه غني عن الجهر، وفي الثانية: فتصبر، وفي الثالثة: فاصبروا، ذكر ذلك (٥) ابن هشام في المغني وغيره (٦)، واستشكله الدماميني (٧) بأنهم نصوا على أنه لا يحذف الجواب في السعة إلا إذا كان فعل الشرط ماضيا لفظا. وأجاب الشمني بأن مرادهم ألا يحذف (٨) الجواب من غير سد شيء مسده إلا إذا كان الشرط ماضيا، وهذه المواضع التي وقع فيها حذف الجواب مع كون فعل الشرط مضارعا قد سدَّ فيها شيء مسد الجواب (٩).

ص ٢٣٨. وانظر: التبصرة والتذكرة ١/٤١٢.

(١) ساقط من الأصل وهو من (ب) و(ج).

(٢) طه عليه السلام ٧/

(٣) فاطر ٤/ وتمامها : ﴿ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ ﴾ (٤)

(٤) آل عمران من الآية / ١٤٠.

(٥) في (ج) " ذكره ابن هشام "

(٦) انظر: مغني اللبيب ٢/٦٤٨ يقول أبو حيان بصدد الآية المذكورة مانصه: " وجواب الشرط محذوف ، تقديره : فتأسوا فقد مس القوم قرح مثله " ؛ لأن الماضي معنى يمتنع أن يكون جوابا للشرط ، ومن زعم أن جواب الشرط هو ﴿ فَقَدَمَسَ ﴾ فهو ذاهل " . البحر المحيط ٢/١٨٣ .

(٧) انظر: تحفة الغريب ٢/٧٦٢ رسالة.

(٨) في (ب) و(ج) " أنه لا يحذف " .

(٩) انظر: المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ٢/٢٦٧ ، وحاشية الدسوقي ٢/٢٧٤ .

ق:

[٣٥] وَأَوْجِبُوا التَّأْنِيثَ مَعَ فَضْلِ بَيْتٍ مُطَّرَدًا فَمَا تَرَى يَأْذَا التَّبْتُ

(و) أقول: حاصل هذا البيت: في أي صورة (١) أوجب النحاة تأنيث المسند إلى ظاهر المؤنث (٢) مع وجود الفصل بينهما على سبيل الاطراد؟ أي: والمعروف جواز التأنيث والتذكير مع الفصل، مثل: "حضرت القاضي امرأة" (٣).

والجواب: أن ذلك حيث وقع المؤنث محلي بـ "أل" في مثل قولك: "قامت المرأة"، فيجب تأنيث الفعل في ذلك مع وجود الفصل بـ "ال" (٤)؛ لأنها مُنْزَلَةٌ من مصحوبها منزلة جزئه، فكأنه لا فاصل (٥).

ق:

[٣٦] وَهَلْ تَرَى عَجْبي قَوْلٍ لَا عَمَلَ لَهُ فِي لَفْظِهِ وَلَا الْمَحَلَّ

وأقول: حاصل هذا البيت: السؤال عن محكي بالقول، ولا عمل للقول فيه، (لا) (٦) لفظاً، ولا محلاً (٧).

-
- (١) في (ب) و(ج) " موضع".
 - (٢) أي الحقيقي التأنيث ؛ إذ الحكم مع غيره ليس واجبا.
 - (٣) ووجه جوازهما - هنا - أمران :
أولهما: بعد الفعل عن الفاعل المؤنث فصعفت العناية به.
ثانيهما : أن الفاصل صار عوضاً عن تاء التأنيث .
انظر: المقتضب ١٤٦/٢، ٣٣٧، والتصريح ٢٧٩/١.
 - (٤) أي: التي هي حرف تعريف.
 - (٥) دليل ذلك تخطي العامل إياها، وعمله فيما بعدها. انظر: حاشية الصبان على الأشموني ٤٤/١.
 - (٦) زيادة من (ج) ليست بالأصل و(ب) ، وهو الصواب ؛ لإعادتها ثانية .
 - (٧) المعروف لدى النحاة أن الجملة الواقعة مقولاً للقول محكية به ، وهي في موضع نصب بلا خلاف . انظر: الأمالي النحوية ١٢٠/١.

والجواب: أن ذلك في مثل " قَوْلِي: إني أحمد الله" - بكسر " إن"، ف" قولي" مبتدأ، والجملة بعده خبر (١)، والمعنى: مقولي (٢) هذا اللفظ.

ق:

[٣٧] وَهَلْ رَأَيْتَ اسْمًا مُضَافًا قُدِّرًا إِعْرَابُهُ لِلْفَتْحِ مَهْمَا ذُكِرَا؟

وأقول: حاصل هذا البيت: السؤال عن اسم مضاف قدر إعرابه لاشتغال (٣) آخره بالفتح.

والجواب: أنه المنادى في نحو " يا غلاما" ؛ إذ هو اسم مضاف لياء المتكلم (٤) (المنقلبة ألفا، وهو منصوب؛ لكونه منادى مضافا) (١)، وقد

(١) هذا ما عليه النحاة ما عدا الفارسي والزمخشري حيث أعربا جملة " إني أحمد الله" محكية بالقول ، فهي في موضع نصب به ، و" قولي" مبتدأ محذوف الخبر، وتقديره: ثابت أو موجود انظر: الإيضاح العضدي ١/١٦٣، ١٦٤، والمفصل صد ٢٩٤، وشرحه لابن يعيش ٨/٦١. وما ذكره الشارح هو المعتمد في نظر المعربين ، قال ابن هشام: " والصواب خلاف قولهما" مغني اللبيب ٢/٤١٥ .
(٢) في (ج) "يقولي" تحريف .

(٣) المثبت من (ب) و(ج) وفي الأصل " لاستنقال" خطأ.

(٤) أصل " يا غلاما" : " يا غلامي" فأبدلت فيه الياء ألفا ، والكسرة فتحة . يقول سيبويه: " وقد يبدلون مكان الياء الألف ؛ لأنها أخف ، وذلك قولك : يا ربًّا تجاوز عَنَّا ، ويا غلاما لا تفعل". الكتاب ٢/٢١٠ .

فالعلة المجوزة للقلب - هنا- الخفة كما نصَّ إمام النحاة ، ويضيف المبرد علتين أخريين ، هما: عدم اللبس ، وأن باب النداء باب تغيير ، كما في المقتضب . ٢٥٢/٤ .

وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٩٩، والأمالي للسهيلي صد٥٥، وشرح الكافية ١/١٤٧، وارتشاف الضرب ٢/٥٣٨ .

قدر هذا النصب؛ لاشتغال آخره بالفتح؛ لأجل الألف.

ق:

[٣٨] وَهَلْ لَنَا اسْمٌ ظَاهِرٌ الْإِعْرَابِ لِيَاءٍ مُضَافٌ دُونَ مَا أَرْتِيَابِ

(و) أقول: حاصل هذا البيت: السؤال عن اسم مضاف لياء المتكلم وإعرابه ظاهر لا مقدر.

والجواب: أنه (في) (٢) نحو: "أبًا" في قول العرب: "لا أبا لي"؛ إذ هو اسم مضاف لياء المتكلم (٣) عند سيبويه والجمهور (١)، وهو معرب؛

وهذا الإبدال وارد في بعض لغات العرب - أعني لغة طيئ - فإنهم يفتحون ما قبل الياء - إذا تحركت - بفتحة إعرابية فيما إذا كانت طرفا، وانكسر ما قبلها؛ لتقلب ألفا، فتراهم يقولون في "بقي" بقًا، و"دعي" : "دعًا". انظر: شرح الشافية للرضي ١/١٢٥، ٣/١١١، والإنصاف ١/٧٥ حاشية .

لكن الفراء يرى أن هذه الألف في "يا غلاما" ألف الندبة، حذفت منها الهاء، وبقيت الفتحة قبلها على ما كانت عليه. انظر: معاني القرآن ٢/١٧٦ كما في قوله: يا أبا" و"يا أمًا". وإن كانا في الأصل: "يا أباي" و"يا أمي".

(١) ما بين القوسين من (ب) و(ج) وهو ساقط من الأصل.

(٢) ساقط من (ب) و(ج).

(٣) ودليل إضافته في هذا أمران :

الأول : حذفهم النون التالية لحرف الإعراب ، كما في " لا مسلمي لك" ، فكأنهم لو لم يجيئوا باللام ، قالوا: "لا مُسْلِمِيكَ" الكتاب ٢/٢٧٨.

وعليه فاللام زائدة مقحمة بين المتضايقين توكيدا ، والسماح خير حجة ومن ذلك:

قول أبي حية النميري : (الوافر)

أَبِالْمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أُنِّي مُلَاقٍ لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي

وقول مسـ كين الـ دارمي :

لكونه اسما لـ "لا" النافية للجنس مضافا، وإعرابه بالألف (فيه لطافة لا تخفى)، وهو ظاهر.

ق:

[٣٩] وَجَمَلَةٌ مَنصُوبَةٌ مَحَلٌّ بِنَزْعِ حَرْفِ الْجُرِّيَا مُجَلِّي

وأقول: حاصل هذا البيت: السؤال عن جملة منصوبة محلا بنزع الخافض.

(الطويل)

وقد مات شمّاح ومات مزردٌ وأيُّ عزيزٍ لا أباكٍ يُخَلِّدُ ؟

انظر: اللامات للزجاجي ص ١٠٣.

الأمر الثاني: ثبوت الألف " فلولا أنه في تقدير الإضافة إلى الكاف في " لا أبا لك" لم تثبت الألف" ، كما في الأمالي الشجرية ١٣٩/٢. وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٢.

(١) قال الرضي: "اعلم أن مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة أن هذا = المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى". شرح الكافية ٢٦٥/١. وانظر: الكتاب ٢٧٦/٢، ٢٧٧، والمقتضب ٣٧٣/٤، والخصائص ٣٤٣/١، والأمالي الشجرية ١٢٩/٢، وشرح المفصل ١٠٥/٢، ١٠٦. وهناك مذهب آخران:

أولهما: مذهب هشام وابن كيسان أن هذا الاسم مفرد، وليس مضافا، لكنه عومل معاملة المضاف في الإعراب، واختاره ابن مالك في التسهيل ص ٦٧، ٦٨. ثانيهما: مذهب الفارسي - في أحد قوليه- وابن يسعون وابن الطراوة أنه اسم مفرد جاء على لغة القصر، واختاره السيوطي في همع الهوامع ١٤٥/١، وخبر " لا" على الأوليين محذوف، وعلى الأخير المجرور باللام. انظر: ارتشاف الضرب ١٦٨/٢.

والجواب: أنها الجملة التي علق عنها عامل يتقاضى الوصول إليها بحرف الجر، نحو: ﴿أَوْلَمْ يَنْفَكُرُوا مَا بَصَّحِهِمْ مِنْ جَنَّةٍ﴾ (١)، (و) (٢) ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾ (٣)، (و) (٤) ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمَ الَّذِينَ﴾ (٥)؛ لأنه يقال: تفكرت في كذا، ونظرت فيه، وسألت عنه، ذكره ابن هشام (٦)، وغيره (٧).

تنبيه:

قال الدماميني في: "تحفة الغريب" (٨): "هذا الكلام وإن كان قاله ابن مالك وغيره مشكل؛ لأن هذه الجملة إما أن تجعل في محل نصب باعتبار (أن) (٩) الفعل بعد إسقاط الجار تعدى إلى مفعوله بنفسه، فجعلت

-
- (١) سورة الأعراف من الآية ١٨٤. (٢) ساقط من (ب) و (ج).
(٣) سورة الكهف من الآية ١٩. (٤) ساقط من (ب) و (ج).
(٥) سورة الذاريات الآية ١٢.
(٦) انظر: مغني اللبيب ٤١٦/٢.
(٧) ابن مالك في شرح التسهيل ٨٩/٢، والرضي في شرح الكافية ٢٨٤/٢، وأبو حيان في تذكرة النحاة ص ٣٠٨، وارتشاف الضرب ٧٢/٣ وما بعدها، والبحر المحيط ٢٣٤/٥، والسيوطي في همع الهوامع ١٥٥/١.
(٨) ج ١٩٣/٢، ١٩٤ (رسالة)، وقد أعقب هذا الكلام بقوله: "وأظن أن ابن عصفور - رحمه الله - لاحظ هذا الإشكال الذي قدمناه، فادعى أنه لا يعلق فعل غير علم أو ظن حتى يضمن معناهما، أي معنى أحدهما، لكن التضمين لا ينقاس، وما قلناه أولى؛ لأنه حذف لدليل، وهو مقيس لا يتوقف على السماع. وانظر: المقرب ١٣٤/١.
(٩) ما بين القوسين ساقط من (ب).

الجملة الواقعة في محلّه (١) منصوية باعتبار المحل، وإما أن تجعل في محل جر باعتبار إرادة ذلك الجار الذي يتعدى به الفعل المذكور، وكلاهما غير مُتأتٍ.

أما الأول؛ فلأن هذا تركيب مقيس، ونصب الفعل للمفعول المقيد بعد إسقاط الحار ليس بمقيس.

وأما الثاني فلأن إرادة حرف الحر بحيث يكون عاملاً فيما بعده ملزوم في هذا المحل؛ لتعليقه، وحرف الجر لا يعلق عن العمل، فالأظهر أن يجعل المعلق فعلاً قلبياً محذوفاً يدل عليه المذكور فتكون الجملة في محل مفعولي (٢) الفعل، والتقدير: ليعلموا، ليعلم، ليعلموا. انتهى.

قال الشمني (٣): والجواب عن إشكاله أن هذه الجملة في محل نصب باعتبار وقوعها في موضع المفعول المقيد بالجار (٤) مع قيده، وعدم تقديم الحرف مع الجملة الواقعة في موضعه لا ينافي كون الفعل المعلق طالبا لذلك المفعول على معنى ذلك الحرف فليتأمل. انتهى، وفيه نظر.

ثم ختمت هذه الأرجوزة بقولي:

ق:

[٤٠] عَطْفًا بِشْرَحِ هَذِهِ الْأَلْفَازِ (٥) مُجَازِيًا لَوَضْعَةِ الْأَعْوَازِ

أقول: "عطفًا" مصدر لفعل محذوف، والتقدير: اعطف عطفًا، وحذف

(١) في الأصل " محل " والمثبت من (ب) و(ج).

(٢) في النسخ المعتمدة " مفعول " بالإفراد، والصواب ما أثبتته كما في ("التحفة").

(٣) المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ١٣٦/٢.

(٤) في (ج) " بالحال " تحريف.

(٥) في (ب) " الألفاظ " خطأ بدليل شرحه للبيت .

الفعل على سبيل الوجوب، كما هو مقرر في محله (١).
و "الألغاز" جمع "لغز" - بضم اللام وفتح الغين - وهو ما يعنى به المقصود بحيث يخفى على الناظر فلا يدركه إلا بفضل تأمل ومزيد نظر، وفيه لغتان أخريان: ضم الغين، وإسكانها (قاله بعضهم) (٢).
وفي القاموس (٣): اللُّغْزُ [مِلك بالشْيءِ عن وجهه] (٤)، وبالضم وبالضمتين (٥)، وبالتحريك، وك صرد، وك "الْحُمَيْرَاءُ" (٦)، وك "سُمِّيَهَى" (٧) و "الألغوزة" (٨) - بالضم - ما يعنى به، وجمع الأربع الأول: "ألغاز".
و"الوصمة": العيب، و"الإعواز": الحاجة (١)، والمراد - هنا -

(١) أي في باب: المفعول المطلق، قال ابن مالك: "والمحذوف العامل وجوبا؛ لكونه بدلا من اللفظ بفعل مستعمل في طلب، منه مضاف نحو: "غُفْرانك"، "وَضْرَبَ الرقاب"، ومنه مفرد، وهو أكثر من المضاف، وليس مقيسا عند سيبويه مع = كثرته، وهو عند الفراء والأخفش مقيس بشرط إفراده وتكثيره نحو "سَقيا" و"رَعيا"..... شرح التسهيل ١٨٦/٢، ١٨٧.

(٢) ساقط من الأصل وهو من (ج) وفي (ب) "قال". وانظر: التكملة والذيل والصلة للصاغانى ٣٠١/٣، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ٤٤٧/٥، وتاج العروس للزبيدي ٣١٧/١٥.

(٣) القاموس ١٩٧/٢ "باب الزاي فصل اللام"
(٤) ما بين المعقوفين زيادة من القاموس يقتضيها السياق.
(٥) في (ب) و(ج) "بضمين" بإسقاط الألف واللام.
(٦) المثبت من (ب) و(ج) وفي الأصل "كالخمر" تحريف.
وقوله: "كالْحُمَيْرَاءُ" أي "اللُّغَيْرَاءُ" هكذا نقله الأزهرى. كما قال صاحب التاج ٣١٧/١٥.
لكن الوارد في التهذيب ٥١/٨ "اللُّغَيْرَى" بالقصر
(٧) أي: "اللُّغَيْرَى" أي بالتشديد، وليست ياءه للتصغير؛ لكونها لا تكون رابعة، وإنما هي بمنزلة حُضَارَى للزرع، وشُقَارَى لنبت. انظر: الصحاح ٨٩٥/٣.
(٨) في (ب) "واللغوزة" وفي (ج): "واللغز"، والصواب المثبت كما في الأصل والقاموس.

الحاجة (٢) إلى الاستبانة (٣) والاستفسار، وإنما كان ذلك وصمة ؛
للإشعار (٤) بالقصور في الجواب، والتقصير في الإعراب، (وإليه المرجع
والمآب، قال المؤلف الناظم: وكان تبييضه في يوم الأربعاء تاسع عشرين
ذي القعدة سنة اثني (٥) عشر بعد الألف، وكان الفراغ من كتب هذه
النسخة في يوم الاثنين المبارك ثالث ذي قعدة الأولى سنة ألف ومائة [و]
(٦) سبعين وست غفر الله مالكة وكتبه والمسلمين آمين) (٧).

(١) يقال : أعوزه الشيء : احتاج إليه ، والدهر : أحوجه . انظر: القاموس المحيط
١٩١/٢ .

(٢) المثبت من (ب) و(ج) وفي الأصل " بالحاجة".

(٣) في (ب) " الاستبانة" تصحيف .

(٤) المثبت من (ج) وفي (ب) " لاشعاره" وفي الأصل " لاسفاره" وهو تصحيف وتحريف.

(٥) في الأصل " اثنا" خطأ .

(٦) ما بين المعقوفين زيادة اقتضاها السياق .

(٧) وفي (ب) : والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب ، وصلى

الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، واحشرونا في زمرة بكرمك يا أكرم

الأكرمين . آمين". وفي (ج) " والله سبحانه وتعالى أعلم . تم على يد كاتبه لنفسه

أحمد محمد عواجه العدوي يوم الأربعاء لأربعة أيام بقيت من رجب الذي هو من

شهور سنة ألف ومائتين ثمانية وأربعين . غفر الله لكاتبه ولوالديه وإخوانه

ومشايقه والمسلمين آمين آمين آمين) .

الخاتمة

الحمد لله الذي بفضلته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خاتم
أنبياء الله ورسله ﷺ وبعده.

فهذه رحلة ميمونة مع تحقيق كتاب تراث لغوي ودراسته، وقد
توصلت من خلالها إلى رصد النتائج الآتية:

١- بينت الدراسة أن الألفاظ والأحاجي في النحو هما مصطلح لشيء واحد - وإن اختلفت التسمية لكل منهما - بدليل تصريح الشارح بذلك في رسالته المذكورة.

كما أظهرت الدراسة القيمة العلمية لهما من كشف الحقائق، ومعرفة
المشكلة... الخ.

٢- الشارح عبد الملك العصامي، نحوي ينحدر نسبه لأسرة نحوية
عريقة، فالحفيد توراث هذا العلم عن جدّه لأمه العلامة المحقّق: إبراهيم بن
محمد بن عربشاه المتوفي سنة ٩٤٣هـ.

ولا غرو في توراث هذا العلم بين الآباء والأحفاد، كما نلاحظ في غير
علم من أعلام هذا الفن.

٣- للشارح العصامي قدرة فائقة في فنّ اللغز ونظمه، وما طرحته في
أجوبته وأسئلته خير شاهد على ذلك.

٤- فحوى ألفاظ المنظومة جاءت حول استفسارات عمّا هو غير مشهور

عند النحاة، أو غير مجمع عليه، فكانت أجوبتها لم تبعد عن: الشاذ، أو النادر، أو الضرورة... الخ.

٥- تنوع أبيات المنظومة في الألفاظ، فلم تكن على وتيرة واحدة؛ إذ منها ما اشتمل على لغز، ومنها ما اشتمل على لغزين، ومنها ما اشتمل على ثلاثة، وهي لا تندرج تحت باب واحد أحياناً.

٦- أن الرافد الأساس للشارح في مادته العلمية هو كتاب مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، مما يدل على أن أغلب ألفاظ المنظومة كانت متعلقة بحروف المعاني.

٧- إكثار الشارح من الاستشهاد بما قل استعماله من لغات العرب دون النص على من نسبها إليهم؛ اكتفاء بما حكاه عنهم من النحاة كعيسى بن عمر، والكسائي، وأبي عبيدة، واللحياني... الخ.

٨- على الرغم ما يحمده للشارح من إبدائه وجهة نظره الصائبة، أو حكمه الشخصي الموفق في تعليقاته على سابقه من النحاة أراه لم يسلم من بعض هنات، وما أخذ، أشير إليها في قسم الدراسة - وهي في نظري - لا تنقص من قدر الشرح، ولا الشارح شيئاً.

هذا وبالله التوفيق والسداد

والحمد لله - تعالى - أولاً وآخراً

الباحث

الفهارس الفنية

١. فهرس الآيات القرآنية.
٢. فهرس الحديث والأثر.
٣. فهرس الأمثال وأقوال العرب.
٤. فهرس الأبيات الشعرية.
٥. فهرس الأعلام.
٦. فهرس الطوائف والأمم والقبائل.
٧. فهرس الكتب الواردة في الشرح.

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

رقم الصفحة	رقم الآية	السورة	الآية القرآنية
	٢ ٣٣	البقرة	﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ قراءة
	١ ٤٠	آل عمران	﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ فَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ فَرْحٌ مِثْلُهُ﴾
	١ ٨٤	الأعراف	﴿أُولَئِكَ يَتفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جَنَّةٍ﴾
	١ ٩	الكهف	﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾
	٢ ٦	مريم	﴿فَأَمَّا تَرِينَ﴾ قراءة
	٧	طه	﴿وَإِنْ تَجَهَّرَ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾
	٤	فاطر	﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾
	١ ٢	الذاريات	﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾
	٤	النبأ	﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ قراءة

	٤	الفجر	﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرُّ﴾ قراءة
--	---	-------	-----------------------------------

ثانياً: فهرس الحديث والأثر

الصفحة	الحديث أو الأثر
	قول عائشة - رضي الله عنها-: إن أبا بكر رجل أسيف متى يقوم مقامك لا يسمع الناس
	قول النبي ﷺ كما تكونوا يولّ عليكم

ثالثاً: فهرس الأمثال وأقوال العرب

الصفحة	المثل
	أصبح ليلُ
	أفعلتُ
	أنت أعلم ومالك
	كسر الزجاج الحجرَ
	لا أبالي
	ليس الطيبُ إلا المسكُ
	نعم لها هو ذا

رابعاً: فهرس الأبيات الشعرية

الصفحة	البحر	القائل	القافية
	الوافر	جرير	أصابا
	الكامل	النابعة	كأن قد
	الرجز	رؤبة أو رجل من هذيل	الشهودا
	الكامل	ابن الفارض	هو بفي
	الطويل	عامر بن جوين الطائي	أفعله
	الكامل	مختلف في قائله	فتحمّل
	الطويل	جميل بثينة	سواهما كلاهما
	الرجز	مختلف في قائله	القدما
	الكامل	إبراهيم بن هرمة	وإن لم
	الخفيف	مجهول القائل	وبوم

	الوافر	عمرو بن معد يكرب	فليني
--	--------	---------------------	-------

خامسا: فهرس الأعلام

رقم الصفحة	العلم
	الأخفش
	جمال الدين محمد بن علي البكري
	الجوهري
	ابن الحاجب
	أبو حيان
	الدماميني
	الرضي
	الزنجشيري
	سيبويه
	الشمي
	عائشة

العالم	رقم الصفحة
أبو عبيدة	
ابن عقيل	
عيسى بن عمر	
قطرب	
الكسائي	
الليثاني	
ابن مالك	
ابن محيصة	
النحاس	
الوالد	

سادسا: فهرس الطوائف والأمم والقبائل

رقم الصفحة	الأمة أو القبيلة
	البصريون
	بعض الأئمة
	بعض العرب
	بعض الكوفيين
	بعض المتأخرين
	بعض المحققين
	بنو تميم
	الجمهور
	جميع الكوفيين
	جميع النحاة
	العامة
	العرب

الكوفيون

سابعاً: فهرس الكتب الواردة في الشرح

- تحفة الغريب للدما ميني صـ
- تذاكر الوالد صـ
- التوضيح لابن مالك صـ
- حاشية الشمني المسماة بـ "المنصف من الكلام على مغني ابن هشام" صـ
- حواشي التسهيل لابن هشام صـ
- القاموس المحيط للفيروز آبادي صـ
- مغني اللبيب لابن هشام صـ

ثانياً: المطبوعات

(أ)

- إتخاف الخيـث بإعراب ما يشكـل من ألفاظ الحديث لأبي البقاء العكبري، تحقيق / محمد إبراهيم سليم، ط/ مكتبة ابن سينا للطبع والنشر والتوزيع.
- الأحاجي والألغاز الأدبية، تأليف الأستاذ / عبد الحي كمال. مطبوعات نادي الطائف الأدبي. ط/ الثانية سنة ١٤٠١هـ.
- أخبار النحويين البصريين. لأبي سعيد السيرافي، تحقيق د/ طه الزيني، ود/ محمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة الحلبي ط ١ سنة ١٩٥٥م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ مصطفى النحاس، ط ١ سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- الإرشاد إلى علم الإعراب، لشمس الدين القرشي الكيشي - تحقيق د/ عبد الله علي الحسيني البركاتي، د/ محسن سالم العميري - مكة المكرمة ط ١ - ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- الأزهية في علم الحروف للهروي - تحقيق الأستاذ / عبد المعين الملوحي - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- أساس البلاغة للزخشي، تحقيق الأستاذ/ محمد باسل عيون السود. مطبعة دار الكتب العلمية ط ١ سنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- أسد الغابة في معرفة أسماء الصحابة، لعز الدين بن الأثير، تحقيق/ مجموعة من الأساتذة. مطبعة الشعب سنة ١٩٦٤م.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري - تحقيق الأستاذ/ محمد بهجة البيطار مطبعة الترقى بدمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، راجعه وقدم له د/ فايز ترحيني، ط/ دار الكتاب العربي - بيروت ط ١ سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- الأصمعيات للإمام الأصمعي، تحقيق الأستاذين/ أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون - ط/ دار المعارف بمصر، وطبعة أخرى بشرح وتحقيق الأستاذ/ مجيد طراد، مطبعة دار الفكر العربي - بيروت ط ١ سنة ٢٠٠٣م.
- الأصول في النحو لابن السراج - تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي - مطبعة مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ٣ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- الأعلام لخبر الدين الزركلي - ط/ دار العلم للملايين - بيروت.
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب لأبي نصر - الحسن بن أسد الفارقي - حققه وقدم له الأستاذ/ سعيد الأفغاني - ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ٣ سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

- الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، تحقيق وتعليق د/ أحمد محمد قاسم.
- الأمالي الشجرية (أمالي ابن الشجري) - تحقيق ودراسة د/ محمود محمد الطناحي - مطبعة المدني - ط ١ - ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.
- الأمالي في النحو واللغة والحديث والفقہ للسهيلي، تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة ط ١ بلا تاريخ.
- الأمالي النحوية لابن الحاجب، تحقيق الأستاذ/ هادي حسن حمودي، مكتبة النهضة العربية عالم الكتب ط ١ سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- إنباء الرواة على أنباء النحاة - للقفطي - تحقيق الأستاذ/ محمد أبو الفضل إبراهيم - مطبعة دار الكتب المصرية - ط ١ - ١٣٥٠هـ.
- الأنساب لابن السمعاني، تحقيق: عبد الله البارودي، مطبعة دار الجنان ط ١ سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٩٨م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف - لأبي البركات الأنباري، تحقيق الأستاذ/ محمد محيي الدين عبد الحميد - ط/ دار الفكر - دمشق.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - لابن هشام الأنصاري، منشورات المكتبة العصرية بيروت.
- الإيضاح العضدي - لأبي علي الفارسي - تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود. دار العلوم، ط ٢ سنة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب - تحقيق د/ موسى بناي العليي - مطبعة العاني - بغداد.

(ب)

- البحر المحيط - لأبي حيان الأندلسي، ط/ دار الفكر - الثانية.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني - مطبعة السعادة، ط ١ سنة ١٣٤٨هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - للسيوطي - تحقيق الأستاذ/ محمد أبو الفضل إبراهيم - مطبعة الحلبي - الطبعة الأولى.

(ت)

- تاج العروس من جواهر القاموس - للسيد محمد مرتضى الزبيدي - تحقيق مجموعة من العلماء، مطبعة حكومة الكويت سنة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- تاريخ بغداد، للبغدادي، ط/ دار الكتب العلمية - بيروت بلا تاريخ.
- التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفى، مطبعة دار الفكر - دمشق ط ١ سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي - ت د/ عفيفي عبد الرحمن - ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت - الأولى - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك - حققه وقدم له د/ محمد كامل بركات - ط/ دار الكتاب العربي للطباعة والنشر - الجمهورية العربية المتحدة - وزارة الثقافة - ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- تسهيل المجاز إلى فن المعجمي والألغاز، لطاهر بن صالح الجزائري - مطبعة ولاية سورية سنة ١٣٠٣هـ.
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، ومعه حاشية الشيخ يس العليمي. مطبعة الحلبي.
- التعريفات، للشريف الجرجاني، مطبعة دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- التعليقة (شرح المقرب) لبهاء الدين بن النحاس - دراسة وتحقيق/ خيري عبد الراضي - مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع ط ١ سنة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- التكملة - لأبي علي الفارسي - تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود، ط/ عمادة شئون المكتبات - جامعة الرياض - ط ١ - ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- التكملة والذيل والصلة للصغاني - حققه/ محمد أبو الفضل إبراهيم - راجعه د/ محمد مهدي علام - مطبعة دار الكتب المصرية - ١٩٧٣م.
- التلخيص في معرفة أسماء الأشياء لأبي هلال العسكري، تحقيق د/ عزة حسن، مطبعة دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر - بدمشق، ط ٢ - ١٩٩٦م.
- تهذيب اللغة - لأبي منصور الأزهري - تحقيق الاستاذ/ عبد العظيم محمود، ومراجعة الاستاذ/ محمد علي النجار، مطابع سجل العرب، القاهرة.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لابن أم قاسم المرادي - شرح وتحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان - ط/ مكتبة الكليات الأزهرية - ط/ الثانية.

(ج)

- الجامع الصغير في النحو لابن هشام الأنصاري، تحقيق د/ أحمد محمود الهرمبل، مطبعة دار التأليف سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- جلاء الدياجي في المعميات والألغاز والأحاجي، لإبراهيم بن عيسى الحوراني ط/ بيروت سنة ١٨٨٢م.
- الجمل للزجاجي - حققه وقدم له د/ علي توفيق الحمد - ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ٢ سنة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق أ/ رمزي منير البعلبكي، ط/ دار العلم للملايين، الطبعة الأولى - ١٩٨٧م.

- الجنى الداني في حروف المعاني - لابن أم قاسم المرادي - تحقيق د/ فخر الدين قباوة، أ/ محمد نديم فاضل - منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت - ط ٢ - ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- (ح)
- حاشية الأمير علي مغني اللبيب - للشيخ / محمد الأمير - ط/ دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.
- حاشية الخصري علي شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٩هـ / ١٩٤٠م.
- حاشية الدسوقي علي مغني اللبيب، مطبعة المشهد الحسيني - القاهرة.
- الحلل في شرح أبيات الجمل - لابن السيد البطليوسي - دراسة وتحقيق د/ مصطفى إمام - مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر - ط ١ - ١٩٧٩م.
- (خ)
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب - لعبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) - تحقيق أ/ عبد السلام محمد هارون - مكتبة الخانجي - القاهرة ط ١ - ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- الخصائص - لابن جني - تحقيق أ/ محمد علي النجار - ط/ دار الهدى للطباعة والنشر. بيروت.
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي - ط/ دار صادر - بيروت.
- (د)
- الدرر اللوامع علي همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، ط/ دار الكتب العلمية - بيروت سنة ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق أ/ محمد سيد جاد. مطبعة دار الكتب الحديثة.
- درة الغواص في أوهام الخواص، لأبي القاسم الحريري. مطبعة دار صادر - بيروت. ط/ الأولى.
- ديوان الإسلام، تأليف / الشيخ أبي المعالي شمس الدين الغزي، مطبعة دار الكتب العلمية - بيروت ط ١ سنة ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب - تحقيق أ/ نعمان محمد أمين طه. ط/ دار المعارف - مصر - ١٩٧١م. و دار بيروت - ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م.
- ديوان جميل بثينة، تحقيق د/ حسان نصار. ط/ دار صادر - بيروت. ط ٢ سنة ١٣٨٥هـ.

- ديوان عمرو بن معد يكرب، جمعه وحققه / مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - ١٩٧٤م.
- ديوان ابن الفارض - الناشر مكتبة الثقافة الدينية.
- ديوان كثير عزة - جمعه وشرحه د/ إحسان عباس - ط/ دار الثقافة - بيروت - ١٣٩١هـ = ١٩٧١م.
- ديوان كعب بن زهير. شرح/ علي فاعور، ط/ دار الكتب العلمية - بيروت ط ١، سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ديوان المعاني - لأبي هلال العسكري - عنيت بنشره / مكتبة المقدسي بالقاهرة سنة ١٣٥٢هـ.
- ديوان النابغة الذبياني - تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم - ط/ دار المعارف بمصر.
- ديوان الهذليين، ط/ دار الكتب المصرية - القاهرة سنة ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م.
- (ذ)
- الذريعة إلى تصانيف الشيعة، للأغا بزرك الطهراني، مطبعة دار الأضواء - بيروت، الثالثة ١٤٠٣هـ.
- ذيل الأمالي والنوادر لأبي علي القالي - مطبعة دار الكتب العلمية - بيروت سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- (ر)
- رواية اللغة، د/ عبد الحميد الشلقاني، مطبعة دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٧١م.
- ریحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا، تأليف/ شهاب الدين الخفاجي - مطبعة عيسى البابي الحلبي ط ١ سنة ١٣٨٦م.
- (س)
- سر صناعة الإعراب، لابن جنبي، قدم له د/ فتحي عبد الرحمن حجازي، وحققه وعلق عليه أ/ أحمد فريد أحمد، مطبعة المكتبة التوفيقية بالقاهرة.
- سلافة العصر في محاسن أهل العصر، تأليف/ علي بن أحمد بن معصوم المدني الحسيني. تحقيق د/ محمود خلف البادي. مطبعة دار كتان للنشر - بدمشق ط ١ سنة ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، تأليف/ عبد الملك بن حسين بن عبد الملك العصامي المكي، ط/ المطبعة السلفية بالروضة.
- (ش)
- شذا العرف في فن الصرف، للشيخ أحمد الحملاوي، تحقيق د/ محمد بن عبد المعطي. مطبعة دار الكتاب للطباعة والنشر بالرياض.

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، المكتب التجاري - بيروت.
- شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق الأستاذين / عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث. مطبعة زيد بن ثابت ط ١ سنة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- شرح أشعار الهذليين للسكري - تحقيق / عبد الستار أحمد فراج. مطبعة المدني بالقاهرة.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، وبهامشه حاشية الصبان، مطبعة عيسى الحلبي وشركاه. بلا تاريخ.
- شرح التسهيل لابن مالك، ومعه تكملته لابنه بدر الدين، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون - دار هجر - القاهرة - ط ١ - ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.
- شرح التسهيل للمرادي (القسم النحوي) - تحقيق ودراسة / محمد عبد النبي محمد عبيد، ط/ مكتبة الإيمان بالمنصورة، ط ١ - ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) لابن عصفور الإشبيلي - تحقيق د/ صاحب أبي جناح، ط/ مطابع الأميرية. جامعة الموصل بالعراق.
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة - ط ٢ - ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م.
- شرح ديوان ابن الفارض للبوريني والناقلي، تحقيق / محمد عبد الكريم النمري، ط/ دار الكتب العلمية بيروت - ٢٠٠٧م.
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي مع شرح شواهد لعبد القادر البغدادي - تحقيق مجموعة من الأساتذة - ط/ دار الكتب العلمية - بيروت سنة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٩٤٠م.
- شرح عمدة الحفاظ وعدة الألفاظ لابن مالك - حققه وقدم له / عبد المنعم أحمد هريدي. مطبعة الأمانة - القاهرة سنة ١٩٧٥م.
- شرح كافية ابن الحاجب للرضي، مطبعة دار الكتب العلمية - بيروت.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، حققه وقدم له د/ عبد المنعم أحمد هريدي، مطبعة دار المأمون للتراث.
- شرح الكتاب (كتاب سيبويه) لأبي سعيد السيرافي - حققه وقدم له وعلق عليه د/ رمضان عبد التواب وآخرين - مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة سنة ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

- شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام الأنصاري، تحقيق د/ صلاح راوي، مطبعة دار مرجان للطباعة بالقاهرة ط ٢ بلا تاريخ.
- شرح مغنى اللبيب المسمى بـ (شرح المزج) للدماميني، دراسة وتحقيق/ صاحب البحث، ط/ مكتبة الآداب بالقاهرة، ط ١ سنة ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- شرح المفصل لابن يعيش النحوي، ط/ دار صادر - بيروت.
- شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ - تحقيق أ/ خالد عبد الكريم. الكويت - ط أولى - - ١٩٧٦ م.
- شرح ملححة الإعراب لأبي القاسم الحريري، تحقيق د/ أحمد محمد قاسم. ط/ ١ سنة ١٤٠٣ هـ.
- شواذ القراءات للكرماني (رضي الدين محمد بن أبي نصر). تحقيق د/ شمران العجلي، ط/ مؤسسة البلاغ - بيروت - بلا تاريخ.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق د/ طه محسن مطبعة المكتبة الوطنية - بغداد سنة ١٩٨٥ م.
- (ص)
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) - للجوهري - تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار - دار العلم للملايين - بيروت - ط ٤ - ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.
- صحيح البخاري - للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (عدة طبعات).
- صحيح مسلم، تحقيق أ/ محمد فؤاد عبد الباقي - ط/ دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه. ط ١ سنة ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.
- (ض)
- ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي، مطبعة دار الكتب العلمية - بيروت ط/ ١ سنة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- (ط)
- طبقات المفسرين للدواودي. تحقيق أ/ علي محمد عمر. مطبعة الاستقلال الكبرى ط ١ سنة ١٩٧٢ م.
- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي - تحقيق أ/ محمد أبي الفضل إبراهيم - الناشر دار المعارف بمصر ١٩٧٣ م.

(غ)

- غاية النهاية في طبقات القراء - لابن الجزري - عني بنشره / ج. برجستراسر - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ٣ - ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م - عن الطبعة الأولى سنة ١٣٥١ هـ = ١٩٣٢ م.

(ف)

- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبعلي، تحقيق د/ ممدوح محمد خسارة، ط/ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، الأولى ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م.
- الفصول الخمسون لابن معط - ت د/ محمود الطناحي - ط/ عيسى الحلبي - القاهرة - ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م.
- الفصول في العربية لابن الدهان. تحقيق د/ فائز فارس، ط/ مؤسسة الرسالة، دار الأمل - الطبعة الأولى - ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.
- الفوائد الجلية في شرح الفرائد الجميلة للمولى إبراهيم، بذيل مجموعة الشافية في علمي الصرف والخط. مطبعة عالم الكتاب - بيروت.

(ق)

- القاموس المحيط - تأليف / مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي - ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت بلا تاريخ.

(ك)

- الكتاب (كتاب سيبويه)، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر - تحقيق الشيخ / عبد السلام محمد هارون - ط/ الهيئة العامة للكتاب ط ٢ سنة ١٩٧٩ م.
- كتاب السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق د/ شوقي ضيف، ط/ دار المعارف بمصر ١٩٨٠ م.
- كتاب الشعر لأبي علي الفارسي - تحقيق د/ محمود محمد الطناحي - مكتبة المدني بالقاهرة. ط ١ - ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م.
- كتاب الكُتَّاب لابن درستويه، تحقيق د/ إبراهيم السامرائي، ود/ عبد الحسين الفتلي، ط/ دار الجليل - بيروت ط ١ سنة ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- كتاب المثني لأبي الطيب اللغوي. تحقيق / عز الدين التنوخي. ط/ المجمع العلمي العربي بدمشق.
- كتاب نسب قريش، لأبي عبد الله الزبيري، عني بنشره ليفي بروفنسال. ط/ دار المعارف بمصر سنة ١٩٥٣ م.
- كتب الألفاظ والأحاجي اللغوية وعلاقتها بأبواب النحو المختلفة، تأليف / أحمد محمد الشيخ - ليبيا ط ١ سنة ١٣٩٤ هـ - ١٩٨٥ م.
- الكشف للزمخشري. مطبعة دار المعارف - بيروت.

- كشف الخفاء للعجلوني.
 - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون - لحاجي خليفة - المطبعة الإسلامية بطهران. ط ٣ سنة ١٣٨٧هـ، وطبعة دار الفكر.
 - كشف المشكل في النحو، لحيدرة اليميني (علي بن سليمان)، تحقيق د/ هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد - بغداد، ط/ الأولى، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
 - الكليات لأبي البقاء الكفوي، ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت ط ١ سنة ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- (ل)
- اللؤلؤة في علم العربية وشرحها تأليف/ يوسف بن محمد الشمرري، دراسة وتحقيق وتعليق د/ أمين عبد الله سالم، ط/ مطبعة الأمانة - الطبعة الأولى - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
 - اللامات للزجاجي. تحقيق د/ مازن المبارك - ط/ دار الفكر ط ١ - ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
 - لسان العرب لابن منظور - ت/ عبد الله الكبير وآخرين - ط/ دار المعارف.

(م)

- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لابن الأثير، حققه وعلق عليه الشيخ/ كامل محمد محمد عويضة. مطبعة دار الكتب العلمية - بيروت. ط ١ سنة ١٤١٩هـ - ١٩٩١م.
- مجالس ثعلب. مطبعة دار المعارف - الطبعة الثالثة.
- مجالس العلماء للزجاجي - تحقيق أ/ عبد السلام محمد هارون - مطبعة المدني - الناشر / مكتبة الخانجي بالقاهرة ط ٢ سنة ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- مجمع الأمثال للميداني - تحقيق الشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد. ط / المكتبة التجارية بالقاهرة سنة ١٩٥٩م.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها - لابن جنبي - تحقيق مجموعة من الأساتذة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م.
- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة - لابن سيده، تحقيق / عبد الحميد هنداي. مطبعة دار الكتب العلمية - بيروت ط ١ سنة ٢٠٠٠م.
- مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، عني بترتيبه أ/ محمود خاطر، ط / دار المعارف.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه - عني بنشره براجستراسر - مطبعة مكتبة المتنبي - القاهرة.
- المخصص لابن سيده - تحقيق / لجنة إحياء التراث العربي - منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت.
- مراتب النحويين تصنيف أبي الطيب اللغوي - تحقيق أ/ محمد أبي الفضل إبراهيم، ط / مكتبة نهضة مصر بالفجالة.
- الزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق / محمد أحمد جاد المولى، وآخرين، ط / دار الحرم للتراث - ط ٣.
- المسائل البصرية لأبي علي الفارسي - تحقيق د/ محمد الشاطر أحمد - مطبعة المدني - القاهرة - ط ١ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- المسائل العسكرية، لأبي علي الفارسي - تحقيق د/ محمد الشاطر أحمد - مطبعة المدني - القاهرة ط ١ سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.
- المسائل المشكلة، المعروفة بـ "البغداديات"، لأبي علي الفارسي - تحقيق / صلاح الدين عبد الله السنكاوي - مطبعة العاني - بغداد.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل - ت د / محمد كامل بركات - مطبعة دار المدني سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- معاني القرآن للقراء - تحقيق ومراجعة أ/ محمد علي النجار. مطابع سجل العرب.

- معجم الأدباء لياقوت الحموي، مطبعة / دار الفكر، ط ٣ سنة ١٩٨٠ م.
- معجم البلدان - لياقوت الحموي، ط / دار صادر - بيروت.
- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة - ط / دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع - لأبي عبيد البكري. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٣٦٤ هـ.
- المعجم الوسيط، تأليف / إبراهيم مصطفى وآخرين، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة ط ٤ سنة ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري. ط / دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، تأليف / أحمد بن مصطفى الشهير بـ "طاش كبرى زاده" مراجعة وتحقيق الأستاذين / أحمد كامل بكري، وعبد الوهاب أبي النور. مطبعة الاستقلال الكبرى.
- المفضليات - للمفضل الضبي - تحقيق الأستاذين / أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون - دار المعارف - القاهرة سنة ١٩٦٤ م.
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للسخاوي، تحقيق / محمد عثمان الخشت، ط / دار الكتاب العربي - بيروت ط ١ سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، تحقيق د / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، جامعة أم القرى، ط / ١، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.
- المقاصد النحوية (الشواهد الكبرى) للعيني، ط / بولاق علي هامش خزانة الأدب.
- مقامات الحريري. مطبعة دار المعارف - بيروت سنة ١٨٧٣ م.
- مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق وضبط أ / عبد السلام محمد هارون، ط / دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت ط ٢ سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، ت د / كاظم بحر المرجان - ط / وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية - ١٩٨٢ م.
- المقتضب - لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق وشرح د / محمد عبد الخالق عضيمة - ط / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - ١٤١٥ هـ = ١٩٩٤ م.
- المقرب لابن عصفور، تحقيق الأستاذين / أحمد عبدالستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط ١، (١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م).
- الممتع في التصريف لابن عصفور - ت د / فخر الدين قباوة، ط / منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط ٤ - ١٩٧٩ م.

- منشور الفوائد لأبي البركات الأنباري، تحقيق د/ حاتم الضامن، دار الرائد العربي - بيروت ط ١ سنة ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.
- المنصف (شرح تصريف المازني) لابن جني - تحقيق الأستاذين / إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، ط / مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة - ط ١ - ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م.
- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، للشمني، ط / المطبعة البهية بمصر - ١٣٠٥هـ.
- المنظومات النحوية وأثرها في تعليم النحو، تأليف د/ حسان الغنيان.
(ن)
- نزهة الألباء لأبي البركات الأنباري. تحقيق أ/ محمد أبي الفضل إبراهيم. مطبعة المدني.
- نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة لمحمد أمين بن فضل الله بن محب الدين المحبي. تحقيق / عبد الفتاح الحلو. مطبعة عيسى الحلبي ط ١ سنة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- نفع الطيب للمقري (أحمد بن محمد)، تحقيق د/ إحسان عباس، مطبعة دار صادر - بيروت.
- نهاية الأرب في فنون الأدب - تأليف / شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري، نسخة مصورة عن ط / دار الكتب المصرية.
- النوادر، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق / مطبعة - دار الشروق - ط ١.
(هـ)
- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي. مطبعة استانبول سنة ١٩٥١م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربية للسيوطي، مطبعة دار المعرف - بيروت.
(و)
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان - تحقيق د/ إحسان عباس - مطبعة دار صادر - بيروت سنة ١٩٧٢م.
- الوقف على (كلا) و(بلن) في القرآن الكريم، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د/ حسين نصار - مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة - ط ١ - سنة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
	المقدمة
	التمهيد : وقد خصص للحديث بإيجاز عن الألفاظ والأحاجي النحوية
	الفصل الأول : الدراسة، وفيه مبحثان:
	المبحث الأول : (مؤلف الكتاب) اسمه ولقبه وشهرته زمان ولادته ومكانها نشأته وثقافته صفاته وزهده آثاره شعره وفاته
	المبحث الثاني : (الكتاب) دراسة وتحليل أولاً: إطلالة على الكتاب توطئة

رقم الصفحة	الموضوع
	كلمة عن النظم النحوي
	مقدمة الكتاب
	أبيات النظم
	منهج الشارح في كتابه
	موقفه من بعض أدلة الصناعة النحوية
	عنايته بالسماع
	اهتمامه بالقياس
	ذكره للغات العرب
	مصادره ومَنْ نقل عنهم
	طريقته في عقد الألفاظ وحلّها
	نظرات في الشرح المحقق
	ثانياً: مقدمة التحقيق
	توثيق نسبة المخطوط
	منهجي في التحقيق
	وصف النسخ المعتمدة في التحقيق
	نماذج من النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق
	الفصل الثاني: النص المحقق.

رقم الصفحة	الموضوع
	الخاتمة.....
	الفهارس الفنية
	فهرس الآيات القرآنية
	فهرس الحديث الشريف والأثر.....
	فهرس الأمثال وأقوال العرب
	فهرس الأشعار والأرجاز
	فهرس الأعلام
	فهرس الأمم والقبائل.....
	فهرس الكتب الواردة في الشرح.....
	ثبت المصادر والمراجع
	فهرس الموضوعات
